

تأليف

صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي
المتوفى سنة ٧٦١ هـ

صححه وعلق حواشيه وذيله
محمود سعيد ممدوح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى الأمين، وعلى آله الأكرمين، ورضي الله تعالى عن صحابته والتابعين. وبعد،

فمن الكتب التي اشتهرت وانتفع بها الناس وطار صيتها في الآفاق كتاب «مصابيح السنة» للإمام المفسِّر الحافظ الفقيه أبي محمد الحسين بن مسعود البَغَويّ المتوفّى سنة ٥١٦ هـ رحمه الله تعالى، وقد نسج كتابه على منوالٍ لم يُسبق إليه، فإنه قسّمه إلى فصلين: صحاح وحسان ـ فالصحاح ما أخرجه الشيخان، والحسان ما أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من الأئمة ـ ثم قال[1]: (وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً موضوعاً). اهـ.

ومن هنا انتقد العلماءُ البغوي، فتقسيمه الأحاديث إلى صحاح رواها الشيخان وحسان رواها أصحاب السنن تقسيم لم يسبقه إليه سابق ولم يوافقه عليه لاحق.

ومأخذ آخر يؤخذ على البغوي وهو أنه قال: (وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه)، وإخلاله بما قال ظاهر.

وثَمّ أمر ثالث انتُقد عليه وهو أنه لم يُعرض عن ذكر ما كان منكراً موضوعاً، كما اشترط على نفسه بقوله: وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً موضوعاً. اهـ.

وقد استخرج الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن عمر القزويني

(١) «مصابيح السنة» (١/٢).

المتوفَّى سنة ٧٤٨ هـ، رحمه الله تعالى، تسعة عشر حديثاً من المصابيح وعدّها موضوعة، فانبرى الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كَيْكَلْديَ العلائي الدمشقي الشافعي المتوفَّى سنة ٧٦١ هـ، رحمه الله تعالى، للدفاع عن هذه الأحاديث وتكلم عليها في هذا الجزء بما يفيد. واشتهر هذا الجزء وذاع صيته بين المحدثين فتراهم يعتمدون عليه وينقلون منه.

وقد علقت على تلك الأحاديث بما يكمل عمل الحافظ العلائي رحمه الله وأثابه رضاه، ثم جمعت ذيلاً عليه فيه الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ولا توجد في «النقد الصحيح» وسمَّيتُ هذا الذيل «المسعى الرجيح بتتميم النقد الصحيح».

ووقع التعليق على نسخة فريدةٍ لهذا الجزء مصوَّرة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة ـ على منوِّرها أزكى الصلاة والسلام ـ تحت رقم (٨٧٨)، وهو مجموع يشتمل على بعض رسائل الحافظ العلائي.

والصورة أصلها في الأسكوريال تحت رقم (١٦١٢)، ولم أعثر على نسخة أخرى، لكن هذه النسخة نفيسة وتغني عن مثيلاتها لأنها بخط المصنف وعليها توقيعه.

ولم أترجم للمصنف، فقد اكتفيت بترجمة الشيخ إبراهيم السلقيني الحلبي في مقدمة كتاب «تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد» للعلائي وهو مطبوع.

وبعد أن انتهيت من عملي وشرعت في إخراجه من المسوَّدة، أهداني أحد أفاضل أهل العلم نسخة مطبوعة حديثاً من هذا الكتاب اعتمد محقِّقُها الأستاذ عبدالرحيم محمد القشقري على نفس النسخة التي اعتمدت عليها، ولم يُثنني عملُه عن تقديم عملي للطبع، وسيرى القارىء الكريم الفارق بينهما.

* * *

ولم ينفرد العلائي بهذا العمل فللحافظ ابن حجر جزء في نفس الموضوع؛ وجزء العلائي أمتع وأوعب، وفيه حديث لم يقع في جزء الحافظ وهو رقم (١٠)، وله مقدمة حوت ـ على وجازتها ـ جواهرَ غاليةً جديرة بالدرس. وجزء الحافظ ابن حجر طُبع في نهاية «مشكاة المصابيح» بالمكتب الإسلامي[1]، وكتب عليه الشيخ محمد ناصر الألباني تصديراً في مقدمة الطبعة المذكورة تَعقَّب فيه الحافظ في حكمه على ثلاثة أحاديث في جزئه المذكور. وقد وجدت في تعقّب الألباني للحافظ ما جانبه الصواب، ونبهت على ذلك فأنظره في الحديثين رقم (٩) و(١٧).

* * *

من مشهور الكتب التي خدمت «مصابيح السنة» كتاب «مشكاة المصابيح» للعلّامة الخطيب التبريزي، و« المشكاة» طُبعت بالمكتب الإسلامي وعليها تعليقات للشيخ محمد ناصر الألباني. ولما كانت «مشكاة المصابيح» تحوي «مصابيح السنة» وزيادة عليها، ناسب المقام الكلام على تعليقات الألباني على «مشكاة المصابيح».

فهناك ملاحظات لي على هذه التعليقات رأيت من الواجب إثبات ما تيسّر منها في هذه العُجَالة، ولبُّ هذه الملاحظات ينقسم إلى روافد عديدة أختار منها رافدين:

الأول: حكمه على الأحاديث، واخترت نوعاً واحداً منه وهو ما صححه أو حسّنه ولم يصب فيه.

الثاني: كلامه على الرجال، واخترت نوعاً واحداً منه وهو الراوي المجهول.

---

(١) ثم طبع ضمن مقدمة التحقيق لكتاب «مصابيح السنة» (١/٧٥ ـ ٩٦)، طبعة دار المعرفة ـ بيروت، عام ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م.

وقد علّقت على الأمثلة التي أوردتُها تعليقاتٍ مختصرة لمناسبة الحال.

أما عن الرافد الأول: فقد وجدته يحاول أن يميِّز صحيح الأحاديث من سقيمها، وهي غاية حميدة لكنْ كان عليه مؤاخذات عديدة، فتراه يصحح أو يحسن ما هو بعيد عن الصحة والحسن تماماً، مما يجعل حكمه يسقط عن درجة الاعتبار.

وهذه أمثلة تبيِّن إجمال ما ذكرته:

١ ــ حديث المهاجر بن قنفذ[1]: أنه أتى النبيَّ ﷺ وهو يبول، فسلَّم عليه، فلم يردَّ عليه حتى توضأ، ثم اعتذر إليه، وقال: «إني كرهتُ أن أذكر الله إلا على طُهْر» رواه أبو داود، وروى النسائي إلى قوله: حتى توضأ، وقال: فلما توضأ ردَّ عليه.

قال الألباني: وإسناده صحيح كما حققته في صحيح السنن.

قلت: أيّ تحقيق هذا؟! فالسند كما في سنن أبي داود (١/٣٣) والنسائي (١/٣٧) فيه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن حُضَيْن عن المهاجر به.

وقتادة مدلِّس معدود في الطبقة الثالثة منهم[2]، وقد عنعن. والألباني يرد عنعنته حتى ولو كانت في صحيح مسلم كما في صحيحته (٢/١١٠)، فلماذا يقبلها هنا؟!! والحسن البصري عنعن أيضاً وإن كان معدوداً في الطبقة الثانية منهم[3]، إلا أن الألباني لا يبالي بذلك ويرد عنعنته مطلقاً. وما أبلغ رد الألباني على نفسه.

---

(١) «مشكاة المصابيح» (١/١٤٥).

(٢) انظر «طبقات المدلسين» للحافظ ابن حجر (ص ٤٣).

(٣) المرجع نفسه (ص ٢٩).

٢ ـ حديث عبدالله بن مسعود[1] قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل الناس وله ما يُغنيه جاء يومَ القيامة ومسألته في وجهه خموش أو خدوش أو كدوح». قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: «خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب». رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي.

قال الألباني: وإسناده صحيح.

قلت: السند فيه كما في أبي داود (٢/١٥٦) والترمذي («تحفة الأحوذي»: ٣/٣١٣) والنسائي (٥/٩٧) وابن ماجه (١/٥٨٩) والدارمي (١/٣٨٦): حكيم بن جبير، ضعفه أحمد وابن معين وابن المديني ويعقوب بن شَيْبة وأبو حاتم الرازي وغيرهم، وقال الدارقطني: متروك. وأكثر من هذا أن شعبة تركه من أجل حديث الصدقة المذكور أعلاه والذي يَدّعي الألباني صحته!

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١/٢٤٦) وابن عديّ في الكامل (٢/٦٣٦) في ترجمته على أنه من منكراته.

ولم تصح متابعةٌ، لحكيم، ولذلك ضعّف هذا الحديث الأئمة منهم النسائي (٥/٩٧)، وأبو حاتم الرازي (الجرح والتعديل ١/٢/٢٠١)، والخطّابي في معالم السنن (٢/٢٢٦)، وأطال الحافظ المنذري في بيان ضعفه في اختصار السنن (٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧).

٣ ـ حديث ابن عمر[2] أن رسول الله ﷺ قال: «إقامة حدٍّ من حدود الله خير من مطر أربعين ليلة في بلاد الله» رواه ابن ماجه.

قال الألباني: وإسناده جيد.

قلت: كيف يكون جيداً وفي سنده سعيد بن سنان الحمصي (سنن ابن

---

(١) «مشكاة المصابيح» (١/٥٧٨).

(٢) المرجع نفسه (٢/١٠٦٥).

ماجه ٢/٨٤٨)، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة، وقال الدارقطني: يضع الحديث، وحكم على الحديث بالوضع ابن طاهر المقدسي في تذكرته[١].

٤ ـ حديث علي بن أبي طالب[٢] قال: يُجزىء عن الجماعة إذا مرّوا أن يسلم أحدهم ويجزىء عن الجلوس أن يردّ أحدهم. رواه البيهقي في «شُعَب الإيمان» مرفوعاً، ورواه أبو داود وقال: رفعه الحسن بن علي وهو شيخ أبي داود.

قال الألباني: وإسناده حسن.

قلت: هذه خرافة، ليس بحسن ولا شيء، ففيه سعيد بن خالد الخزاعي اتفقوا على ضعفه، بل قال عنه البخاري: فيه نظر، والذهبي يقول في «الميزان»[٣]: قلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم. اهـ.

٥ ـ حديث ابن عباس[٤] أن رجلاً نازعته الريح رداءه فلعنها، فقال رسول الله ﷺ: «لا تلعنها فإنها مأمورة، وإنه من لعن شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه». رواه الترمذي وأبو داود.

قال الألباني: إسناده صحيح.

قلت: ليس كذلك فإنما يرويه الترمذي («تحفة الأحوذي»: ٦/١١٢) وأبو داود (٤/٣٨٢) من حديث قتادة عن أبي العالية، وقتادة مشهور بالتدليس ولم يصرح بالسماع، وأكثر من هذا أن قتادة لم يسمع من أبي العالية إلا

---

(١) «تذكرة الموضوعات» (ص ٤١).
(٢) «مشكاة المصابيح» (٣/١٣١٨).
(٣) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (٣/٥٢).
(٤) «مشكاة المصابيح» (٣/١٣٦٢).

بضعة أحاديث انظرها في التهذيب (٣٥٦/٨)، وجامع التحصيل (ص ٣١٢)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٤٩٦) وليس هذا الحديث منها.

٦ ـ حديث أبي هريرة[1] قال: قال رسول الله ﷺ: «أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين، وأقلّهم من يجوز ذلك» رواه الترمذي وابن ماجه.

قال الألباني: إسناده حسن.

قلت: فيه عند الترمذي («تحفة الأحوذي»: ٥٣٧/٩) وابن ماجه (١٤١٥/٢) عبدالرحمن بن محمد المحاربي وهو وإن كان ثقة إلا أنه معدود في الطبقة الثالثة من المدلسين[2] ولم يصرح بالسماع أو ما يقوم مقامه، فكيف يحسّن هذا السند؟.

ثمّت إسناد آخر للحديث أخرجه الترمذي أيضاً («تحفة الأحوذي»: ٦٢٣/٦) من حديث محمد بن ربيعة الكلابي عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قال عنه الألباني في صحيحته (٣٩٧/٢): هذا إسناد حسن أيضاً رجاله موثّقون رجال مسلم غير محمد بن ربيعة وهو الكلابي وهو صدوق كما في التقريب. اهـ.

قلت: كلامه احتوى على أخطاء مسلسلة فخذ بيانَها:

أ ـ هذا الإسناد مما أُنكر على كامل أبي العلاء، أنكره عليه ابن عدي في الكامل (٢١٠١/٦)، وأقره الذهبي في الميزان (٤٠٢/٣).

ومن عادة ابن عديّ أن يخرج في كامله الأحاديث التي أُنكرت على

---

(١) المرجع نفسه (١٤٥٢/٣).

(٢) انظر «طبقات المدلسين» للحافظ (ص ٤٠).

الثقة أو غير الثقة كما صرح بذلك الحافظ في مقدمة الفتح[1].

ب ـ إن لم ينكر هذا على كامل أبي العلاء فإنه لم يصح من وجه آخر؛ وحاصل هذا الوجه أن أبا صالح هو مولى ضباعة بنت الزبير كما في تحفة الأشراف (٨٥/١١) والتهذيب (١٣٢/١٢)، واسمه مِينا ـ لم يرو عنه إلا كامل أبو العلاء ـ سكت عنه ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل ٣٩٥/١/٤)، وأورده ابن حبان في ثقاته على قاعدته (٤٥٥/٥).

فالرجل مجهول ولا يصل إلى درجة المستورين من التابعين فيُقبل حديثه، فلم يرو عنه إلا واحد فقط وفي التقريب[2]: لين الحديث. نعم يرى بعضهم أن جهالة العين تُرفع برواية واحد فقط وهو رأي متين ورصين، ولكن هذا إذا كان هذا الراوي إمام ثقة كما يفهم من «شرح علل الترمذي» لابن رجب[3].

والحاصل أن تحسين هذا السند فيه نظر ظاهر.

ج ـ ليس رجال هذا الإسناد رجال مسلم كما ادعى الألباني، فكامل أبو العلاء لم يخرّج له مسلم، وأيضاً أبو صالح مولى ضباعة ـ وقد علمتَ ما فيه ـ ليس له إلا هذا الحديث في الكتب الستة.

ومما سبق يُعلم أن دعوى الألباني أن رجال السند موثّقون دعوى مخالفة للواقع يجب التحاشي عنها، والله أعلم.

٧ ـ حديث أبي أمامة[4] عن النبي ﷺ قال: «أغبط أوليائي عندي لمؤمنٌ، خفيفُ الحاذ، ذو حظّ من الصلاة، أحْسَنَ عبادةَ ربّه وأطاعه في السرّ، وكان غامضاً في الناس لا يُشار إليه بالأصابع، وكان رزقه كفافاً فصبر

(١) انظر مقدمة الفتح المسماة «هدي الساري» (ص ٤٢٩).

(٢) «تقريب التهذيب» للحافظ (ص ٦٤٩).

(٣) ص ١٠٦.

(٤) «مشكاة المصابيح» (١٤٣٣/٣).

على ذلك»، ثم نقد بيده فقال: «عُجِّلت منيَّتُه، قلَّتْ بواكيه، قلَّ تراثه» رواه أحمد والترمذي وابن ماجه.

قال الألباني: وإسناده حسن.

قلت: تحسين سنده بعيد جداً، فقد أخرجه أحمد (٥/٢٥٢)[1] والترمذي («تحفة الأحوذي»: ١٢/٧) من طريق علي بن يزيد الألهاني عن القاسم عن أبي أمامة به مرفوعاً، وهو سند مشهور بالضعف عند أهل الحديث، وعلي بن يزيد اتفقوا على ضعفه، بل قال البخاري: منكر الحديث، وقال الأزدي والدارقطني والبرقي: متروك.

أما سند ابن ماجه (١٣٧٩/٢) ففيه صدقة السمين وضعفه مشهور أيضاً، وانظر تضعيف البوصيري لهذا السند في «مصباح الزجاجة»[2].

والحاصل أن كلا السندين غير حسن، بل تحسين الحديث بهما أيضاً فيه نظر، والله أعلم.

٨ ــ حديث عائشة[3] قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن المؤمن ليدرك بحسن خُلُقه درجة قائم الليل وصائم النهار» رواه أبو داود.

قال الألباني: إسناده صحيح.

قلت: ليس بصحيح ولا حسن، بل هو ضعيف منقطع، فإن أبا داود رواه في السنن (٣٤٩/٤) من حديث المطلب بن عبدالله بن حنطب عن عائشة رضي الله عنها به مرفوعاً.

قال أبو حاتم الرازي عن المطلب: روايته عن عائشة مرسلة ولم يدركها.

---

(١) وفي (٢٥٥/٥) وفيه ليث بن أبي سليم وضعفه مشهور، واختلط بأُخَرَة.

(٢) ٢١٥/٤.

(٣) «المشكاة» (١٤٠٩/٣).

٩ ــ حديث أبي هريرة[١] قال: قـال رسول الله ﷺ: «من أتى كـاهناً فصدّقه بما يقول، أو أتى امرأته حائضاً، أو أتى امرأته في دبرها، فقد برىء مما أُنزل على محمد» رواه أحمد وأبو داود.

قال الألباني: وإسناده صحيح.

قلت: ليس بصحيح، بل ضعيف منقطع، فإن أبا داود يرويه (٤/٢١) من طريق حكيم الأثرم عن أبي تميمة عن أبي هريرة به مـرفوعـاً. وحكيم الأثرم ـ كما في التقريب[٢] ـ: فيه لين، وقد انفرد بهذا الحديث فأنكره عليه الأئمـة. قال البخـاري في التاريـخ الكبيـر (١/٢/١٧) بعـد إخراجـه هـذا الحديث: هذا حديث لم يُتابع عليه، ولا يُعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة. اهـ.

وقال أيضاً في التاريخ الصغير: لا نعلم له سماعاً من أبي هريرة. اهـ.

وانظر تضعيف المنذري له في مختصر السنن (٥/٣٧٠ ـ ٣٧١).

وهو في ترجمة حكيم الأثرم من الكامل لابن عديّ (٢/٦٣٧) على أنه مما أُنكر عليه ووافقه الذهبي في الميزان (١/٥٨٧).

١٠ ــ حديث عائشة[٣] قالت: صنعتُ للنبي ﷺ بُردة سوداء فلبسها، فلما عرق فيها وجد ريح الصوف فقذفها. رواه أبو داود.

قال الألباني: وإسناده صحيح.

قلت: كيف يكـون إسناده صحيحاً وفيـه قتـادة مـدلس ولم يصـرح بالسماع. انظر سنن أبي داود (٤/٧٧).

---

(١) المرجع نفسه (٢/١٢٩٤).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص ١٧٧).

(٣) «المشكاة» (٢/١٢٤٩).

وأنت ترى أنني اقتصرت على بيان أخطائه في نوع واحد فقط، ولم أعرِّج على ما ضعفه وهو ليس كذلك، فإني رأيته يضعّف الأسانيد بأوهى الأسباب ولا يُحسن تطبيق بعض القواعد، ولذا تراه يخالف المحدثين كثيراً، هم يصححون أو يحسنون وهو يخالفهم ثم لا يجد مسوغاً لعمله إلا الحكم عليهم بالتساهل. وذكر الأمثلة مع ردّ التضعيف يحتاج لبيان لا يناسب هذا المقام، ولعلك تجده في أماكن أخرى، لكني وجدت أن الحاجة ماسة ولا تحتمل التأجيل في حديثين:

أحدهما في صحيح البخاري حيث حكم على بعض ألفاظه بالشذوذ، والثاني ادعى عدم وجوده في شيء من كتب السنة.

أما عن الأول:

فقد أورد الإمام البغوي في المصابيح حديث أبي هريرة قال: إن فقراء المهاجرين أتَوْا رسول الله ﷺ فقالوا: قد ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى.

وفيه: قال ﷺ: «تسبّحون وتكبّرون وتحمَدون دُبُر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة». وهو حديث متفق عليه.

وفي رواية للبخاري: «تسبحون في دبر كل صلاة عشراً وتحمدون عشراً وتكبّرون عشراً».

علق الألباني على رواية البخاري فقال (٣٠٥/١): وهي شاذة كما يشير إليه كلام الحافظ ابن حجر عليها في الفتح. اهـ.

قلت: الحديث الشاذ هو ما رواه الثقة أو الصدوق مخالفاً من هو أرجح منه، وهذه المخالفة تستلزم رد ما رواه الثقة أو الصدوق. ولكن هذا الرد لا يقع إلا بعد تعذر الجمع بين ما ظاهره التخالف وهو مقرَّر وواضح وضوح الشمس في رابعة النهار. ومنه يعلم أن المخالفة لا يحكم عليها بالشذوذ إلا بعد تعذر الجمع.

إذا عُلم ذلك فإن رواية البخاري «تسبّحون في دبر كل صلاة عشراً وتحمدون عشراً وتكبّرون عشراً» انفرد بها ورقاء بن عمر اليشكري.

قال الحافظ في الفتح (٢/٣٢٩): لم أقف في شيء من طرق حديث أبي هريرة على من تابع ورقاء على ذلك. اهـ.

قلت: وورقاء ثقة فهبه انفرد فكان ماذا؟ ولم يقل أحد إن كل ما انفرد به الثقة يُرَدّ!.

بَيْد أن هناك ما يشهد لرواية العشر، وإن لم يوجد ما يشهد لها فالجمع بين رواية العشر وغيرها سهل ونص عليه الأئمة رحمهم الله تعالى.

قال الحافظ في الفتح (٢/٣٢٩): وقد وجدت لرواية العشر شواهد: منها عن علي عند أحمد، وعن سعد بن أبي وقّاص عند النسائي، وعن عبدالله بن عمرو عنده وعند أبي داود والترمذي، وعن أم سلمة عند البزار، وعن أم مالك الأنصارية عند الطبراني، وجمع البغوي في شرح السنة بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدر في أوقات متعددة أولها عشراً عشراً، ثم إحدى عشرة إحدى عشرة، ثم ثلاثاً وثلاثين ثلاثاً وثلاثين، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التخيير، أو يفترق بافتراق الأحوال. وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر: أنه ﷺ أمرهم أن يقولوا كل ذكر منها خمساً وعشرين، ويزيدوا فيها لا إله إلا الله خمساً وعشرين. انتهى كلام الحافظ.

وبعد فقد تبين أن الاختلاف إذا تأمله المتبحّر في الصنعة علم أنه يعود إلى وفاق وحكم بصحة الكل، هذا عام في كل الأحاديث، فما بالك بما وقع في أصح الكتب بعد كتاب الله جلّ وعزّ، واتفقت الأمة على صحته.

ثم الذي يقتضيه النظر أن الحافظ لم يشر إلى شذوذ رواية العشر كما ادعى الألباني، بل ذكر شواهد لها وطرق الجمع بينها وبين غيرها من الروايات. ونعوذ بالله من تقويل الناس ما لم يقولوه.

والثاني:

هو حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «واتّبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذّ شذّ في النار»[1].

لم يعزه البغوي لأحد، وعلّق عليه الألباني فقال: لم أجده في شيء من كتب السنة المعروفة حتى الأمالي والفوائد والأجزاء التي مررت عليها. اهـ.

قلت: دع عنك الأمالي والفوائد والأجزاء، فالحديث موجود في ديوان من أشهر دواوين السنة المشرّفة وهو المستدرك على الصحيحين (١/١١٥): أخرجه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجمع اللّهُ هذه الأمة على الضلالة أبداً»، وقال: «يد الله على الجماعة، فاتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذّ شذّ في النار».

وأما عن الرافد الثاني وهو كلامه في الرجال: فأخطاؤه أيضاً عديدة، فتراه يعتمد في ترجمة الراوي على كتاب أو اثنين، فيظهر عند ذلك قصوره، أضف إلى ذلك تعنّته وعدم اتّباعه للمقرر عند أهل الحديث كثيراً، وقد اقتصرت في هذا الرافد على نوع واحد فقط. وهاك بعضَ الأمثلة التي توضّح ذلك:

١ ــ عبيدالله بن أبي بردة.

قال الألباني (١/٨٧): لم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان، فلا تغتر بقول المنذري: ورجاله ثقات. اهـ.

قلت: قال الحافظ في التهذيب (٧/٤٩): أخرجه الضياء في المختارة، ومقتضاه أن يكون عبيدالله عنده ثقة. اهـ.

---

(١) انظر «مشكاة المصابيح» (١/٦٢).

فالرجل ثقة، والحافظ المنذري أصاب في قوله: (رجاله ثقات)، والله أعلم.

٢ ـ جُرَيّ بن كُليب النَّهْدي الكوفي.

قال الألباني (٩٧/١): لم يرو عنه غير أبي إسحاق السَّبيعي. اهـ.

قلت: بل روى عنه غيره؛ قال الحافظ في التهذيب (٧٨/٢): روى عنه أيضاً يونس بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي النُّجود وحديثهما عنه في مسند أحمد. اهـ. والذي أوقع الألباني فيما تراه هو اعتماده على كتاب واحد هو الميزان فانظره (٣٩٧/١).

٣ ـ عيسى بن عمر.

ذكر الألباني (٢١٣/١): أنه لا يُعرف.

قلت: اعتمد الألباني على ميزان الذهبي فقط فهو الذي قال عن عيسى بن عمر لا يُعرف (الميزان ٣١٩/٣) والذهبي مع إمامته لا يَعتمد الحُذّاق عليه في هذا النوع من الرجال؛ قال الحافظ في التهذيب (٤٣٩/١٠) في ترجمة نضر بن عبدالله السلمي: قرأت بخط الذهبي: لا يُعرف. وهذا كلام مستروح إذا لم يجد المِزِّيُّ قد ذكر للرجل إلا راوياً واحداً جعله مجهولاً، وليس هذا بمطَّرد. اهـ. وعيسى بن عمر قال عنه الدارقطني: مدني معروف يعتبر به[1].

فاعتماد الألباني على الميزان فقط في ترجمة هذا الراوي أوقعه فيما تراه.

٤ ـ عمرو بن علقمة بن وقّاص الليثي.

قال الألباني (٢١٤/١): عمرو هذا في عداد المجهولين وإن صحَّح له الترمذي. اهـ.

---

(١) انظر «التهذيب» (٢٢٤/٨).

قلت: هذا تطاول غير مقبول على أحد أئمة الحديث الذي قال له البخاري: استفدنا منك أكثر مما استفدتَ منا.

ومقتضى تصحيح الترمذي لحديث عمرو بن علقمة أن يكون ثقة، وأيُّ فرق بين أن يقول الترمذي وغيره هو ثقة أو يصحِّح له حديثه؟

وكثيراً ما يتكرر هذا الصنيع من الألباني ويردّ تصحيح الترمذي رحمه الله تعالى بدعوى وجود فلان في السند الذي يرى الألباني ـ خطأً ـ أنه غير معروف أو لم يوثقه غير «ابن حبان» المتساهل عنده وغير ذلك. وهذا الصنيع بعيد عن الصواب بعيد عن عمل المحدثين.

وقد شنع الحافظ العلامة ابن دقيق العيد على مثل هذا الصنيع في كتابه العظيم «الإمام» ـ كما في «نصب الراية» ١٤٩/١ ـ فانظره فإنه مفيد.

ثم إن الترمذي لم ينفرد بتصحيح حديث علقمة، بل صححه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة كما في التهذيب (٨٠/٨)، والأخير يتوقّف في التصحيح لأدنى مناسبة.

ومع تصحيح الترمذي ثم ابن خزيمة فابن حبان لحديث عمرو بن علقمة لا تجد أحداً من المصنِّفين في الرجال المتقدمين أو المتأخرين جعل عمرو بن علقمة في عداد المجهولين.

٥ ــ نافع بن محمود بن الربيع.

قال الألباني (٢٧٠/١): نافع بن محمود بن الربيع قال الذهبي: لا يُعرف.

قلت: قال الدارقطني لمّا أخرج حديثه: هذا حديث حسن ورجاله ثقات. ووثقه ابن حبان فترجمه في الثقات (٤٧٠/٥) بما يدلّ على معرفته الجيدة به. والذهبي نفسه عندما ترجمه في الكاشف (١٧٤/٣) قال عنه: ثقة.

٦ ـ عبدالله بن مُنَيْن.

قال الألباني (١/٣٢٤): عبدالله بن منين فيه جهالة.

قلت: اعتمد الألباني على الميزان (٢/٥٠٨) فقط، وهو قصور بلا شك.

والرجل ثقة، وثقه يعقوب بن سفيان الفسوي (المعرفة والتاريخ ٢/٥٢٧) ونقل توثيقه الحافظ في التهذيب (٦/٤٤)، وفي التقريب (ص ٣٢٥).

٧ ـ قدامة بن وَبَرة.

قال الألباني (١/٤٣٤): وهو مجهول.

قلت: بل ثقة، فبعضهم لم يعرفه، لكن عرفه ابنُ معين ووثقه، ومن علم حجة على من لم يعلم.

٨ ـ يحيى بن مالك الأزدي العتكي المصري.

قال الألباني (١/٤٣٨) تعقيباً على أحد أحاديث أبي داود: رجاله ثقات غير يحيى بن مالك وهو الأزدي العتكي، أورده ابن أبي حاتم (٤/٢/١٩٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. اهـ.

قلت: بل الرجل من ثقات التابعين وقَصْر الألباني الكلام على سكوت ابن أبي حاتم فيه قصور وتعمية. أما القصور ـ وهو جليٌّ واضح ـ فإن يحيى بن مالك وثقه النسائي وابن حبان والعِجْلي وابن سعد وهو من رجال الصحيحين[1]. والذهبي وثقه في الكاشف (٣/٢٧٢) وفي الميزان (٤/٢٧٢)، ووثقه الحافظ في التقريب (ص ٦٢١).

فكيف يُخرج الألباني هذا التابعي من الثقات؟ وما ذلك إلا بسبب قصوره حيث اعتمد على «الجرح والتعديل» فقط، ولا يكون ذلك للبزل من الرجال.

---

(١) انظر «التهذيب» (١٢/١٦).

أما التعمية فإن الألباني يرى ـ وهو خطأ ـ أن ما سكت عنه ابن أبي حاتم من المجهولين، فعندما ينظر القارىء في عبارة الألباني: (أورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً) يظن أن هذا الراوي من المجهولين وهو خطأ قطعاً.

وقول الألباني: (رجاله ثقات) لا يشفي الغليل بل لا يفيد شيئاً، فإن أبا داود قال في سننه (١/٣٩٦): حدثنا علي بن عبدالله ثنا معاذ بن هشام قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده ولم أسمعه منه: قال قتادة عن يحيى بن مالك عن سَمُرة بن جندب.

قلت: قَصْر الألباني الكلام على يحيى بن مالك خطأ ـ وهو شائعٌ، في كتبه ـ فإن السند لم يصح ليحيى بن مالك حتى يُعلَّل به السند وهو ثقة.

وهنا علتان: الأولى: الانقطاع الذي تراه بين معاذ بن هشام وأبيه وهو ما صرّح به الحافظ المنذري في اختصار السنن (٢/٢٠). الثانية: قتادة مدلِّس وقد عنعن.

فترك الألباني هاتين العلتين والكلام على التابعي الثقة يحيى بن مالك ينبِّهك إلى ضعف هذه الطريقة في الكلام على الأسانيد.

٩ ـ عيسى بن هلال الصدفي.

قال الألباني (١/٤٦٦): وفيه عندي جهالة، فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/١/٢٩٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا توثيقاً، وإنما وثقه ابن حبان وهو معروف بتساهله. اهـ.

قلت: الرجل ليس بمجهول بل ثقة صحيح الحديث، فقد ذكره يعقوب بن سفيان الفسوي في ثقات التابعين من أهل مصر (المعرفة والتاريخ ٢/٥١٥)، وترجمه السَّمْعاني في الأنساب (٧/٢٨٧) ترجمة يرى الواقف عليها أن عيسى بن هلال الصدفي كان معروفاً لدى العوام بَلْه العلماء.

ومنه يُعلم أن ابن حبان لم ينفرد بتوثيقه كما ادعى الألباني بقوله: (إنما) بدون اطلاع.

وقال الحافظ في التقريب (ص ٤٤١): صدوق.

١٠ ـ عبدالله بن زُغْب الإيادي.

قال الألباني (٣/١٥٠٠): ابن زُغْب الإيادي واسمه عبدالله أورده في الخلاصة، ولم يحكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً، وفي الميزان: ما روى عنه سوى ضَمْرة بن حبيب، قلت: ففي تحسين الحديث نظر عندي لأن الرجل مجهول. اهـ.

قلت: ابن زُغْب الإيادي ليس بمجهول، بل هو صحابي، نص على ذلك جماعة منهم ابن عبدالبَرّ وابن ماكُولا وابن مَنْده، وصرح بسماعه من رسول الله ﷺ بسندٍ قال عنه الحافظ في التهذيب (٥/٢١٨): لا بأس به.

والذي أوقع الألباني هو اعتماده على كتاب أو كتابين عند البحث عن الرجال وهذا لا يكفي لأيِّ حديثي بَلْه المتشبِّع بما لم يُعطَ الذي يقول: (عندي).

* * *

والحاصل أنّ من نظر في تعليقاته على «المشكاة» بعين النقد تبيّن له أن قسطاً وافراً منها من هذا المنوال الذي ضربتُ أمثلةً عليه، ولذا فقد وجب التنبيه ـ ولو بضرب الأمثلة ـ على أخطائه.

ومن أقوى الحوافز على ذلك هو أنه أَوْدع أوهامه (أحكامه!!) على أحاديث «المشكاة» في كتابيه صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، ثم زاد الطين بلة أنه شرع في تقسيم الكتب الستة الأصول لصحيح وضعيف فإلى الله المشتكى، وربما يأتي بعض العوامّ جهلاً منهم واغتراراً به فيعتمدون أوهامه، وقد حدث هذا ولله الأمر من قبل ومن بعد.

وكان الأَوْلى لمريد النصح والفائدة تحلية حاشية هذا الكتاب الجليل بكتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى «هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة»، وقد وقفتُ عليه، وهو مفيد ومختصر يضاهي طريقة شيخه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث «الإحياء».

* * *

هذا وأروي هذا الجزء وغيره من مصنفات الإمام الحافظ صلاح الدين العلائي عن شيخنا مسنِد الوقت العلامة سيدي الشيخ محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكّي الشافعي حفظه الله تعالى، وهو عالياً عن السيد علي بن علي الحبشي المدني، عن الوجيه الكزبري الحفيد.

(ح) وعن مشايخنا علاّمة المنقول والمعقول المحقق سيدي الشريف عبدالله بن الصدّيق الغُماري وسيدي الشيخ العلامة محمد ياسين الفاداني المذكور أعلاه وسماحة مفتي تعز سيدي الشريف إبراهيم بن عمر بن عقيل باعلوي، ثلاثتهم عن الشيخ عمر حمدان المحرسي، عن عبدالله بن عودة القدومي، عن الكزبري الحفيد، عن الرحمتي، عن عبدالغني النابلسي، عن علي الشبراملسي، عن علي الأجهوري، عن علي القرافي، عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، عن الحافظ العراقي، عن الحافظ العلائي.

وليكن هذا آخر المقصود في هذه المقدمة، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون.

وكتب

محمود سعيد ممدوح

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله التوفيق

أما بعد: حمدٌ[1] لله على ما هدى إليه من معرفة السُّنن، ووفق في اقتفاء معالمها لسلوك أقصد السَّنن، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالمعجز الخارق فصاحة اللسن، المنعوت بالعقل القويم والخلق الحسن، وعلى آله وصحبه الذين لهم على كل مَن بعدهم جزيل النعم.

فقد وقع السؤال عن عدة أحاديث مما عدَّه الإمام أبو محمد البغوي - رحمه الله - في كتابه الموسوم بـ«المصابيح» من الحسان أوردها عليه بعض المتأخرين اعتماداً على ذكر الإمام أبي الفرج بن الجوزي لها في كتابه الذي جمع فيه على زعمه الأحاديث الموضوعة، وحكم بأنها كذلك. فنظرتُ فيها فإذا غالبها ليس كما ذكر.

فعلقت هذه الأوراق مبيّناً ما هو الصواب في الحكم على تلك الأحاديث، مستعيناً بالله تعالى، ومتوكّلاً عليه في جميع الأمور، وبالله التوفيق.

---

(١) كذا في الأصل بالرفع، وفي المطبوعة «حمداً» وسوغ الابتداء بالنكرة مقام الدعاء وذلك كقوله تعالى: ﴿سلامٌ على إل ياسين﴾ (الصافات: ١٣٠).

وقبل الكلام على هذه الأحاديث نقدم مقدّمات تمهيداً لما يأتي من البيان بحالها.

الأولى:

إن الحديث المحتج به ينقسم إلى صحيح وحسن، وذلك بحسب تفاوت رجال إسناده في الحفظ والإتقان، وأداء ما تحمّلوه. كما أن الحديث الذي لا يُحتج به ينقسم إلى ضعيف ومنكر[1] وموضوع، بحسب تفاوت رواته في الوهم والغلط والتساهل وتعمّد الكذب.

فمن كان في أعلى درجات الإتقان والحفظ كان ما تفرد به صحيحاً مركوناً إليه، ومن نزل عن هذه الدرجة تكون أفراده حسنة، وما تابعه غيره فيه صحيحاً، ومن نزل عن ذلك يكون ما رواه منكراً أو شاذاً[2]، ومن نقص عن ذلك يكون حديثه ضعيفاً.

---

(١) المنكر قد يطلق على الموضوع، وتقرير ذلك أن المخالفة إذا وقعت من راوٍ واحد ضعيف لثقة فرواية الثقة معروفة، ورواية الضعيف منكرة مردودة.
أما إذا كانت المخالفة من ضعيف أو مجهول لعدد من الثقات يحصل العلم بخبرهم فلا شك في بطلان حديث الضعيف أو المجهول قطعاً، وهناك قرائن أخرى تجعل المنكر في حكم الموضوع، وانظر إيضاح هذا التقرير في «الاستعاذة والحسبلة ممّن صحح حديث البسملة» للحافظ السيد أحمد بن الصدِّيق (ص ١٤).

(٢) هذا يبيِّن أن الشاذ والمنكر مترادفان عند الحافظ العلائي، ولعله تبع في ذلك الحافظ ابن الصلاح حيث صرح بأن المنكر بمعنى الشاذ فقال (ص ١٠٤):
. . . وإن كان بعيداً عن ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر. اهـ.
قال الحافظ في «النكت» (٢/٦٧٣): والتحقيق خلاف ذلك. اهـ. ثم أبان عن التحقيق فانظره في النكت (٢/٦٧٤ - ٦٧٥) فإنه نفيس.

والمرجع في ذلك كله إلى ما حرّره الأئمة الحفاظ من أحوال الرجال وبيَّنوا من صفاتهم أو تعرّضوا له من الأحاديث بالتنصيص عليه مع النقد الصحيح التصرف الجاري على قواعدهم.

الثانيــة:

إن الأئمة اتفقت على أن كل ما أسنده البخاريّ أو مسلم في كتابيهما الصحيحين فهو صحيح لا يُنظر[1] فيه، وأنه لا يصل إلى درجتهما في ذلك كتب السنن والمسانيد، بل هذه الكتب مشتملة على الصحيح والحسن والضعيف، وفي يسير منها أحاديث واهية جداً وذلك قليل أو نادر في سنن النسائي[2]، وما كان فيه ضعف في

---

(١) هذا هو المعمول به الذي لا يمكن الحَيْد عنه البتة، لأن الأمة اتفقت على صحة ما فيهما، ولذلك منع من النظر في أسانيدهما.
لكننا نرى الشيخ ناصر الألباني ـ هدانا الله وإياه ـ لا يعبأ بما اتفقت عليه الأمة وينظر في أسانيد الصحيحين بل ويضعف جملةً منها. انظر أمثلة ذلك في «تنبيه المسلم إلى تعدِّي الألباني على صحيح مسلم».

(٢) وسبب ندرة الأحاديث الواهية في سنن النسائي هو تشدده في الرجال؛ قال ابن القَيْسراني في شروط الأئمة (ص ١٨): سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبدالرحمن ضعفه، فقال: يا بُنَيّ إن لأبي عبدالرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم. اهـ.
ومن تشدُّد النسائي في الرجال أنه كان ينزل بالسند العالي حتى لا يروي عن ضعفاء؛ قال النسائي: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم. اهـ. انظر شروط الأئمة الستة (ص ١٨).
وجاء في شروط الأئمة الستة أيضاً عن أحمد بن نصر شيخ الدارقطني قال: من =

جامع الترمذي فبيَّنه وتخرَّج من عهدته، وأما سنن أبي داود وابن ماجه فلا يبيِّنان شيئاً من ذلك إلا في بعضٍ منها بيَّنها أبو داود وذكر أن ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج[1] به. ومقتضى ذلك أنه يكون حسناً عنده ولكن لا يلزم منه أن يكون حسناً في نفس الأمر لا سيما إذا قوي حال رواته في الضعف.

ومن هذا الوجه تطرّق الاعتراض على الإمام أبي محمد البغوي رحمه الله في كتابه «المصابيح» حيث وصف الأحاديث التي انفرد بها أصحاب السنن بالحسان وليس جميعها كذلك، بل فيها ما هو صحيح وإن لم يكن مخرَّجاً في الصحيحين، إذ ليس الحديث الصحيح مقصوراً على ما في الكتابين، بل وراء ذلك أحاديث كثيرة صحيحة.

وفيها ـ أعني كتب السنن ـ ما ليس بصحيح ولا حسن بل

= يصبر على ما يصبر عليه النسائي؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث منها بشيء. اهـ.

وأطلق الدارقطني وعبدالغني بن سعيد الأزدي وابن منده والخطيب وابن عدي والسلفي والخليلي اسم الصحة على كتاب النسائي انظر النكت للحافظ (٤٨١/١).

وابن الجوزي لم يُدْرج في موضوعاته من سنن النسائي إلا حديثاً واحداً فقط. انظره في الموضوعات (٤١/٣).

(١) الذي في رسالة أبي داود لأهل مكة (ص ٢٧): وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح. اهـ.

فقول العلائي «للاحتجاج» هو تفسير منه لمعنى صالح، لكن لا يلزم أن يكون حسناً كما صرح بذلك العلائي لأن ما سكت عنه أبو داود فيه الصحيح والحسن بقسميه والضعيف الذي فيه وهن غير شديد وكلها صالحة للاحتجاج عند أبي داود في الأحكام كما في فتح المغيث (٧٩/١ ـ ٨٠).

يكون ضعيفاً أو منكراً واهياً كما صرح به الترمذي على قطعة من حديثه، وبيّنه الأئمة النقاد في كثير من أحاديث أبي داود وابن ماجه، وقد بسطت الكلام على هذا الموضع بسطاً شافياً في مقدمة كتاب «نهاية الأحكام».

الثالثـة:

لا يلزم من كون سند الحديث ضعيفاً أن يكون كذلـك في نفس الأمر، بل قد يكون له سند آخر رجاله ممن يُحتجّ بهم، وقد ينجبـر بسند آخـر ضعيف فينتهي بمجموعهـا إلى درجة الحسن. وذلك أن ضعف الرواة تارة يكون لاتهامهم بالكـذب وتارة يكـون لنقص إتقانهم وحفظهم.

فالقسم الأول لا ينجبر بسند آخر فيه مثل رجال الأول لأنه انضم كذّاب إلى مثله فلا يفيد شيئاً بل ربما يكون بعضهم سرق ذلك الحديث من بعض وادّعى سماعه.

أما إذا كان النقص دخل من جهة اتهامهم بالغلط والوهم فإنه إذا جاء ذلك الحديث من وجهٍ آخر عن رجال مقاربين له ولا علم أن الوهم بعيد منه فانجبر أحد السندين بالآخر وارتقى الحديث إلى درجة الحسن. وسيأتي في بعض الأحاديث ما هو مثال لهذا.

وكذلك الحديث الحسن لقصور رجال إسناده عن درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان إذا روي ذلك المتن بسند آخر مثله في الحسن ارتقى بمجموعها إلى درجة الصحة لاعتضـاد كل منهمـا بالآخر.

الرابعــة:

الحكم على الحديث بكونه موضوعاً من المتأخرين عَسِرٌ جداً لأن ذلك لا يتأتّى إلا بعد جمع الطرق وكثرة التفتيش وإنه ليس لهذا المتن سوى هذه الطريق الواحد ثم يكون في رواتها من هو متهم بالكذب إلى ما ينضم إلى ذلك من قـرائن كثيرة يقتضي للحـافظ المتبحّر الجزم بأن هذا الحديث كذب.

ولهذا انتقد العلماء على الإمام أبي الفـرج بن الجوزي في كتابه «الموضوعات» وتوسعه بالحكم بذلك على كثير من الأحاديث ليست بهذه المثابة، بل فيها ما فيه ضعف محتمل ويمكن التمسك به في الترغيب والترهيب، وفيها ما هو حديث حسن أو قد صححه بعض الأئمة كما سيأتي في حديث صلاة التسبيح[1]، وفيها ما له طريقين[2]، أخرى يقوى بها الحديث لم يطلع عليهـا كما سيـأتي إن شاء الله تعالى في بعض الأحاديث. فدخلت الآفة عليه من هـذه الوجوه وغيرها، ويجيء بعده من لا يد له في علم الحديث ليقلده فيما حكم به من الوضع.

بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحّـر في علم الحـديث والتـوسـع في حفـظه كشعبـة ويحيى بن سعيـد القـطان وعبدالرحمن بن مهدي ونحوهم، ثم أصحابهم مثل أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وإسحق بن راهويه وطائفتهم، ثم أصحـابهم مثل البخـاري ومسلم وأبي داود والترمـذي والنسائي، وكذلك إلى زمن الدارقطني والبيهقي ممن لم يجيء بعدهم مساوٍ

---

(١) انظر الحديث رقم (٣) ص (٣٩). (٢) كذا بالأصل.

لهم بل ولا مقارب، رحمة الله عليهم. فمتى وُجد في كلام أحد من المتقدمين الحكم على حديث بشيء كان معتمَداً لما أعطاهم الله من الحفظ العظيم والاطلاع الغزير وإن اختلف النقل عنهم عُدل إلى الترجيح.

وهذا التعذر إنما يجيء في الأحاديث المحتملة، وإلا فكثير من الأحاديث جداً يشهد القلب بوضعها ويسهل الحكم عليها بذلك ممن كثرت ممارستُه لهذا الفن وهو غالب كتاب الموضوعات لابن الجوزي والله أعلم.

ومن هنا نشرع في بيان الأحاديث التي انتُقدت على صاحب «المصابيح» وما ينبغي الحكم عليها به ومن الله العون.

١ ـ فمنها حديث «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية».

وهذا الحديث ذكره أبو الفرج في «الموضوعات» بسند فيه مأمون أحد الكذابين[1]، وذكره في كتابه الذي سماه «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»[2] من طريق سلام بن أبي عمرة عن عكرمة عن ابن عباس، ومن طريق علي بن نزار بن حَيّان عن أبيه عن عكرمة.

(١) الموضوعات (١/١٣٤)، ومأمون هو ابن أحمد السلمي الهروي.

(٢) العلل المتناهية (١/١٥١ ـ ١٥٢). وذِكْر ابن الجوزي لنفس الحديث في «الموضوعات» و«العلل المتناهية» مما انتُقد عليه، قال الحافظ السخاوي في فتح المغيث (١/٢٣٧): ثم إن من العجيب إيراد ابن الجوزي في كتابه «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» كثيراً مما أورده في الموضوعات. اهـ.

وضعف الأول بأن سلاّم بن أبي عمرة قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء[1]، وبأن علي بن نزار راوي الثاني واهٍ[2].

ثم قال: ورواه النضر بن سلمة وهو متروك عن محمد بن بكر. وذكر سنداً إلى سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما. وحديث علي بن نزار رواه الترمذي في جامعه ولم ينفرد به علي بن نزار بل تابعه فيه القاسم بن حبيب التمّار وعبدالله بن محمد الليثي كلاهما عن نزار بن حَيّان رواه ابن ماجه[3] من طريقهما.

---

(١) ووهاه الأزدي (التهذيب ٤/٢٨٦). وقال ابن حبان في المجروحين (٣٤١/١): يروي عن الثقات المقلوبات لا يجوز الاحتجاج بخبره. وقال الخطيب في التاريخ (٣٦٧/٥): شيخ ضعيف واهي. اهـ.
وطريق سلّام بن أبي عمرة عن عكرمة عن ابن عباس: أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي ٣٦٤/٦) ولم يتكلم عليه، وابن أبي عاصم في السنة (٤٦٢/٢)، والطبراني في الكبير (٣٦٢/١١)، وابن حبان في المجروحين (٣٤١/١)، واللالكائي في السنة (ص ٦٤١)، وأورده الذهبي في الميزان (١٨٠/٢).

(٢) ليس في النسخة المطبوعة من «العلل المتناهية» أن ابن الجوزي وهّى علي بن نزار، بل إنه اقتصر على قول ابن معين: ليس بشيء (١٥٢/١)، لكن قال الأزدي: ضعيف جداً (التهذيب ٣٨٩/٧)، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات (المجروحين ١١٢/٢).
وطريق علي بن نزار عن أبيه عن عكرمة أو عن عكرمة عن ابن عباس: أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي ٣٦٢/٦) وقال حسن غريب، والبخاري في التاريخ الكبير (١٣٣/٢/٢)، وابن ماجه (٢٨/١)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٧/١ - ١٤٨)، وابن حبان في المجروحين (١١٢/٢)، وابن عَدِيّ في الكامل (١٨٣٨/٥)، والآجُرّي في الشريعة (ص ١٩٣)، والخطيب في التاريخ (٣٦٨/٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٥١/١)، وأورده الذهبي في الميزان (١٥٩/٣).

(٣) سنن ابن ماجه (٢٨/١) وفيه رواية عبدالله بن محمد الليثي فقط عن نزار بن حَيّان. أما رواية القاسم بن حبيب عن نزار فأخرجها الترمذي (تحفة الأحوذي =

والقاسم بن حبيب هذا وثقه أبو حاتم بن حبان، وغيرُه تكلّم فيه.

وعبدالله الليثي لم أر أحداً تكلم فيه.

والترمذي قال في هذا الحديث بعد سياقه: هذا حديث حسن غريب. وفي الباب[1] عن عمر و ابن عمر ورافع بن خديج رضي الله عنهم.

= ٣٦٤/٦)، وعبدالله بن أحمد في السنة (ص ٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٨/١).

وهاتان المتابعتان لا تفيدان شيئاً لأن الليثي والقاسم كلاهما يروي عن نزار بن حَيّان وعليه مدار هذا الطريق.

قال عنه ابن حبان: قليل الرواية منكر الحديث جداً (المجروحين ٥٦/٣)، وهذا الحديث مما أنكره عليه ابن عدي في الكامل (١٨٣٨/٥).

فيبقى الحديث ضعيفاً فقط من هذا الطريق.

(١) أما حديث عمر بن الخطاب فأخرجه أحمد في المسند (٣٠/١)، وأبو داود في سننه (٢٢٨/٤)، وابن حبان في صحيحه (موارد الظمآن ١٨٢٥)، والحاكم في المستدرك (٨٥/١)، والبخاري في تاريخه الكبير (١٥/١/٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٥/١)، والطبراني في جزء من اسمه عطاء (ص ٢٣)، واللالكائي في السنة (ص ٦٣٠)، والبيهقي في الاعتقاد (ص ٢٣٦)، وابن الجوزي في العلل (١٤١/١) كلهم من طريق عطاء بن دينار عن حكيم بن شريك الهذلي عن يحيى بن ميمون الحضرمي عن ربيعة الجرشي عن أبي هريرة عن عمر مرفوعاً: «لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاعدوهم».

قلت: حكيم بن شريك لم يروِ عنه إلا عطاء بن دينار وسكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح (٢٠٥/٢/١) تبعاً للبخاري في تاريخه (١٥/١/٢)، وأدخله ابن حبان في ثقاته (٢١٥/٦)، وأصاب الحافظ فقال في التقريب (١٩٤/١): مجهول.

وعليه فتصحيح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى في تعليقه على المسند (٢٤٣/١) لهذا الطريق فيه نظر، والله أعلم. =

فهذه المتابعات، وتحسين الترمذي له يخرج الحديث عن أن يكون موضوعاً أو واهياً. والله أعلم.

٢ ـ ومنها حديث «القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم».

وهذا الحديث ليس بموضوع، بل له طرق كثيرة ينجبر بعضها

= وحديث عبدالله بن عمرو أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٦٣/١/٤، ٣٠٠/٢/٤)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢٥١/١)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤١/١)، والباغَنْدي في مسند عمر بن عبدالعزيز (ص ١٦٤)، والآجُرِّي في الشريعة (ص ١٩١)، والطبراني في الصغير (١٠٤/٢)، اللالكائي في السنة (ص ٦٢٤)، كلهم من طريق محمد بن شعيب عن عمر بن يزيد النصري عن عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبدالعزيز عن يحيى بن القاسم عن أبيه عن جده عبدالله بن عمر مرفوعاً: «ما هلكت أمة قط إلا بالشرك بالله، وما كان بدء شركها إلا التكذيب بالقدر».
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٤/٧): فيه عمر بن يزيد النصري من بني نصر ضعفه ابن حبان، وقال: يعتبر به. اهـ.
قلت: عمر بن يزيد مع ذِكْر ابن حبان له في المجروحين (٨٩/٢) وقول العُقَيلي عنه في الضعفاء (١٩٦/٣): يخالف في حديثه، فقد ذكره ابن حبان في الثقات (١٧٩/٧) أيضاً وقال: في روايته أشياء، ووثقه دُحَيم كما في تاريخ الفسوي (٣٩٦/٢)، وأبو زُرعة الدمشقي كما في اللسان (٣٤٠/٤).
فمثله لا يُضعَّف حديثه خاصةً وأن دحيماً وأبا زرعة شاميان مثله وقولهما مقدَّم على قول غيرهما، لكن يحيى بن القاسم سكت عنه البخاري في تاريخه الكبير (٣٠٠/٢/٤)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٨٢/٢/٤)، ولم يرو عنه إلا عمر بن عبدالعزيز، وهو على شرط ابن حبان فذكره في ثقاته (٦٠٧/٧). ووالده القاسم بن عبدالله بن عمرو سكت عنه ابن أبي حاتم (١١١/٧)، وأدخله ابن حبان في ثقاته (٣٠٣/٥) ولم يذكرا راوياً عنه غير ابنه يحيى، ولذا كان هذا السند ضعيفاً. والله أعلم.

ببعض. وأجودها ما رواه أبو داود[1] في سننه عن موسى بن إسماعيل عن عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وهذا الإسناد رجاله على شرط الشيخين، لكنّ أبا حازم لم يسمع[2] من ابن عمر فهو منقطع.

وقد رواه جعفر الفِرْيابي[3] في كتاب «القدر» من طريق زكريا بن منظور عن أبي حازم عن نافع عن ابن عمر به.

وزكريا هذا قال فيه ابن معين: ليس به بأس، وغيره تكلم

---

(١) سنن أبي داود (٣٠٦/٤ - ٣٠٧). وقال المنذري في اختصار السنن (٥٨/٧): هذا منقطع؛ أبو حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر. اهـ. ورواه من هذا الطريق الحاكم في المستدرك (٨٥/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٣/١٠)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، ولم يخرّجاه.

(٢) قال الحافظ أبو الحسن بن القَطّان كما نقله عنه الحافظ في أجوبته (١٧٧٩/٣): قد أدركه وكان معه بالمدينة فهو متصل على رأي مسلم. اهـ.
قلت: شرط مسلم هو الاكتفاء بالمعاصرة، لكنه قيده في مقدمة صحيحه (١٣٠/١ بشرح النووي) بقوله: إلا أن يكون هناك دلالة بيِّنة أنَّ هذا الراوي لم يلقَ من روى عنه أو لم يسمع منها شيئاً. اهـ.
وهناك دلالة بيِّنة على أنَّ أبا حازم لم يسمع من ابن عمر وهي قول ابن أبي حازم ليحيى بن صالح: مَن حدّثك أن أبي سمع من أحد من الصحابة غير سهل بن سعد فقد كذب. اهـ. (انظر التهذيب ١٤٤/٤).

(٣) رواه من طريق جعفر الفريابي الذي فيه زكريا بن منظور: الآجُرِّيُّ في الشريعة (ص ١٩٠)، ورواه من غير طريق الفريابي: الطبرانيُّ في الأوسط (مجمع البحرين ل/٢٨٨) وقال الطبراني: لم يروه عن أبي حازم إلا زكريا، واللالكائي في السنة (ص ٦٣٩)، وابن حبان في المجروحين (٣١٤/١)، وابن عديّ في الكامل (١٠٦٨/٣)، وابن الجوزي في العلل (١٤٤/١)، وأورده الذهبي في الميزان (٧٩/٢) على أنه من منكرات زكريا بن منظور.

فيه، فقد تبين الساقط[1] من سنده في رواية أبي داود.

---

(١) زكريا بن منظور لا يُعتمد عليه فقط لبيان الساقط من السند لأنه ضعيف (التهذيب ٣/٣٣٢)، لكنه لم يُتَّهم بالكذب وقواه ابن معين في إحدى الروايات، وأحمد بن صالح قال عنه: لا بأس به. فإذا وُجد ما يتابعه على روايته أو يشهد له احتُمل ما جاء به، وتأكّد أن الساقط هو نافع وهذا ما تشهد وتنطق به الطرق الآتية:

الأول: رواه البخاري في الكبير (١/٢/٣٣٩)، والصغير (ص ٢١٠)، والطبراني في الصغير (٢/١٤)، والعُقَيلي في الضعفاء (١/٢٦٠)، والآجُرِّيّ في الشريعة (ص ١٩٠)، وابن عدي في الكامل (٢/٦٢٥)، وابن الجوزي في العلل (١/١٤٥)، كلهم عن طريق الحكم بن سعيد الأموي عن الجعيد بن عبدالرحمن عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً مع اختلاف يسير في اللفظ، وأورده الذهبي في الميزان (١/٥٧٠).

والحكم بن سعيد ضعيف كما في الميزان (١/٥٧٠).

الثاني: ما رواه أحمد في المسند (٢/١٢٥): ثنا إبراهيم بن أبي العباس حدثني عبدالرحمن بن صالح بن محمد الأنصاري عن عمر بن عبدالله مولى غُفْرة عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً.

قلت: شيخ أحمد ثقة، لكن شيخه لم أجده فيما لديّ من كتب الرجال. وظنه الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ أنه عبدالرحمن بن محمد الأنصاري (ابن أبي الرجال) المترجم في التهذيب (٦/١٦٩) لأنه أخذ عن عمر مولى غُفْرة كما ذُكر في ترجمته في التهذيب (٧/٤٧١). وعلى ذلك صححه في تعليقه على المسند (٨/٢٧٩).

قلت: إن كان أصاب الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ في ظنه، فلم يصب في تصحيحه للسند المذكور لأن فيه عمر مولى غُفْرة ضعيف.

الثالث: ما رواه أبو القاسم بن بشران في أماليه كما في اللآلىء (١/٢٦١): حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان حدثنا عبيدالله بن ثابت الحريري حدثنا محمد بن عبدالملك بن زنجويه حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا المعتمر حدثنا الحجاج بن فرافصة عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً.

قلت: شيخ ابن بشران حافظ مترجم في التذكرة (٣/٩٨٦)، وعبيدالله الحريري ثقة مترجَم في تاريخ بغداد (١٠/٣٤٩)، والثلاثة الذين فوقه ثقات =

ورواه بعد ذلك من حديث حذيفة[1] رضي الله عنه وفي إسناده بقية[2] بن الوليد عن الأوْزاعي.

= من رجال التهذيب، أما الحجاج بن فُرافصةٍ فقال عنه ابن معين: لا بأس به، وهذا توثيق منه كما في ثقات ابن شاهين (ص ٢٧٠)، ووثقه أيضاً ابن حبان (٢٠٣/٦)، فمع قول أبي زرعة ليس بالقوي (الجرح والتعديل ١٦٤/٢/١) يكون حديثه حسناً على الأقل، فهذا السند من شرط الحسن إن شاء الله تعالى.

إذا علمت ذلك فقول الشيخ عبدالرحمن المُعَلّمي ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٥٠٣) بشأن هذا الطريق: فيه من لم أعرفه، وفيه الحجاج بن فرافصة عابد ليس بالقوي. اهـ. فضلاً عن أنه تشدُّد، فيه ما فيه. والله أعلم.

فهذه الطرق الثلاثة تنطق بأن للحديث أصلاً أصيلاً من حديث نافع عن ابن عمر، وأن نافعاً هو الراوي الساقط بين أبي حازم وابن عمر رضي الله عنهما كما صرّح بذلك الحافظ العلائي.

(١) سنن أبي داود (٣٠٧/٤) من حديث عمر مولى غُفْرة، عن رجل من الأنصار عن حذيفة مرفوعاً، ورواه كذلك أحمد (٤٠٦/٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٤/١)، واللالكائي في السنة (ص ٦٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٣/١٠).

قال الحافظ المنذري في اختصار السنن (٦١/٧): عمر مولى غُفْرة لا يحتج به، ورجل من الأنصار مجهول. اهـ.

(٢) حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه الذي أخرجه أبو داود ليس فيه بقية كما تقدم، ولكنّ الذي فيه بقية بن الوليد هو حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

أخرجه ابن ماجه (٣٥/١)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٤/١)، والطبراني في الصغير (٢٢١/١)، والآجُرّي في الشريعة (ص ١٩٠)، كلهم من حديث بقية بن الوليد عن الأوْزاعي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

صرح بقية بن الوليد بالسماع عند ابن أبي عاصم، لكن ابن جريج لم يصرح =

وبقية هذا مشهور بأنه يدلس عن الضعفاء ولكنْ تصلح روايته للشواهد.

ورواه جعفر الفِرْيابي بسند آخر جيد[1] عن مكحول عن أبي

= بالسماع وهو مدلس مذكور في المرتبة الثالثة منهم كما في طبقات المدلِّسين (ص ٤١) فعنعنته هي علة السند.
وأبعد الألباني في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم (١٤٤/١) وجعل علته عنعنة أبي الزبير فقال: غير أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه. اهـ.
وهذا خطأ من وجهين: الأول: أبو الزبير المكي مذكور في السند بعد ابن جريج، فالسند يجب أن يعلَّل بابن جريج لأن السند لم يثبت لأبي الزبير فتعليل السند به فيه بُعْد. وهل صح السند لأبي الزبير المكي حتى يكون هو علته؟!
الثاني: أنَّ ابن جريج كان قبيح التدليس قال عنه الدارقطني في سؤالات الحاكم (ص ١٧٤): يُتجنَّب تدليسه فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح. اهـ.
أما أبو الزبير المكي فلم يتهم بذلك قطعاً، وعنعنته قبلها الأئمة وانظر: «تنبيه المسلم إلى تعدِّي الألباني على صحيح مسلم» لترى بسط ذلك. والله أعلم.

(١) أخرجه الآجُرِّي في الشريعة (ص ١٩١) من طريق جعفر الفريابي حدثنا عبدالأعلى بن حماد قال: حدثنا معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يحدث عن مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به. وهو سند ليس فيه إلا الانقطاع الذي بين مكحول وأبي هريرة كما صرح بذلك الحافظ العلائي.
وسليمان بن طرخان والد معتمر وإن ذُكر بتدليس ولم يصرح هنا بالسماع فهو معدود في الطبقة الثانية من المدلِّسين كما في طبقات المدلسين (ص ٣٣)، ومثله تُقبل عنعنته وتُحمل على السماع.
وله شاهد قوي أخرجه الطبراني في الأوسط (مجمع البحرين ل/٢٨٩) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة، فإن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم». =

هريرة رضي الله عنه، لكن مكحول لم يسمع من أبي هريرة فهو مرسل.

فتبين بهذه الطريق أن الحديث له أصل وليس بمنكر فضلاً عن أن يكون موضوعاً. والله أعلم.

٣ ـ ومنها حديث صلاة التسبيح.

وهو حديث حسن صحيح رواه أبو داود وابن ماجه[1] بسند جيد

= وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٥/٧) بعد عزوه للطبراني في الأوسط: رجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي وهو ثقة.

(١) سنن أبي داود (٤٠/٢)، سنن ابن ماجه (٤٤٣/١). وأخرجه من نفس طريقهما الطبراني في الكبير (٢٤٣/١١ ـ ٢٤٤)، والحاكم في المستدرك (٣١٨/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥١/٣ ـ ٥٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (١٤٣/٢)، وآخرون لم أقف على أصولهم انظرهم في اللآلىء المصنوعة (٣٩/٢)، وإتحاف السادة المتقين (٤٧٣/٣).

وقد غمز الحافظ الذهبي في الميزان (٢١٣/٤) حديث موسى بن عبدالعزيز فقال: حديثه من المنكرات لا سيما والحكم بن أبان ليس أيضاً بالثَّبْت. اهـ.

قلت: ماذا يقصد الذهبي بالمنكرات؟

أيقصد مطلق التفرد، أو مخالفة الضعيف للثقة؟

أما عن الأول فموسى بن عبدالعزيز لم ينفرد بحديث صلاة التسبيح، فالحديث رواه جمع من الرواة وتعددت مخارجه ودونك «الترجيح لحديث صلاة التسبيح» و «أمالي الحافظ على الأذكار» لترى تعدد مخارجه ورواته.

وأما عن الثاني: فموسى بن عبدالعزيز غير ضعيف، وقد وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان وابن شاهين، والذهبي نفسه قال في اختصار السنن الكبرى (٢٣/٣): لم يضعف.

أما قوله: «والحكم بن أبان أيضاً ليس بالثبت»، فهذا بعيد لأن الحكم بن أبان وثقه جماعة من الأئمة، ومعاصره سفيان بن عيينة يقول: أتيت عدناً فلم أر مثل

إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وعنه عكرمة وقد احتج به البخاري، وعنه الحكم بن أبان وقد وثقه يحيى بن معين وأحمد العجلي وغيرهما، وعنه موسى بن عبدالعزيز وقد قال فيه يحيى بن معين والنسائي لا بأس به، وباقي رواته متّفق عليهم. وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[1].

وقال أبو حامد بن الشرقي سمعت مسلم بن الحجاج وكتب معي هذا الحديث عن عبدالرحمن بن بشر بن الحكم عن موسى بن عبدالعزيز يقول: لا يُروى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا.

وقال الإمام أبو بكر بن أبي داود السِّجِسْتاني: سمعت أبي يقول: ليس في صلاة التسبيح حديث صحيح غير هذا يعني حديث عكرمة عن ابن عباس.

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين مصحِّحاً له، ثم رواه أيضاً من طريق حَيَوة بن شريح عن يزيد بن أبي حبيب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ علّم هذه الصلاة جعفرَ بن أبي طالب رضي الله عنه فذكرها ثم قال الحاكم: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه[2].

= الحكم بن أبان (التهذيب ٢/٤٢٣). فلا يضر الحكم بن أبان بعد ذلك كلام من تأخر عنه بقرون عديدة. والله أعلم.

(١) صحيح ابن خزيمة (٢/٢٢٣) وقال: إن صح الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد شيء. اهـ.

وتوقفه في التصحيح لا ينفي الحسن أو الجودة، بل وتوقفه في هذا السند لا يعني ضعف الحديث بالكلية.

(٢) المستدرك (١/٣١٩).

واستدرك عليه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي فقال في الترجيح (ص ٦٥): =

فهذه التصحيحات[1] كلها تُعارض ذِكْر ابن الجوزي لـه في كتابه الموضوعات[2] وتُبيِّن أنه أخطأ في ذلك ولا بد، وهو ساقه من ثلاث طرق منها: اثنان في إسناد كل منهما رجل ضعيف، والثالث طريق ابن عباس المتقدمة واعتَرض عليها بأن موسى بن عبدالعزيز مجهول وليس هو كذلك، فقد روى عنه جماعة من الثقات وتقدم أن ابن معين والنسائي قالا فيه لا بأس به، فليس بمجهول قطعاً.

ثم لا يلزم من كـونه مجهـولاً والآخَرَيْن ضعيفَيْن أن يكـون الحديث موضوعاً لا سيما مع تصحيح من تقدم. وللحـديث طرق أخرى كثيرة غير ما ذكرنا[3].

= وكأن الحاكم ـ والله أعلم ـ خَفِي عليه أمر شيخه أحمد بن داود بن عبدالغفار الحرّاني ثم المصري فقد كذّبه الدارقطني وغيره. اهـ.

وصحح حديثَ التسبيح جماعة آخرون من الحفاظ منهم: أبو علي بن السكن، وابن منده، وأبو بكر الآجُرِّي، وأبو موسى المديني، والديلمي صاحب مسند الفردوس، والخطيب البغدادي، وأبو سعد السمعاني، وأبو الحسن بن المفضِّل، وأبو محمد عبدالرحيم المصري شيخ المنذري، وسراج الدين البلقيني، وابن حجر العسقلاني في أحد أقواله، والسيوطي وغيرهم.

وممن حسن حديث صلاة التسبيح من الحفاظ: البغوي، والمنذري، وابن الصلاح، والنووي في قولين له، وتقي الدين السبكي، وولده تاج الدين، وابن حجر في «أمالي الأذكار» وفي «الخصال المكفِّرة»، والسيوطي في «المرقاة» وفي جزء له اسمه «التصحيح لحديث صلاة التسبيح».

وانظر بعض النقول عنهم في «الترجيح لحديث صلاة التسبيح» (ص ٣٩ ـ ٤٠)، واللآلىء المصنوعة (٢/٢٣)، والآثار المرفوعة (ص ١٢٣)، ومعارف السنن (٤/٢٨٢).

(١) في الأصل: فهذه التصحيحين. وهو سبق قلم.

(٢) الموضوعات (٢/١٤٥).

(٣) بعضها قويّ، وانظرها في «الترجيح».

فأما ما ذكره السائل من أن الإمام أحمد بن حنبل طعن فيه، فقد ذكر الخلّال في كتاب «العلل» أن علي بن سعيد النسائي قال: سألت أحمد بن حنبل عن صلاة التسبيح فقال: لم يصح عندي منها شيء. فقلت له: حديث عبدالله بن عمرو بن العاص؟ فقال: كلٌ يرويه عن عمرو بن مالك النُكْري، فقلت: قد رواه أيضاً مستمر بن الريان، فقال: من حدثك؟ قلت: مسلم بن إبراهيم، فقال: مستمر شيخ ثقة فكأنه أعجبه.

فهذا تقوية منه للحديث بسند آخر غير ما تقدم.

وقد حكى الترمذي[1] عن الإمام عبدالله بن المبارك ما يقتضي تقوية هذا الحديث، وذكر استحباب فعلها من أصحابنا الرُّوياني في البحر والبغوي في شرح السنة[2]، وذكرها من أئمة الحنابلة جماعة منهم أبو الوفاء بن عقيل والشيخ موفق الدين المقدسي[3] وغيرهما. والله أعلم.

---

(١) تحفة الأحوذي (١/٣٥٠)، وأثر ابن المبارك تجده أيضاً في المستدرك (١/٣١٩ - ٣٢٠)، والسنن الكبرى (٣/٥٢)، وشرح السنة (٤/١٥٨)، وقوت القلوب (١/٩٣)، وقال الذهبي في تلخيص المستدرك (١/٣٢٠): وهذا ثابت عن ابن المبارك.

(٢) قول الرُّوياني في المجموع (٤/٥٤)، والبغوي في شرح السنة (٤/١٥٨)، وقال الإمام النووي في الأذكار (ص ١٥٨): وقد نص جماعة من أئمة أصحابنا على استحباب صلاة التسبيح هذه منهم أبو محمد البغوي وأبو المحاسن الروياني. اهـ.

(٣) قال في المغني (٢/١٣٣): وإن فعلها إنسان فلا بأس، فإن النوافل والفضائل لا يُشترط صحة الحديث فيها. اهـ.

٤ ــ ومنها حديث «من عزى مصاباً فله مثل أجره».

وهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[١] من حديث ابن مسعود وجابر رضي الله عنهما. وفي سند الأول حماد بن الوليد وهو متكلَّم فيه، وفي طريق الثاني محمد بن عبيدالله العَرْزَمي وهو متهم ليس بثقة.

والحديث الأول رواه الترمذي وابن ماجه[٢] من غير طريق حماد بن الوليد، في إسناده عندهما علي بن عاصم عن محمد بن سُوقَة، وقد تكلم جماعة من الأئمة في علي بن عاصم هذا، وذكروا هذا الحديث من جملة ما انتُقد عليه[٣]. لكن ذكر الحافظ أبو بكر الخطيب[٤] أن هذا الحديث رواه إبراهيم بن مسلم الخوارزمي عن وكيع بن الجراح عن قيس بن الربيع عن محمد بن سوقة.

وإبراهيم بن مسلم[٥] هذا ذكره ابن حبان في الثقات ولم

(١) الموضوعات (٣/٢٢٣).

(٢) تحفة الأحوذي (٤/١٨٥)، سنن ابن ماجه (١/٥١١)، ورواه من هذا الطريق القُضاعي في مسند الشهاب (١/٢٣٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٥٩)، والخطيب في التاريخ (٤/٢٥، ١١/٤٥١)، وابن عدي في الكامل (٥/١٨٣٦ ـ ١٨٣٨)، والعُقَيلي في الضعفاء (٣/٢٤٧)، وأورده الذهبي في الميزان (٣/١٣٨).

(٣) قال الترمذي: ويقال أكثر ما ابتُلي به علي بن عاصم بهذا الحديث، نقموا عليه.

(٤) تاريخ بغداد (١١/٤٥١)، وأشار إليها أبو نعيم (الحلية ٥/١٠، ٧/٩٩).

(٥) قال ابن حبان في الثقات (٨/٧١): إبراهيم بن مسلم الخوارزمي، سكن أردبيل، يروي عن وكيع بن الجراح، روى عنه الحسن بن عصام وأهل بلده، يُغرب، اهـ. وانظر اللسان (١/١١١). =

يتكلم فيه أحد. وقيس بن الربيع[1] صدوق تكلموا فيه، وحديثه يصلح متابعاً لرواية علي بن عاصم.

والذي يظهر أن هذا الحديث يقارب درجة الحسن ولا ينتهي إليه[2]، بل فيه ضعف محتمل، فأما أن يكون موضوعاً فلا.

= ويظهر من ترجمته أنه ليس من المجاهيل الذين يوثقهم ابن حبان فقد روى عنه أهل بلده، وحديثه معروف بدليل قول ابن حبان: يُغرب.

(١) لم ينفرد قيس بن الربيع بمتابعة علي بن عاصم، فله متابع أقوى منه وهو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي وهو ثقة احتج به الجماعة. انظر هذه المتابعة في تاريخ بغداد (١١/٤٥١).

والراوي عن قيس وإسرائيل هو وكيع وعنه إبراهيم بن مسلم الخوارزمي، وسبق الكلام عليه في التعليقة السابقة فهذا السند من شرط الحسن. والله أعلم.

إذا علمت ذلك فإن الألباني تعنَّت ورد هذه المتابعة وقال: راويها عن وكيع (أي إبراهيم بن مسلم الخوارزمي) لم يوثقه أحد غير ابن حبان مع قوله فيه «يغرب» فمثله لا يحتج به. اهـ. انظر إرواء الغليل (٣/٢٢٠).

وكلام الألباني فيه بُعْد عن الصواب لأن ابن حبان وإن انفرد بتوثيقه فالرجل ليس مجهولاً، فقد روى عنه جماعة كما أن حديثه معروف وأحياناً يغرب.

وليس كلُّ ما انفرد ابن حبان بتوثيقه يُرَدّ ويضرب به عرض الحائط، فإن في هذا العمل بُعداً وشططاً، وما زال الحفاظ ينقلون توثيق ابن حبان ويعتمدونه بواسع نظرهم ودِقَّته، والأَوْلى أن يُنظر في كلام ابن حبان ليتبيَّنَ منه مدى معرفته بالرجل، وللشيخ عبدالرحمن المُعَلِّمي اليماني كلام بشأن توثيق ابن حبان ذكره في كتابه التنكيل (١/٤٣٨) ووافقه عليه الألباني في تعليقه بل وأثنى عليه، فلماذا لا نرى صدى هذا الثناء في تصرفاته؟!

وقد ناقشتُ كلاًّ من المعلمي والألباني في مقدمة كتابي «التعريف» فلينظره مريده.

أما قول الألباني: فمثله لا يحتج به، فهو خطأ لأن الضعيف الذي ضَعْفُه من سوء حفظه أو كثرة أوهامه يُحتج به في المتابعات والشواهد، فما بالك بإبراهيم بن مسلم الذي لم يُضَعَّف، وغاية ما فيه إغرابه أحياناً. فكيف لا يُحتج به في هذا الحال، حال المتابعات والشواهد؟!

(٢) بل الحديث حسن.

٥ ـ ومنها حديث «أقيلوا ذوي الهيئاتِ عثَراتهم إلا الحدود».

وهو في سنن أبي داود والنسائي[1] من حديث عائشة رضي الله عنها. وفي إسناده عبدالملك بن زيد العدوي وقد ضعفه علي بن الجنيد، وقال فيه النسائي: ليس به بأس، ووثقه أبو حاتم بن حبان.

والحديث حسن لا سيما مع تخريج النسائي له[2]، ولا يجوز

---

(١) سنن أبي داود (٤/١٨٩)، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (١٢/٤١٣)، وأخرجه من هذا الوجه أحمد في المسند (٦/١٨١)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/١٢٦)، والدارقطني (٣/٢٠٧)، وأبو نعيم في الحلية (٩/٤٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/٣٣٤)، وابن عدي في الكامل (٥/١٩٤٥).
وأورده الذهبي في الميزان في ترجمة عبدالملك بن زيد (٢/٦٥٥).

(٢) نظراً لتشدد النسائي في الرجال، وإن سننه الصغرى أُطلق عليها اسم الصحة جماعةٌ من الحفاظ منهم الخطيب والسِّلَفي وابن عدي والدارقطني وابن منده وعبدالغني المقدسي وأبو يعلى والخليليّ وغيرهم، كما في نكت الحافظ على ابن الصلاح (١/٤٨١ وما بعدها). لكن كلام العلائي عليه ملاحظتان:
الأولى: لا يُسلَّم له تحسين حديث عبدالملك بن زيد لذاته، خاصة مع قول البخاري: فيه نظر، كما في الكامل (٥/١٩٤٥). ومعناه عند البخاري «تركوا حديثه» كما في التدريب (١/٣٤٩). وضعفه الحافظ المنذري في اختصار السنن (٦/٢١٣).
الثانية: إن سُلِّم تحسين حديث عبدالملك بمفرده، فهذا إذا لم يُحكم على عين الحديث بالنكارة، فقد أنكره عليه ابن عدي في الكامل (٥/١٩٤٥).
وعليه فلا بد لتحسين الحديث من وجود ما يشُدّ من عَضُدِ السند الذي فيه عبدالملك بن زيد، إما بمتابع أو شاهد، وهذا موجود والحمد لله رب العالمين.
فممن تابعه عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عَمْرة عن عائشة. وعبدالرحمن قال عنه البخاري: عنده عجائب، =

نسبته إلى الوضع والاختلاق.

٦ ـ ومنها حديث «يكون في آخر الزمان قوم يَخْضبون بالسواد كحواصل الحمام لا يَريحون رائحة الجنة». وهو أيضاً في سنن أبي داود والنسائي[1] من طريق عبيدالله بن عمرو الرّقي، عن عبدالكريم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه.

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات[2] وأخطأ في ذلك خطأً

= وقوّاه ابن حبان (التهذيب ٦/٢٦٤)، وقال الحافظ في التقريب (ص ٣٤٩): مقبول.

أخرج هذه المتابعة الطحاوي في مشكل الآثار (٣/١٢٦)، والعُقَيلي (الضعفاء ٢/٣٤٣)، وأوردها الذهبي في الميزان (٢/٥٨٦) في ترجمة عبدالرحمن المذكور.

ومتابعة أخرى أخرجها البخاري في الأدب المفرد (ص ٦٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/١٢٦)، وابن حبان (موارد الظمآن ص ٣٦٥)، والطبراني في مكارم الأخلاق (ص ٥٨)، وأبو الشيخ في الأمثال (ص ٧٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/٣٣٤)، جميعاً من طريق أبي بكر بن نافع المديني عن محمد بن أبي بكر بن حزم عن أبيه عن عَمْرة عن عائشة به مرفوعاً.

إلا أن أبا الشيخ عنده عن أبي بكر بن حزم، لكن أبا بكر بن نافع ضعفوه (التهذيب ١٢/٤٢).

ومتابعة ثالثة أخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٣/١٢٧).

وهذه المتابعات وإن كان فيها ضعف لكنها تتقوّى ببعضها ويصير الحديث حسناً بلا ريب، لا سيما مع وجود شواهد أخرى انظرها في مجمع الزوائد (٦/٢٨٢)، والتلخيص الحبير (٤/٨٠)، والمقاصد الحسنة (ص ٧٣).

(١) سنن أبي داود (٤/٨٧)، سنن النسائي (٨/١٣٨)، وأخرجه من الوجه المذكور أحمد في المسند (١/٢٧٣)، وأبو يعلى (٤/٤٧١)، والبغوي في شرح السنة (١٢/٩٢).

(٢) الموضوعات (٣/٥٥).

فاحشاً لأنه بنى ذلك على أن عبدالكريم هو ابن أبي أمية أبو المخارق البصري وأنه ضعيف، وليس الأمر كما ظن بل هذا عبدالكريم بن مالك الجزري[1] صرح بنَسَبه البيهقيُّ في هذا الحديث بعينه في كتاب الأدب له.

وعبدالكريم الجزري ثقة متفق عليه[2]، فإسناد الحديث على شرط الصحيحين.

ثم لو سلم أنه أبو المخارق فقد روى عنه الإمام مالك ولا يروي إلا عن ثقة عنده[3]، وأخرجه له البخاري تعليقاً[4]

(١) وممن صرح بأن عبدالكريم الواقع في هذا السند هو الجزري الثقة جماعة غير العلائي منهم: الحافظ المنذري في اختصار السنن (١٠٨/٦)، والحافظ المزّي في الأطراف (٤٢٤/٤)، وقال الحافظ الذهبي في ترتيب الموضوعات (ل ١/١٤٧): ما هو أبو المخارق، والحديث صحيح أخرجه أبو داود والنسائي. اهـ.
وقال الحافظ في القول المسدَّد (ص ٤٩): أخطأ ـ ابن الجوزي ـ في ذلك فإن الحديث من رواية عبدالكريم الجزري الثقة المخرَّج له في الصحيح. اهـ.

(٢) انظر الجمع بين رجال الصحيحين (٣٢٤/١)، التهذيب (٣٧٣/٦).

(٣) قال القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي وهو من أجلّ المالكية المتقدِّمين: إنما يُعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يُحتج به فيهم، وبنحو هذا اعتذر غيرُ واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم بن أبي أمية وغيره من الغرباء. اهـ. انظر شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٠٨).
ويوافقه قول ابن عبدالبر: غرّ مالكاً سمتُه (أي ابن أبي المخارق) ولم يكن من أهل بلده. اهـ. من التهذيب (٣٧٨/٦).
ومنه يُعلم أن قولهم: «مالك لا يروي إلا عن ثقة عنده» خاصّ بأهل المدينة المنورة فقط، فلا ينفع عبدالكريم بن أبي المخارق رواية مالك عنه، وقد أجمعوا على ضعفه، صرح بذلك ابن عبدالبر انظر التهذيب (٣٧٨/٦).

(٤) الصورة التي ذكر البخاري عبدالكريم بن أبي المخارق فيها موصولة ليست معلقة الفتح (٣/٣)ولم يقصد البخاري التخريج له، وإنما أورد ما وقع له، ولأن ذكره جاء =

ومسلم[1] في المتابعات فلا يجوز أن نحكم على ما انفرد به بالوضع.

= قبل كلام لسفيان أراد البخاري ذكره. قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: وليس لعبدالكريم بن أبي أمية - وهو ابن أبي المخارق - في صحيح البخاري إلا هذا الموضع، ولم يقصد البخاري التخريج له، فلأجل ذلك لا يعدّونه في رجاله، وإنما وقعت عنه زيادة في الخبر غير مقصودة لذاتها كما تقدم مثله للمسعودي في الاستسقاء، وسيأتي نحوه للحسن بن عمارة في البيوع، وعلّم المِـزّي على هؤلاء علامة التعليق وليس بجيد، لأن الرواية عنهم موصولة، إلا أن البخاري لم يقصد التخريج عنهم. انتهى كلام الحافظ، فللّه درّه.

وللحافظ كلام جيد حول ذكر عبدالكريم بن أبي أمية في البخاري انظره في مقدمة الفتح (ص ٤٢١) وفي التهذيب (٦/٣٧٧ - ٣٧٨).

(١) لعل الحافظ العلائي تبع في ذلك الحافظ المِـزّي في تهذيب الكمال (٢/٨٤٨).

قال الحافظ في التهذيب (٦/٣٧٨): وأما مسلم فقال المؤلف - أي المِزّي - روى له في المتابعات، وهذا الإطلاق يقتضي أنه أخرج له عدة أحاديث، وليس كذلك، ليس في كتابه سوى موضع واحد، وقد قيل إنه ليس هو أبا أمية وإنما هو الجزري، اهـ.

وإن كانت عبارة الحافظ في التهذيب لا تقتضي الجزم بأيِّهما، فإنه جزم في الفتح (٣/٥) أن عبدالكريم المذكور في صحيح مسلم هو الجزريّ الثقة.

والحديث الذي أشار إليه الحافظ أخرجه مسلم (٢/٩٥٤) حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو خيثمة عن عبدالكريم عن مجاهد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بُدْنه... الحديث.

ثم صرح مسلم بأن عبدالكريم المذكور هو الجزري فقال: وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب قالوا حدثنا ابن عيينة عن عبدالكريم الجزري بهذا الإسناد مثله.

وكذا جاء التصريح بأنه الجزري في رواية البخاري (الفتح ٣/٥٥٦). =

٧ ــ ومنها حديث أن النبي ﷺ رأى رجلاً يتبع حمامة فقال: «شيطان يتبع شيطانة». والحكم على هذا الحديث بالوضع جهل وخطأ أيضاً، فقد رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي[١] من طرق إلى حماد بن سلمة ـ الإمام المشهور أحد من احتج به مسلم ـ عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومحمد بن عمرو هذا من شيوخ مالك في الموطأ ووثقه يحيى بن معين وغيره والترمذي وصحح حديثه، وكذلك الحاكم وابن خزيمة وابن حبان.

وللحديث طريقان آخران رواهما ابن ماجه[٢]، وينتهي

= فائدة:
للعلامة الشيخ محمد حسن السَّنْبَهلي الهندي الحنفي المتوفَّى سنة ١٣٠٥ هـ رحمه الله تعالى كلام جيد في ترجمة عبدالكريم بن أبي المخارق، انظره في «تنسيق النظام في مسند الإمام» من ص ٦٥ إلى ص ٧٠، ففيه فوائد.

(١) سنن أبي داود (٤/٣٩١)، وسنن ابن ماجه (٢/١٢٣٨)، والبخاري في الأدب المفرد (ص ١٨٨)، وابن حبان (موارد الظمآن ص ٤٩١)، وأحمد في المسند (٢/١٣٤٥)، والبيهقي في السنن (١٠/٢١٣)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢/٣٢٠) لابن أبي الدنيا.

(٢) أما عن الطريق الأول فقال ابن ماجه: حدثنا هشام بن عمار ثنا يحيى بن سليم الطائفي ثنا ابن جريج عن الحسن بن أبي الحسن عن عثمان بن عفان أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً وراء حمامة فقال: شيطان يتبع شيطانة.
قال الحافظ البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات، وهو منقطع: الحسن لم يسمع من عثمان شيئاً. اهـ.
قلت: وفيه أيضاً عنعنة ابن جريج وهو مدلس. =

بمجموع ذلك إلى درجة الصحة القوية.

٨ ـ ومنها حديث «إذا كتب أحدكم كتاباً فليُتَرِّبْه فإنه أنجح لحاجته».

وله طريقان أحدهما رواه الترمذي به[1] من حديث حمزة

= وله شاهد عن أنس، قال ابن ماجه: حدثنا أبو نصر محمد بن خلف العسقلاني ثنا رواد بن الجراح ثنا أبو سعد الساعدي عن أنس بن مالك مرفوعاً به.
وسنده ضعيف أيضاً ففيه رواد بن الجراح ضُعِّف حديثه بسبب اختلاطه، أما شيخه أبو سعيد الساعدي فقال عنه الدارقطني: مجهول يُترك حديثه (سؤالات البَرْقاني: ص ٧٧)، وذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث (الميزان ٤/٥٢٨).
والطريق الثاني رواه من حديث شريك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة مرفوعاً به قال البوصيري (٤/١٢٤): إسناده صحيح، رجاله ثقات. اهـ.
قلت: شريك هو ابن عبدالله النخعي القاضي المشهور فيه مقال.
وله شاهد مرسل صحيح أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١١/٣) عن معمر عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً أطلق حماماً من الحراف فجعل يُتبعه بصره، فقال النبي ﷺ: «شيطان يتبع شيطانة».

(١) تحفة الأحوذي (٧/٤٩٤) وقال: هذا حديث منكر، لا نعرفه عن أبي الزبير إلا من هذا الوجه. ومن هذا الطريق رواه العُقَيلي في الضعفاء (١/٢٩١)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٢٣٨). وحمزة ليس هو ابن عمرو النصيبي بل هو حمزة بن أبي حمزة ميمون النصيبي.
صرح بذلك الحافظ المِزّي في تهذيب الكمال (١/٣٣٣)، وفي تحفة الأشراف (٢/٢٩٥، ٣٥٥). وهكذا وقع عند العقيلي وأبي نعيم في أخبار أصبهان.
وعمرو بن ميمون المذكور مُتَّهم، قال البخاري في التاريخ الكبير (١/٢/٥٣): منكر الحديث، واتُّهم بالوضع (المجروحين ١/٢٧٠)، الكامل ٢/٧٨٥).

النصيبي عن أبي الزبير عن جابر. وحمزة هذا ضعيف متروك باتفاقهم.

والثانية رواه ابن ماجه[1] وفي إسناده بقية، قال: ثنا أبو أحمد عن أبي الزبير عن جابر. وأبو أحمد هذا مجهول وقيل إنه عمر بن موسى الوجيهي وهو كذاب منكر الحديث.

فالحديث ضعيف جداً ولا يبعد لنسبته إلى الوضع والاعتراض فيه على صاحب «المصابيح» في عدِّه إياه من الحسان. والله أعلم.

٩ ــ ومنها حديث «لا تظهر الشماتة بأخيك فيعافيه الله ويبتليك».

وهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[2] بسند فيه عمر بن

---

(١) سنن ابن ماجه (١٢٤٠/٢)، ورواه من هذا الطريق ابن عديّ في الكامل (١٦٨١/٥)، وأبو أحمد المذكور هو أبو أحمد بن علي الكلاعي، قال الذهبي: أحسبه عمر بن موسى الوجيهي ذاك الهالك (الميزان ٢١٥/٣).
قال البيهقي: فهو من مشايخ بقية المجهولين وروايته منكرة (التهذيب ٤٧٨/٧، ٤/١٢).
وجاء الحديث عن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه بسند واهٍ بمرّة أخرجه الطبراني في الأوسط.
فيه سليمان بن سلمة الخبائزي، قال أبو حاتم: متروك لا يُشتغل به (الجرح والتعديل ١٢١/١/٢)، وقال ابن الجنيد: كان يكذب (الميزان ٢٠٩/٢).
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٩/٨): رواه الطبراني في الأوسط وفيه سليمان بن سلمة الخبائزي وهو متروك.
ونقل الخطيب في الجامع (٢٧٨/١) عن ابن معين أنه قال: ذاك إسناد لا يَسْوى شيئاً. اهـ.
وقال العقيلي في الضعفاء (٢٩١/١): لا يُحفظ هذا الحديث بإسناد جيد.
(٢) الموضوعات (٢٢٤/٣). =

إسماعيل بن مجالد عن حفص بن غياث عن برد عن مكحول عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

وعمر بن إسماعيل هذا اتفقوا على ضعفه، لكن لم ينفرد بالحديث كما قال أبو الفرج، بل رواه الترمذي[1] عن سلمة بن

= ورواه من طريق عمر بن إسماعيل عن حفص بن غياث به الترمذي (تحفة الأحوذي ٧/٢٠٦)، وأبو الشيخ في الأمثال (ص ١٢١)، والخطيب في التاريخ (٩/٩٥ - ٩٦).

(١) تحفة الأحوذي (٧/٢٠٦). وأخرجه من هذا الطريق: الطبراني في المعجم الكبير (١٢/٥٣)، وفي مسند الشاميين (ل/٧١ ول٦٤٧)، وابن حبان في المجروحين (٢/٢١٣ - ٢١٤)، وأبو نعيم في الحلية (٥/١٨٦)، والقُضاعي في مسند الشهاب (٢/٧٧)، وأورده الذهبي في الميزان (٣/٣٦٩).
وقال ابن حبان في المجروحين (٢/٢١٣ - ٢١٤) في ترجمة القاسم بن أمية: شيخ يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، ثم ساق له هذا الحديث وقال: لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ. اهـ.
وتعقبه الذهبي في الميزان (٣/٣٦٩) فبعد أن ساق كلامه قال: روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وقالا صدوق. اهـ.
وتعقب ابنَ حبان أيضاً الحافظُ في التهذيب (٨/٣٠٩) قائلًا: وشهادة أبي زرعة وأبي حاتم له أنه صدوق أَوْلى من تضعيف ابن حبان له. اهـ.
وقال في التقريب (ص ٤٤٩): صدوق من كبار العاشرة ضعّفه ابن حبان بلا مستند. اهـ.
وللقاسم بن أمية متابعتان:
الأولى: أخرجها المخلص في فوائده والخرائطي في اعتلال القلوب (كما في اللآلىء ٢/٤٢٨ - ٤٢٩) من طريق فهد بن حيان عن حفص بن غياث، وفهد بن حيان متفق على ضعفه كما في المجروحين (٢/٢١٠)، والميزان (٣/٣٦٦)، إلا في إحدى المواضع عن العجلي فقال: لا بأس به كذا في اللسان (٤/٤٥٥). =

شبيب عن القاسم بن أمية عن حفص بن غياث وقال فيه: حديث حسن غريب.

ومكحول سمع من واثلة، وذكر شيخنا المِزِّي[1] أن الصواب في سند الترمذي القاسم بن أمية لا أمية بن القاسم، وأن القاسم هذا معروف قال فيه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: صدوق.

فبرىء عمر بن إسماعيل من عُهدة الحديث وهو حسن كما قال الترمذي، لكنه غريب كما ذكر لتفرّد القاسم به[2].

= الثانية: أخرجها الخرائطي في اعتلال القلوب (اللآلىء ٢/٤٢٩) من طريق السري بن عاصم وهو كذاب (الميزان ٢/١١٧)، وقال ابن عدي: يسرق الحديث (الكامل ٣/١٢٩٨).

(١) تحفة الأشراف (٩/٧٩).

(٢) وذكر أبو نعيم الأصبهاني في الحلية (٥/١٨٦) وجهاً آخر للغرابة وهو تفرد حفص به عن برد فقال: غريب من حديث برد ومكحول لم نكتبه إلا من حديث حفص بن غياث النخعي. اهـ.

تنبيــه:

حاول الألباني تضعيف هذا الحديث [انظر تصديره لأجوبة الحافظ ابن حجر على الأحاديث التي انتقدها القزويني على المصابيح، صفحة: ح طبعة مشكاة المصابيح الأولى سنة ١٣٨١ هـ]. فقال: الطريق الأولى (أي طريق حفص عن بُرد عن مكحول) فيها علة خفية، فإن مكحولاً وإن جزم الترمذي بسماعه من واثلة فإن هذا الحديث رواه عنه معنعناً غيرَ مصرّح بالسماع، ومكحول صاحب تدليس كما وصفه الذهبي وغيره، فلا يجدي حينئذ سماعه من واثلة في الجملة، ثم إن في الطّريق إليه ضعفاً. اهـ. ويحسن بيان ما في كلامه من أخطاء في النقاط التالية:

١ ـ العلة الخفية لا تُطلق على عنعنة المدلِّس، لأن المدلِّسين معروفون وصُنِّفت فيهم مصنفات مشهورة ومتداولة، فوجود أحدهم في سند يسهل الكشف عليه ومعرفته لأي طالب.

=

. . . .

= أما العلة الخفية فهي سبب غامض خفيّ وقادح في الحديث مع أن ظاهره السلامة منه.

٢ ـ قوله: ومكحول صاحب تدليس كما وصفه الذهبي وغيره.

قلت: قال الذهبي في الميزان (١٧٧/٤) في ترجمة مكحول: هو صاحب تدليس. اهـ.

وكلامه يحتمل وجهين:

الأول: إما متابعته لابن حبان حيث قال في الثقات (٤٤٦/٥) في ترجمته: وربما دلَّس. اهـ.

وعبارة ابن حبان تدل على ندرة تدليسه بجانب ما روى. كما لم يذكره ابن حبان بتدليس في مشاهير علماء الأمصار عندما ترجمه رقم (٨٧٠). بيد أنك تلاحظ بوناً شاسعاً بين عبارة الذهبي «صاحب تدليس» وعبارة ابن حبان «ربما دلس» ومن هنا تظهر قيمة الرجوع للأصول والاعتماد عليها.

وكأن الحافظ ضعف هذا القول فقال في طبقات المدلسين (ص ٤٦): وأطلق الذهبي أنه كان يدلس، ولم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان. اهـ.

وقال سبط ابن العَجَمي في «التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٣٥٥): ذكره ابن حبان في ثقاته ولفظه: ربما دلس. انتهى. وهو مشهور بالإرسال عن جماعة لم يلقهم. انتهى. كلام سبط ابن العجمي، وهو احتوى على تبري فتدبر.

وإذا كان كذلك فالحمل على الغالب والإعراض عن النادر الذي يدل عليه قول ابن حبان «ربما» واجب. وعليه فلنقبل عنعنة مكحول. والله أعلم.

الثاني: أن الذهبي تجوَّز من الإرسال إلى التدليس، فالتدليس مختص بالرواية عمن له منه سماع بخلاف الإرسال، ومنهم من ألحقه بالتدليس وفيه نظر.

قال الحافظ في «طبقات المدلسين» (ص ١٦): والأوْلى التفرقة لتتميَّز الأنواع. اهـ.

ومما يدل على إرادة الذهبي بالتدليس هو الإرسال، وإطلاقه التدليس على مكحول أراد به الإرسال، أنه قال في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة مكحول (١٠٧/١): يرسل كثيراً، ويدلس عن أبيّ بن كعب وعبادة بن الصامت وعائشة والكبار. اهـ. =

= فانظر كيف وصفه بالتدليس عن جماعة لم يسمع منهم ولم يلقهم كما في التهذيب (١٠/٢٨٩).
وصرح الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي بما صرح به الذهبي فقال في التبيان (ل١٨/٢): روى تدليساً عن أبيّ وعبادة بن الصامت وعائشة والكبار. اهـ.
فانظر لإطلاقه التدليس برواية مكحول عن جماعة لم يلقهم. فهذا الوصف بالتدليس هو تجوّز من الإرسال إلى التدليس. والله أعلم. ومن رأى غير ذلك فقد فهم فهماً لا يُحسد عليه.
فاقبل بعد ذلك عنعنة مكحول ولا تتوقف، وهذا ما فعله الترمذي فحسّن الحديث. وهناك أمر آخر وهو أن وصفه بالتدليس القليل من قِبَل ابن حبان يحتمل احتمالاً قوياً أنه من بابَ التجوّز أيضاً من الإرسال إلى التدليس، والذي جعلني أحتمل ذلك أن ابن حبان قال في ترجمة سليمان بن موسى الأسدي في (مشاهير علماء الأمصار: ١٧٩): وقد قيل إنه سمع جابراً، وليس ذلك بشيء، تلك كلها أخبار مدلّسة. اهـ.
٣ - إن سلم للألباني له كلامه بشأن تدليس مكحول فقد صرح مكحول بالسماع عند القضاعي في مسند الشهاب (٢/٧٨).
٤ - قوله: (ثم إن في الطريق إليه ضعفاً) لعله يقصد بهذا الضعف حفص بن غياث، وحفص بن غياث حافظ ثقة ومن تكلم فيه فلأمرين:
الأول: التدليس، وهو لا يضر لأنه معدود في المرتبة الأولى من المدلسين (طبقات المدلسين: ص ٢٠) وهذه الطبقة حديثها مقبول صرحوا بالتحديث أو لم يصرحوا.
الثاني: أن حفظه تغيّر في الآخر، ولكن هذا التغير كان قليلاً لا يُرَدّ معه حديثه أو يُتَوَقّف فيه، بل يُحَسّن، وانظر لقول الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٣٩٨): «من سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه».
ويعني هذا أن من سمع من حفظه فهو صحيح.
وقال في التقريب (ص ١٧٣): تغيّر حفظه قليلاً في الآخر.
والحديث حسّنه الترمذي والعلائي والحافظ في أجوبته على القزويني (٣/١٧٩٠) فلا عليك من تهويل الألباني، والله أعلم.

١٠ ـ ومنها حديث «للسائل حق وإن جاء على فرس» ذكره السائل متصلاً بقوله ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه، وأعطوا السائل وإن جاء على فرس».

وذكر أن المنتقد إنما اعترض على الجملة الثانية وأنها موضوعة، وليس شيء منها موضوعاً ولكن الجملة الثانية أصح من الأولى، فإن قوله: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» انفرد به ابن ماجه[1] من حديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن

---

(١) لعل العلائي رحمه الله تعالى يقصد بانفراد ابن ماجه، انفراده من بين الأصول الستة بإخراج هذا الحديث عند ذلك تصح الدعوى وإلا فلا، لأن الحديث لم ينفرد ابن ماجه بإخراجه.

وقد جاء عن ابن عمر، وجابر، وأبي هريرة، وأنس رضي الله عنهم، ومرسل عطاء بن يسار.

ـ أما حديث ابن عمر فأخرجه ابن ماجه (٢/٨١٧)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/٤٣٣) من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر.

وإسناده ضعيف لوجود عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وأغرب المنذري فحسّنه، ونقل تحسينه البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/٧٥) غير موافقٍ له.

والراوي عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عند القضاعي هو عبدالله بن إبراهيم الغفاري أضعف منه بكثير يروي البواطيل، ونسبه ابن حبان إلى الوضع كما في الميزان (٢/٣٨٨).

ـ وحديث جابر أخرجه الطبراني في الأوسط (مجمع الزوائد ٤/٩٨)، والصغير (١/٢٠)، والخطيب في التاريخ (٥/٣٣) كلهم من طريق محمد بن زياد بن زبار الكلبي عن شرقي بن القطامي عن أبي الزبير عن جابر.

قال الطبراني في الصغير: لم يروه عن أبي الزبير إلا شرقي تفرد به محمد بن زياد. اهـ.

هذا الإسناد ضعيف، محمد بن زياد ضعيف (الميزان ٣/٥٥٢) وشيخه =

= أضعف منه (٢/٢٦٨)، واقتصر على الأخير الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/٩٨).

ـ وحديث أبي هريرة له طرق:

الأول: أخرجه أبو يعلى، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٢١)، وابن عدي في الكامل (٤/١٤٩٦)، وتمّام في فوائده كلهم من طريق عبدالله بن جعفر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/٩٧، ٩٨): فيه عبدالله بن جعفر بن نجيح والد علي بن المديني وهو ضعيف. اهـ. وانظر: المطالب العالية (١/٤٢٧).

ورواه أبو نعيم في الحلية (٧/١٤٢)، وتمّام في فوائده (   ) من وجه آخر عن سهيل لكنه ضعيف جداً، فيه عبدالعزيز بن أبان متروك كما في الميزان (٢/٦٢٢).

الثاني: أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤/١٤٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٢١)، وابن عدي في الكامل (٦/٢٢٣٤)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/٢٢١)، جميعهم من طريق محمد بن عمار المؤذن عن المقبري عن أبي هريرة به مرفوعاً.

محمد بن عمارة وثقه ابن المديني، وقال أحمد: ما أرى به بأساً، وقال ابن معين: لم يكن به بأس، وقال أبو حاتم: شيخ ليس به بأس يُكتب حديثه. كذا في التهذيب (٩/٣٥٨)، والجرح والتعديل (٨/٤٣)، وقال الذهبي في الميزان (٣/٦٦١): تكلم في البخاري وغيره ولم يُترك. اهـ.

وعندما ذكره ابن حبان في الثقات (٧/٤٣٦) قال: يخطىء ويخالف. لذلك قال الذهبي في الميزان (٣/٦٦٢): وهو حسن الحديث في علمي. اهـ.

وأشار الزيلعي في نصب الراية (٤/١٣٠) لطريق ثالث وضعفه.

ـ وأما حديث أنس فأخرجه الترمذي الحكيم في نوادر الأصول كما في نصب الراية (٤/١٣٠)، وفيه بشر بن الحسين الأصبهاني متهم. انظر اللسان (٢/٢١).

ـ وأما مرسل عطاء بن يسار فأخرجه ابن زنجويه في كتاب الأموال (كما في =

ابن عمر رضي الله عنهما.

وعبدالرحمن هذا ضعيف لا يُحتج به.

وأما الجملة الثانية فروى أبو داود[1] من طريق سفيان الثوري ثنا مصعب بن محمد بن شرحبيل ثنا يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن أبيها الحسين بن علي رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «للسائل حق وإن جاء على فرس».

ثم رواه من حديث يحيى بن آدم ثنا زهير يعني ابن معاوية عن شيخ قال: رأيت سفيان عنده عن فاطمة بنت حسين عن أبيها عن علي رضي الله عنه به.

والطريق الأولى حسنة، ومصعب بن محمد وثقه يحيى بن معين، ويعلى بن أبي يحيى[2] قال فيه أبو حاتم: مجهول، وعرفه

= نصب الراية ١٣٠/٤) حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا عثمان بن عثمان الغطفاني عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار به مرفوعاً.
وهذا مرسل رجاله ثقات رجال مسلم، وهذا المرسل يتقوّى بالطرق السابقة ويصير حجة اتفاقاً، فالحديث به حسن. والله أعلم.

(١) سنن أبي داود (١٧١/٢).
أخرجه من نفس طريقه البخاري في التاريخ الكبير (٤١٦/٢/٤)، وأحمد في المسند (٢٠١/١)، وأبو يعلى في مسنده (٣١٢/١)، وقاسم بن أصبغ (تنوير الحوالك ٢٥٨/٢) والطبراني في الكبير (١٤١/٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣٧٩/٨)، والبيهقي في الكبرى (٢٣/٧).

(٢) يعلى بن أبي يحيى مجهول كما قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٠٣/٢/٤)، وذِكْر ابن حبان له في الثقات (٦٥٢/٧) لا يفيده شيئاً، لذلك اعتمد الذهبيُّ في المغني (٧٦٠/٢)، والحافظ في التقريب (ص ٦١٠) وفي الكاف الشاف (ص ١٣) كلام ابن أبي حاتم. =

= وعليه فتحسين العلائي رحمه الله تعالى لهذا الطريق فيه نظر، وكذا الطريق الثاني لأن فيه مبهماً ولا يفيده شيئاً إن كان المبهم هو يعلى بن أبي يحيى، بل يُخشى أن يكون الطريقان يرجعان إلى طريق واحد وهو الذي استظهره المصنف رحمه الله تعالى.

فالحديث من هذا الطريق ضعيف، لكن جاء عن أبي هريرة وابن عباس والهرماس بن زياد ومرسل زيد بن أسلم.

– أما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن عدي في الكامل (١٦٨٧/٥) من حديث عمر بن يزيد عن عطاء عن أبي هريرة. وعمر بن يزيد قال ابن عدي: منكر الحديث، وذَكَر الذهبي هذا الحديث في الميزان (٢٣١/٣) على أنه من منكراته تبعاً لابن عدي.

– وحديث ابن عباس أخرجه ابن عدي (٢٥٨/١)، وفيه إبراهيم بن عبدالسلام المخزومي يسرق الحديث.

– وحديث الهرماس بن زياد أخرجه ابن حبان في الثقات (١٩٥/٧)، والطبراني في الصغير والأوسط كما قال في مجمع الزوائد (١٠١/٣)، وأخرجه في الكبير أيضاً (٢٠٣/٢٢) وفيه عثمان بن فائد متهم.

– ومرسل زيد بن أسلم أخرجه مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: «أعطوا السائل وإن جاء على فَرس» (تنوير الحوالك ٢٥٨/٢)، وهو مرسل صحيح الإسناد.

ورواه ابن عدي (الكامل ١٥٠٤/٤) موصولاً من حديث عبدالله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وعبدالله بن زيد بن أسلم ضعيف (تهذيب ٢٢٢/٥) ومع ضعفه خالف مالكاً فوصله.

وهذه الأسانيد منفردة لا يحتج بها إلا المرسل على رأي المالكية وآخرين، ومع ذلك قال ابن عبدالبر (تنوير الحوالك ٢٥٨/٢): ليس في هذا اللفظ سند يُحتج به فيما علمت. اهـ.

لكن بعضها يقوى بنظيره الضعيف لا سيما مع وجود مرسل زيد بن أسلم والذي إذا ضُمّ للطريق الذي أخرجه أبو داود وأحمد وغيرهما يكون الحديث من قسم الحسن لغيره. والله أعلم. =

ابن حبان فذكره في الثقات، والظاهر أنـه هو الشيـخ المبهم في الرواية الثانية، وزهير بن معاوية من رجال الصحيحين.

وقد أثبت أبو عبدالله بن الحذاء سماع الحسين رضي الله عنه من النبي ﷺ، وإن لم يكن كذلك فهو مرسل صحابي لا يجيء فيه الخلاف الذي في المرسل، وقد تبين بالرواية الثانية اتصاله بذكر علي رضي الله عنه، والحديث حسن الإسناد. والله أعلم.

١١ ــ ومنها قوله ﷺ «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل».

ونسبة هذا الحديث إلى الوضع جهل قبيح، فقد رواه أبو داود والترمذي[1] من حديث زهير بن محمد عن موسى بن وردان عن أبي

= تنبيـه:

قول المصنف رحمه الله تعالى: الجملة الثانية «أعطوا السائل وإن جاء على فرس» أصح من الأولى «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه» فيه نظر لأن الجملة الأولى فيها طريق من شرط الحسن وآخر مرسل صحيـح، والجملة الثانية ليس فيها إلا مرسل صحيح.

تنبيه آخـر:

نقـل ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٢٣٦) عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: أربعة أحاديث تدور على رسول الله ﷺ، وذكر منها حديث: «للسائل حق وإن جاء على فرس».

قلت: قال الحافظ العراقي في نكته على ابن الصلاح، ونقله السيوطي في اللآلىء (٢/١٤٠): لا يصح هذا الكلام عن أحمد، فإنه أخرج منها حديثاً في «المسند»، وهو حديث «للسائل حق، وإن جاء على فرس». اهـ.

(١) سنن أبي داود (٤/٣٥٩)، تحفـة الأحـوذي (٧/٤٩)، وأخـرجـه من نفس الـطريق أبـو داود الطيالسي (منحـة المعبـود ٢/٤٧)، وأحمـد في المسنـد (٢/٣٣٤)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند (ص ١٦٤)، والحاكم =

هريرة رضي الله عنه به.

وقال الترمذي حديث حسن غريب، وهو كما ذكر فإن موسى بن وردان وثقه أحمد العجلي وأبو داود وغيرهما ولم يضعفه أحد[1].

وزهير بن محمد احتج به الشيخان وذلك يدفع ما تُكُلِّم به فيه[2]، ووثقه أحمد بن حنبل وابن معين وغيرهما، فتفرّده يكون

= في المستدرك (١٧١/٤)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٤١/١)، والخطيب في التاريخ (١١٥/٤)، وابن عدي في الكامل (١٠٧٤/٣)، وابن عساكر في الجزء الثالث والخمسين من أماليه (ص ٤٦)، إلا في المستدرك فذكر موسى بن هارون بدلاً من ابن وردان.
وتوسع ابن الجوزي فذكره في الموضوعات.

(١) لعل هذا سبق قلم من العلائي رحمه الله تعالى فموسى بن وردان قال عنه ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: كان قاصاً بمصر ضعيف الحديث، وقال في رواية الدارمي: ليس بالقوي (التهذيب ١٠/٣٧٦). وانظر تضعيف ابن حبان له في المجروحين (٢٣٩/٢)، ومع توثيق الآخرين له كان حسن الحديث، وفي التقريب (ص ٥٥٤): صدوق ربما أخطأ.

(٢) الكلام الذي في زهير بن محمد بسبب منكرات حدّث بها بالشام.
قال أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه أهل الشام زهير آخر.
وقال أيضاً: في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير، ثم قال: وأما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة عبدالرحمن بن مهدي وأبي عامر.
وقال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح.
إذا علمت ذلك فإنه قد روى هذا السند عن زهير اثنان من كبار الثقات البصريين هما أبو عامر عبدالملك بن عمير العقدي، وروايته في المسند وسنن أبي داود والترمذي والمستدرك.
والثاني أبو داود الطيالسي وروايته في منحة المعبود وسنن أبي داود. =

= فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه كما نص على ذلك البخاري وشيخه أحمد، وصححه النووي في رياض الصالحين (ص ١٧٤).
وسلك الألباني مسلكاً غريباً لتضعيف هذا السند، فبعد أن نقل تحسين الترمذي لهذا السند تعقبه بقوله: وأما الحاكم فسكت عنه فأحسن، لأن زهيراً هذا فيه ضعف، قال الحافظ: «رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها»، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر. وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه». اهـ. (صحيحته ٢/٦٣٤).
قلت: اعتمد الألباني على كلام الحافظ في التقريب (ص ٢١٧) فقط، كما أخطأ في فهم كلام الحافظ الذي يدل على ضعف رواية الشاميين فقط عن زهير، فإطلاق الضعف على حديثه مطلقاً يوضح أن الحافظ مشرِّق والألباني مغرِّب.
واعتماده على التقريب فقط أوقعه في الخطأ الذي تراه، فقد نصوا على صحة حديث زهير إذا رواه عنه البصريون، وقد حدث به عنه اثنان من أئمتهم، وهو ما وقع هنا، بل نص الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى، كما مر ـ على صحة حديث أبي عامر العقدي عن زهير وهو الذي أخرجه في المسند.
وللحديث طريق آخر أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/١٧١)، وابن عساكر في المجلس الثالث والخمسين من أماليه (ص ٤٧) من طريق إبراهيم بن محمد الأنصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة به مرفوعاً، صححه الحاكم وسلّمه الذهبي فما أصابا، لأن الراوي عن إبراهيم الأنصاري عند الحاكم هو صدقة بن عبدالله الدمشقي، ضعفه مشهور.
وجعل الألباني علة هذا السند إبراهيم بن محمد الأنصاري فما أصاب، فمن قال له إن السند قد صح إلى إبراهيم الأنصاري فيعلل به السند؟
ومن أخطاء الألباني في كتبه إعلال الأسانيد برجل مع إن علته أو آفته دون الرجل نفسه في السند. فكن من هذا على بال، وكثيراً ما ينبه الذهبي في الميزان على خطأ هذه الطريقة.
وله طريق آخر أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/١٦٥) وفيه محمد بن يونس الكديمي متهم.
وجاء الحديث عن أبي الدرداء وعائشة رضي الله عنهما. =

حسناً غريباً ولا ينتهي إلى الضعف فضلاً عن الوضع.

١٢ ــ ومنها حديث «المؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خِبٌّ لئيم».

وهذا الحديث أيضاً لا ينزل عن درجة الحسن وهو عند أبي داود والترمذي[1] من طريق عبدالرزاق عن بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وبشر بن رافع ضعفه أحمد بن حنبل وقال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال ابن عدي: لم أجد له حديثاً منكراً. ورواه البيهقي[2] في كتاب «الآداب» له من طريق حجاج بن فرافصة عن

= ــ أما حديث أبي الدرداء فأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/١٠٩٧) وفيه سليمان بن عمرو كذاب.

ــ وحديث السيدة عائشة أخرجه ابن عساكر في المجلس الثالث والخمسين من أماليه (ص ٤٧) وفيه الحكم بن عبدالله الأيلي كذبه غير واحد كما في الكامل (٢/٦٢٠)، والميزان (١/٥٧٢).

(١) تحفة الأحوذي (٦/٩٨) وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسنن أبي داود (٤/٣٤٧)، وأخرجه من طريق بشر بن رافع عن يحيى: البخاري في الأدب المفرد (ص ٦٢)، والحاكم (١/٤٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/١٤١)، وابن حبان في المجروحين (١/١٨٨)، وابن عدي في الكامل (٢/٤٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٩٥).

(٢) السنن الكبرى (١٠/١٩٥).

قول ابن معين: لا بأس به، معناه أنه ثقة كما صرح هو بذلك، انظر ثقات ابن شاهين (ص ٢٧٠).

فمع توثيق ابن معين وابن حبان وقوله: يخطىء ويهم (الثقات ٦/٢٠٣)، وثناء أبي حاتم وذكر ابن شاهين له في الثقات (ص ٦٨)، وقال عنه أبو زرعة: ليس بالقوي (الجرح والتعديل ١/٢/١٦٥)، فلا أقل من أن يكون حديث حجاج بن فرافصة حسناً. =

يحيى بن أبي كثير.

وحجاج هذا قال فيه يحيى بن معين: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وأثنى عليه أبو حاتم الرازي، فاعتضد الحديث برواية حجاج له وخرج به عن الغرابة التي أشار إليها الترمذي.

وقوله ﷺ: «المؤمن غِرٌّ كريم» أي ليس بذي مكر، فهو ينخدع لانقياده ولينه، والمراد وصفه بعدم الفطنة للشر وترك البحث عنه، وليس ذلك منه جهلًا، ولكنه كرم وحسن خلق، وكذلك أتبعه ﷺ بالوصف بالكرم.

وعكسه صفة الفاجر، يقال رجل خِبٌّ أي رجل خبيث خدّاع منكر، وأصل الكلمة من قوله: خب البحر إذا هاج واغتلمت أمواجه، فإن راكبه حينئذ يكون قريباً إلى الهلاك، كذلك من يصاحب الفاجر.

= وأخرج هذه المتابعة أبو داود (٤/٣٤٧)، وأحمد (٢/٣٩٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤/٢٠٢)، والحاكم في المستدرك (١/٤٣)، وأبو الشيخ في الأمثال (ص ٩٥)، وأبو نعيم في الحلية (٣/١١٠)، والخطيب في التاريخ (٩/٣٨)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/١١٢).

ووقع عند أبي داود، وأحمد، وأبي الشيخ، وإحدى الروايات عند البيهقي: سفيان الثوري عن الحجاج بن فرافصة عن رجل عن أبي سلمة.

وإبهام شيخ الحجاج لا يضر ما دام قد عُيِّن عند الآخرين في طرق صحيحة وأنه الثقة يحيى بن أبي كثير.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/٨٢) من حديث يوسف بن السفر ثنا الأوزاعي عن يونس بن يزيد عن ابن كعب بن مالك عن أبيه به مرفوعاً.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٨٢): فيه يوسف بن السفر وهو كذاب.

ومما يقوّي الحديث قول الحاكم في المستدرك (١/٤٤): هذا حديث تداوله الأئمة بالرواية وأقام بعض الرواة إسناده. اهـ.

١٣ ـ ومنها حديث «اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشرني في زمرة المساكين».

وهو حديث ضعيف[1] لكن لا ينتهي إلى أن يكون موضوعاً.

رواه ابن ماجه[2] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله

---

(١) بل هو حديث حسن.

(٢) سنن ابن ماجه (١٣٨١/٢)، ومن نفس طريقه أخرجه عبد بن حميد (المنتخب من مسنده ص ١٨٩، رقم ١٠٠٠)، والخطيب في التاريخ (١١١/٤).

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢١٨/٤): هذا إسناد ضعيف، أبو المبارك لا يُعرف اسمه وهو مجهول، ويزيد بن سنان التيمي أبو فروة ضعيف. اهـ.

على أنهما لم يتفرّدا به فقد رواه الحاكم (٣٢٢/٤)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٣/٧)، وابن عدي في الكامل (٨٨٤/٣) من طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء عن أبي سعيد مرفوعاً به مع اختلاف لا يضر في بعض الألفاظ. صححه الحاكم وسلّمه الذهبي.

وليس كذلك فإن خالد بن يزيد ضعيف بل واتهمه يحيى بن معين بالكذب (التهذيب ١٢٦/٣).

وللحديث طرق أخرى عن أنس وابن عباس وعبادة بن الصامت رضي الله عنهم.

ـ أما حديث أنس فأخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي ١٩/٧) وقال غريب، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢/٧) وفيه الحارث بن النعمان ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (١٤٢/٣) من هذا الوجه أيضاً فلم يُصب لأن الحارث وإن قال فيه البخاري: منكر الحديث، فإنه لم ينفرد به. قال عنه ابن عدي في الكامل (٦١٠/٢): وللحارث.. أحاديث حسان، وهو ممن يكتب حديثه. اهـ.

ـ وحديث ابن عباس أخرجه الشيرازي في الألقاب كما في اللآلىء (٣٢٦/٢) من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس به مرفوعاً.

وطلحة ضعفوه كما في الميزان (٣٤٠/٢) والسند إليه فيه مقال. =

عنه، وفي إسناده يزيد بن سنان قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق ولا يحتج به.

١٤ ـ وكذلك أيضاً حديث: «حُبُّك الشيء يُعمي ويصم».

رواه أبو داود[1] من طريق بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن

= ـ وحديث عبادة بن الصامت أخرجه الطبراني في الكبير (مجمع الزوائد ١٠/٢٦٢)، وتمّام في فوائده، والضياء في المختارة كما في اللآلىء (٢/٣٢٥، ٣٢٦)، من حديث بقية بن الوليد حدثنا الهقل بن زياد، عن عبيد بن زياد، سمعت جنادة بن أبي أمية يقول: حدثنا عبادة بن الصامت به مرفوعاً.
وأخرجه البيهقي (١٢/٧) من وجه آخر عن الهقل بن زياد به.
قلت: بقية بن الوليد ثقة وقد صرح بالسماع، والهقل بن زياد ومن فوقه ثقات مشهورون إلا عبيد بن زياد فإن السيوطي نقل في اللآلىء (٢/٣٢٥) عن الحافظ أبي سعيد علي بن موسى السكري أنه قال: عبيد شامي عزيز الحديث قيل إنه ثقة. اهـ.
فالرجل معروف، ومن عَرف حجة على من لم يعرف، وهذا السند من شرط الحسن.
وقد صححه الضياء المقدسي كما نقله السيوطي في اللآلىء (٢/٣٢٦).
وقال السخاوي في المقاصد (ص ٨٥) بعد سياقه الطريق المذكور: رجاله موثوقون وبقية قد صرح بالتحديث، ومع وجود هذه الطرق وغيرها مما تقدم لا يحسن الحكم عليه بالوضع. اهـ.
وقال الحافظ في التلخيص (١٠٩/٣): وأسرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في الموضوعات. اهـ.
وكذا لم يصب من حكم على الحديث بالضعف كالمصنف وابن تيمية في أحاديث القُصّاص (ص ٨٠) وابن كثير في البداية والنهاية (٦/٥٠).
فحديث عبادة بن الصامت بمفرده من شرط الحسن. والله أعلم.

(١) سنن أبي داود (٤/٤٥٤).
ورواه من حديث بقية الطبراني في مسند الشاميين (١/ل ٢٩٣)، وأبو هلال العسكري في الأمثال (١/٣٥٦)، وعلقه الخطيب في التاريخ (٣/١١٧).

خالد بن عبدالله الثقفي عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه رضي الله عنه رفعه.

وبقية تكلموا فيه[1] ولكنه يُحتمل إذا صرح بالسماع، وشيخه

---

(١) لم ينفرد به بقية عن أبي بكر بن أبي مريم، بل تابعه عبدالله بن المبارك، وعصام بن خالد، ومحمد القرقساني، ومحمد بن مصعب، وشريح بن يزيد، ومحمد بن حرب، ويحيى البابلتي، وأبو شعيب الحراني.
أما متابعة عبدالله بن المبارك فأخرجها عبد بن حميد (المنتخب من مسنده ص ٤٦)، ويعقوب بن سفيان الفَسَوي في المعرفة (٢/٣٢٨).
ومتابعَتَيْ عصام بن خالد والقرقساني أخرجهما أحمد في المسند (٥/١٩٤)، والدُولابي في الكنى (١/١٠١)، ومتابعة محمد بن مصعب أخرجها أحمد في المسند (٦/٤٥٠).
ومتابعتَيْ شريح بن يزيد وابن حرب أخرجهما العسكري في الأمثال (١/٣٥٦).
ومتابعة يحيى البابلتي أخرجها الطبراني في مسند الشاميين (١/ل ٢٩١)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/١٥٧).
ومتابعة أبي شعيب الحراني أخرجها الطبراني في مسند الشاميين (١/ل ٢٩١).
وبعد أن رأيت ثمانية من الرواة تابعوا بقية عن أبي بكر بن أبي مريم تعلم أن قول الشيخ المعلِّمي اليماني في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٢٥٥): تفرد به بقية عن ابن أبي مريم اهـ. قول بعيد للغاية.
وتكون علة هذا السند الوحيدة هي ضعف أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم لأن شيخه خالد بن محمد الثقفي وثقه أبو حاتم (الجرح والتعديل ١/٢/٣٥٠)، وذكره ابن حبان في الثقات لكن لم ينفرد أبو بكر بن أبي مريم به فقد أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في الأمثال (ص ٧٠) من طريق محمد بن مصفى ثنا بقية ثنا صفوان بن عمرو عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير قال: كنا في قافلة فخرج علينا بلال بن أبي الدرداء فقطع علينا الحديث، فقلنا: ابن صاحب رسول الله ﷺ، وقال: سمعت أبي يقول ثم ذكره مرفوعاً.

أبو بكر هذا ضعفه أبو زرعة والدارقطني وقال فيه أحمد بن حنبل: ليس بشيء.

وذكر الحافظ المنذري أن الحديث روي موقوفاً[1] من قول أبي الدرداء وأنه الأشبه بالصواب. وذُكر عن بعضهم أن معنى الحديث أن الحب يعمي المحب عن عيب المحبوب ويصم سمعه للغلوّ، وفائدته النهي عن حب ما لا ينبغي الإغراق في حبه.

١٥ ــ ومنها حديث «لا حليم إلا ذو عثرة ولا حكيم إلا ذو تجربة».

وهو في جامع الترمذي[2] من طريق عمرو بن الحارث عن

= قلت: رجاله شاميون ثقات إلا محمد بن مصفى فهو صدوق له أوهام كما فى التقريب (ص ٥٠٧) وهو وإن كان يدلّس فقد صرح بالسماع وكذا شيخه بقية. فهذا السند من شرط الحسن. والله أعلم.
والحديث حسنه الحافظ العراقي في رده على الصغاني المطبوع بنهاية مسند الشهاب (٣٦٣/٢)، وتعقبه الشيخ المعلمي اليماني فقال في حاشية الفوائد المجموعة (ص ٢٥٥): يريد الحسن اللغوي لا الاصطلاحي. اهـ.
قلت: دعوى عارية عن أي دليل، وتقويل للناس ما لم يقولوه.

(١) الموقوف رواه أحمد في المسند (١٩٤/٥) عن أبي اليمان عن ابن أبي مريم فوقفه.
وقول الحافظ المنذري وإن وافقه عليه السيوطي فقال في الدرر المنتثرة (ص ٩٨): والوقف أشبه، فهو غريب لأن تسعة من أصحاب أبي بكر بن أبي مريم رَوَوْه مرفوعاً، وانفرد أبو اليمان بالوقف. فروايته مرجوحة، كما أن الرفع هو أجود روايات الحديث وهي التي أخرجها أبو الشيخ الأصبهاني في الأمثال، وهي حسنة لذاتها. والله أعلم.

(٢) تحفة الأحوذي (١٨٢/٦)، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٨٣)، وأحمد في المسند (٨/٣، ٦٩)، وابن حبان (موارد الظمآن ص ٥٠٧)،

درّاج أبي السمح عن أبي الهيثم العتواري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رفعه، وقال فيه الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ودراج[1] هذا وثقه يحيى بن معين، فاعترض عليه فضلك

= والحاكم في المستدرك (٤/٢٩٣) وسلّمه الذهبي على تصحيحه، وابن أبي الدنيا في الحلم (ص ١٧)، ورواه أيضاً أبو الشيخ في الأمثال (ص ٢٧)، والعسكري في الأمثال (١/٣١٠)، وأبو نعيم في الحلية (٨/٣٢٤)، والخطيب في تاريخه (٥/٣٠١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٣٧)، وابن عدي في الكامل (٢/٨٦٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٤٢).
وحسنه الحافظ في رده على القزويني (٣/١٧٩١)، واقتصر السخاوي في المقاصد (ص ٤٦٥) على إخراج الحاكم له ساكتاً على تصحيحه فكأنه وافقه.
والشطر الثاني من الحديث وهو قوله: لا حكيم إلا ذو تجربة» علقه البخاري عن معاوية موقوفاً (الفتح ١٠/٥٢٩) ووصله البخاري في الأدب المفرد (ص ٨٣).

(١) وللنقاد كلام غير المذكور أعلاه في دراج، قال الحافظ في التقريب (ص ٢٠١): دراج صدوق، وحديثه عن أبي الهيثم فيه ضعف. اهـ.
قلت: لكن ليس كله كذلك، فله ما توبع عليه.
قال ابن عدي بعد أن ساق أحاديثه التي لا يُتابع عليها: وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت دراجاً وبريته من هذه الأحاديث التي أُنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها، ويقرب صورته ما قال عنه يحيى بن معين. اهـ.
فينبغي قبول حديث درّاج إلا ما أُنكر عليه. والأحاديث التي لم يتابع درّاج عليها عدها ابن عدي خمسة (الكامل ٣/٩٨٢) وأوردها الحافظ في التهذيب (٣/٢٠٨). وحديث «لا حليم إلا ذو عثرة، ولا حكيم إلا ذو تجربة» عُدّ منها، وفي ذلك نظر، لأن دراجاً توبع على هذا الحديث أيضاً.
قال البخاري في الأدب المفرد (ص ٨٣): حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا يحيى بن أيوب عن ابن زحر عن أبي الهيثم عن أبي سعيد موقوفاً به. =

الرازي وقال: ما هو بثقة ولا كرامة، وقال فيه: أحمد بن حنبل أحاديثه مناكير وهو لين، وضعفه الدارقطني وغيره، وقال النسائي: ليس بالقوي، ومع ذلك أخرج له في سننه كثيراً، وقال أبو داود: حديثه مستقيم.

والترمذي حسّن هذا الحديث مع تفرّده به فهو من أنزل درجات الحسن أو هو ضعيف ضعفاً يحتمل[1]، وأما أن يقال إنه موضوع فلا.

١٦ ــ ومنها الحديث المتعلق بالبصرة «إياك وسباخها وكلابها ونخيلها وسوقها وباب أمرائها...» الحديث.

وهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[2] من حديث أنس رضي الله عنه.

وفي إسناده عمار بن زربي وقد رماه عبدان[3] بالكذب، وقال العقيلي[4]: الغالب على حديثه الوهم ولكن لم ينفرد عمار به بل أخرجه أبو داود[5] في كتاب الملاحم من سننه قال ثنا عبدالله بن

= قلت: سنده حسن، ولا يضره الوقف فالرفع زيادة ثقة. فالحديث حسن بهذه المتابعة ولا ريب.

ويستفاد مما سبق أن الأحاديث التي لم يُتابع دراج عليها أربعة فقط. والله أعلم.

(١) بل هو من أحد قسمي الحسن والله أعلم.

(٢) الموضوعات (٢/٦٠) وهو مروي في الموضوعات من طريق ابن عدي المخرج في الكامل (٤/١٧٣١).

(٣) انظر الميزان (٣/١٦٤)، اللسان (٤/٢٧١).

(٤) الضعفاء (٣/٣٢٧).

(٥) سنن أبي داود (٤/١٦١)، وقال الحافظ المنذري في اختصار السنن =

الصباح ثنا عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي عن موسى الحناط، لا أعلمه إلا ذكره عن موسى بن أنس عن أبيه.

وهذا الإسناد رجاله على شرط مسلم احتج بهم جلِّهم، وليس فيه سوى عدم الجزم باتصاله بل هو بغلبة الظن وذلك كافٍ كما صرح به أئمة الفن في أمثاله. والله أعلم.

١٧ ــ ومنها حديث «الطير».

وله طرق كثيرة غالبها واهٍ وفي بعضها ما يُعتبر به فيقوى أحد السندين بالآخر.

وأمثل ما ورد به طريقان: أحدهما: رواه الترمذي[1] من جهة

= (١٦٩/٦): لم يجزم الراوي به، قال: لا أعلمه إلا ذكره عن موسى بن أنس. اهـ.

لكن ما رجحه الحافظ العلائي هو الموافق للقواعد، خاصة وأنهم ذكروا رواية موسى الحناط عن موسى بن أنس، كما في التهذيب (٣٦٥/١٠)، فالحديث على شرط مسلم. والله أعلم.

(١) تحفة الأحوذي (٢٢٣/١٠). وشيخ الترمذي الذي روى عن عبيدالله بن موسى هو سفيان بن وكيع بن الجراح كان صدوقاً في نفسه، لكن ورّاقه أدخل في حديثه ما ليس منه، ولذلك كان ضعيفاً عندهم (التهذيب ١٢٣/٤).

لكن لم ينفرد برواية السند المذكور فله متابعتان إحداهما تامة والأخرى قاصرة.

أما عن الأولى: فأخرجها ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٢٦/١) من طريق الدارقطني نا محمد بن مخلد قال نا حاتم بن الليث قال نا عبيدالله بن موسى به.

قلت: شيخ الدارقطني ثقة ثقة كما في تاريخ بغداد (٣١٠/٤)، واللسان (٣٧٤/٥).

وشيخه حاتم بن الليث روى عنه جماعة من الثقات منهم عبدالله بن الإمام =

. . . .

= أحمد، وفي تاريخ بغداد (٨/٢٤٥): كان ثقة ثَبْتاً متقناً حافظاً، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/٢١١): وكان ممن جمع التاريخ وصنف.
فهذه متابعة قوية لسفيان بن وكيع وهي من شرط الحسن على رأي أقوى الناس تشدّداً، وتصحيحها موافق للقواعد الحديثية.
وابن الجوزي في العلل (١/٢٢٧) لم يستطع أن يعلّ هذا الطريق إلا بالسدي فقط وهو من رجال مسلم فقال: وهذا لا يصح لأن إسماعيل السدي قد ضعفه عبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن معين. اهـ.
قلت: أما تضعيف يحيى بن معين له فهو ثابت ومشهور، لكن النقل عن ابن مهدي اختلف في السدي فبينما نقل الفلاس عنه تضعيفه للسدي فإن أحمد بن حنبل قال: قال ابن معين يوماً عند عبدالرحمن بن مهدي وذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي فقال يحيى: ضعيفان، فغضب عبدالرحمن وكره ما قال، وكان الإمام أحمد ممن يوافق ابن مهدي رغم علمه بكلام ابن معين في السدي، وما كان لأحمد أن يخالف ابن معين إلا إذا بان له قوةُ رأيه أمام رأي غيره. فتدبر.
والسدي تجد فيه توثيق أحمد والعجلي وابن حبان مع قول النسائي: صالح، وقول ابن عدي: وهو عندي مستقيم الحديث لا بأس به، وقول ابن المديني: لا بأس به، وقول ابن القطان: ما رأيت أحداً يذكر السدي إلا بخير وما تركه أحد.
رجل كهذا لا يضره شطط الجوْزجاني المعروف بانحرافه عن أهل الكوفة ـ والسدي منهم ـ نص على ذلك الحافظ في مقدمة اللسان (١/١٦) ونقله عنه تلميذه السخاوي في فتح المغيث (٣/٣٢٨)، ولا يضره أيضاً جرحٌ غير مفسر من غيره لذلك قال الحاكم في المدخل: تعديل عبدالرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ـ وقد احتج به ـ ممن جرّحه بجرح غير مفسر.
أما عن المتابعة الثانية: فهي التي أشار إليها الحافظ العلائي وأخرجها النسائي في خصائص علي (ص ٢٥)، وابن الجوزي في العلل (٨/٢٢٦) من حديث الحسن بن حماد قال أخبرنا مسهر بن عبدالملك عن عيسى بن عمر عن السدي عن أنس به مرفوعاً.
الحسن بن حماد ثقة، ومسهر بن عبدالملك مختلف فيه، وفي التقريب: ليّن الحديث (ص ٥٣٢) لكنه توبع من عبيدالله بن موسى الثقة الحافظ كما مر. =

عبيد الله بن موسى ـ أحد المتفق عليهم ـ، عن عيسى بن عمر ـ وقد وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يضعفه أحد ـ، عن إسماعيل بن عبدالرحمن السدي ـ وقد احتج به مسلم والناس ـ، عن أنس رضي الله عنه قال: كان عند النبي ﷺ طير فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير» فجاء علي رضي الله عنه فأكل.

وقال فيه الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه، والسدي اسمه إسماعيل بن عبدالرحمن وقد سمع من أنس ورأى الحسين بن علي رضي الله عنهما.

قلت: ورواه النسائي[1] في كتاب خصائص علي رضي الله عنه من حديث مسهر بن عبدالملك عن عيسى بن عمر، ومسهر قد وثقه ابن حبان وغيره وقال فيه النسائي: ليس بالقوي.

والطريق الثاني: رواه الحاكم في المستدرك[2] من رواية محمد بن أحمد بن عياض أنبأ أبي ثنا يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن أنس رضي الله عنه أطول مما تقدم.

ورجال هذا السند كلهم ثقات معروفون سوى أحمد بن

= فأمَامَنا سندٌ فيه ضعف محتمل بسببِ لين مسهر بن عبدالملك، فهو قوي في المتابعات، وعليه فلا يمكن أن تنفكَّ عن تحسين حديث الترمذي، ومن قال بغير ذلك يكون قد أجنف. والله أعلم.

(١) خصائص علي (ص ٢٥)، ومناقب علي لابن المغازلي (ص ١٢٥).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٣/١٣٠)، وأخرجه الطبراني في الأوسط.

عياض[1] فلم أر من ذكره بتوثيق ولا جرح، وذكر الحاكم أن له عن أنس رواةً كثيرين، وأنه روي أيضاً من حديث علي وأبي سعيد الخدري وسفينة رضي الله عنه كذا بطرق صحيحة ولم يسق أسانيدها وقد انتقد[2] عليه ذلك.

---

(١) أحمد بن عياض غاية ما فيه أنه شيخ مستور، فلما قال الذهبي في الميزان (٤٦٥/٣): لا أعرفه، تعقبه الحافظ في اللسان (٥٨/٥) بما يوضّح أنه معروف وروى عنه اثنان، ومترجم في تاريخ ابن يونس وذكره أبو عمر الكندي ولم يُذكر بجرح وكان عالماً بالفرائض.
والذهبي يقول في الميزان (٤٢٦/٣): الجمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأتِ بما ينكر عليه أن حديثه صحيح. اهـ.
وأحمد بن عياض شيخ مستور، ولم يأتِ بما ينكر عليه لأن حديث الطير لم ينفرد به فله مخارج متعددة ورواةٌ كثيرون ورواه عن أنس فقط زيادة على ثلاثين نفساً، فإن كنت جامداً متعنتاً وضربت بقول الجمهور عرض الحائط فالحديث فيه راوٍ مستور فكيف يحكم عليه بالوضع؟!!

(٢) وبالغ بعضهم في الانتقاد على الحاكم بل وفي الانتقاد على حديث الطير حتى قال الحافظ الزيلعي رحمه الله تعالى: وكم من حديث كثرت رواته وتعدّدت طرقه وهو حديث ضعيف كحديث الطير، وحديث الحاجم والمحجوم، وحديث من كنت مولاه فعليٌّ مولاه. اهـ. (نصب الراية ٣٥٩/١ - ٣٦٠).
قلت: الظن بالزيلعي أنه قال هذا الكلام تقليداً لغيره، ولو نظر في أسانيد حديث الطير كما ينبغي لما صرّح بضعفه، ولما صرح بضعف حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» وقد صحح بعض طرقه البخاري وابن المديني وغيرهما كما في التلخيص الحبير (١٩٣/٢)، ولما صرح أيضاً بضعف حديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه» وهو غريب جداً منه فالحديث رواه من الصحابة واحدٌ وعشرون نفساً ونص على تواتره جماعة منهم السيوطي في الأزهار المتناثرة (ص ٣٧)، والسيد محمد بن جعفر الكَتّاني في نظم المتناثر (ص ١٢٤)، ثم نقل عن الحافظ ابن حجر قوله: وهو كثير الطرق جداً وقد استوعبها ابن عقدة في مؤلَف مفرد وأكثر أسانيدها صحيح أو حسن. اهـ.

وفي مقابلته ذكر الحافظ محمد بن طاهر وأبو الفرج بن الجوزي أن جميع طرق هذا الحديث ضعيفة واهية وكل من الطرفين غلو.

والحق أنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن أو يكون ضعيفاً[1]

---

(١) بل الحديث صحيح إن شاء الله تعالى كما مر بك، ومتن الحديث ليس من المشكلات، والواجب أن يُجمع بين متون الأحاديث المتعارضة فإن لم يمكن فالورع التوقف، لا أن يحكم على الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ بالوضع لعدم المعرفة بطرق الجمع أو للبلادة أو لمجرد التوهم.

* * *

بيان خطأ الألباني في حكمه على حديث الطير بالوضع.

ادعى الألباني وضع حديث الطير، وحاول في التصدير الذي كتبه في مقدمة المشكاة صفحة (ز) تعقّبَ الحافظ في أجوبته على الأحاديث المنتقدة على المشكاة فأتى بأوهام مسلسلة، أُظهر بعضها بعون الله تعالى مراعياً الاختصار لضيق المقام.

قال الألباني بعد كلام ما نصه:

إذا عدنا إلى كلام الحافظ على رجال إسناده، وجدناه ينحصر حول من لا طعن فيه منهم كالسدي فيتوهم القارىء الذي لا اطّلاع له على إسناده ولا معرفة عنده بحال رواته أن لا مغمز في واحد منهم والواقع خلاف ذلك.

وعلة الحديث فيمن دون الذي ذكره الحافظ ألا وهو شيخ الترمذي نفسه، وهو سفيان بن وكيع وقد وهاه البخاري فقال: يتكلمون فيه لأشياء لقّنوه فيها. وقال أبو زرعة: يتهم بالكذب.

فمن كان هذا حاله فهل يجوز طي الكلام عنه، وتعصيب التهمة بغيره، بل إيهام أن لا متهم هناك؟!!

وبعد معرفة هذا ينتج أن الحديث بهذا السند ضعيف جداً.

فلننظر إذن في الطريق الأخرى التي أخرجها الحاكم، هل يمكن أن يرتقي الحديث بها إلى الدرجة التي رفعه إليها الحافظ ألا وهي الحسن.

لقد سكت الحافظ عن هذه الطريق فلم يتكلم عليه إطلاقاً بل أوهم بأسلوب =

= سياقه إياه أن لا مطعن فيه البتة، ذلك بأن ساقه من عند سليمان بن بلال (وهو ثقة) عن يحيى بن سعيد (وهو ثقة أيضاً) عن أنس.
وقد جرى عمل المحدثين أنهم يدوّن بذكر السند من عند الراوي الذي يُظنّ أنّ فيه شيئاً ولم يجز البدء من عند غيره من الثقات إلا إذا لم يكن هناك علة إطلاقاً.
والواقع هنا أن الأمر ليس كذلك، فإن في الطريق إليه أحمد بن عياض بن أبي طيبة، قال الذهبي في الميزان والتلخيص: لا أعرفه.
قلت: ويرويه عنه ابنه محمد، وقد كان الذهبي صرح في الميزان بأنه هو المتهم بهذا الحديث أي بوضعه، ثم رجع عن ذلك لما تبيّن له أنه صدوق وختم ترجمته بقوله: فأما أبوه فلا أعرفه، أي فهو المتهم به، وقد أقره الحافظ في اللسان (٥/٥٨). انتهى كلام الألباني.
قلت: سفيان بن وكيع توبع متابعتان قويتان، إحداهما حسنة لذاته كما مر (ص ٧١، ٧٢)، فتضعيف الحديث بهذا السند من قبل الألباني أبان عن قصور شديد. والحافظ ابن حجر ـ وهو أمير المؤمنين في الحديث ـ الظن به أنه يعلم هاتين المتابعتين لسفيان بن وكيع، فكان قَصْرُ كلامه على السدي هو الصواب، وناسب اختصاره في الرد ترك توضيح ذلك ولأنه يكتب لأحد تلاميذه العارفين بالحديث كما يظهر من المقدمة (٣/١٧٧٤).
وعلى ذلك كان قصور الألباني في الوقوف على هاتين المتابعتين سبباً في خطئين له:
١ ـ حكمه الذي تراه مجانباً للصواب.
٢ ـ إلزامه الحافظ بالكلام على سفيان بن وكيع.
أما اعتراضه على الحافظ لسكوته عن طريق الحاكم فما أصاب الألباني ـ أيضاً ـ في هذا الاعتراض لأن غاية ما عُلِّل به هذا السند من قبل الذهبي هو قوله في أحمد بن عياض «لا أعرفه». وهذا وحده غير كاف للحكم على الحديث بالوضع كما ادعى الألباني، وما أصاب الذهبي في حكمه كما سيأتي إن شاء الله تعالى.
ثم حاول الألباني تقوية كلام الذهبي في أحمد بن عياض فقال: وقد أقره الحافظ في اللسان (٥/٥٨). =

. . . .

= قلت: هذا كلام مخالف للواقع، وتقويل للحافظ ما لم يقله، وهو مخالف للأمانة العلمية فالناظر في لسان الميزان يجد أن الحافظ تعقب الذهبي في حكمه على ابن عياض بأنه غير معروف، ووضح أنه معروف ومترجم في كتب الرجال وكان عالماً بالفرائض فقال ما نصه:

قلت: (القائل الحافظ رحمه الله تعالى): ذكره ابن يونس في تاريخ مصر، قال: أحمد بن عياض بن عبدالملك بن نصر الفرضي مولى حبيب من ذا يكنى أبا غسان يروي عن يحيى بن حسان، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين، هكذا ذكره ولم يذكر فيه جرحاً.

فغاية ما فيه أن يكون مستوراً ومثله يحسَّن حديثه ـ على رأي المشددين ـ إذا جاء من طريق آخر. وعلى ذلك أصاب الحافظ كل الإصابة بالسكوت عليه. والله أعلم.

ثم قال الألباني: إن هذه الطريق فيها جهالة... إلخ.

قلت: هذا استنتاج خاطىء، ثم لا يلزم من عدم معرفة الذهبي للراوي أن يكون مجهولاً.

قال الحافظ في اللسان في ترجمة إسماعيل الصفّار (٤٣٢/١): ولم يعرفه ابن حزم فقال في (المحلّى) إنه مجهول وهذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لا يُقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره. ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم «لا نعرفه أو لا نعرف حاله»، وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلّع عليه أو مجازف. اهـ.

فكن أخي القارىء من اصطلاحات المحدثين على بال.

ثم ذيّل الألباني كلامه على حديث الطير فقال: فإني أرى أن الصواب مع القزويني في حكمه على الحديث بالوضع تبعاً لابن الجوزي وتبعه أيضاً الذهبي وغيره. اهـ.

قلت: هذه دعوى لا يؤيدها دليل ويسقطها البرهان.

فقد مرّ أن الحديث حسن ـ ولا بد ـ من الطريقين اللذين أوردهما المصنف، فالحكم على الحديث بالوضع بالنظر لهذين الطريقين فقط فيه إسراف، فكيف إذا ضُمّ إليهما ما يزيدهما قوة، فخذ منها:

١ ـ ما أخرجه الطبراني في الكبير (٩٥/٧)، (٣٤٣/١٠)، وابن عدي في

. . . .

= الكامل (٩٥٨/٣)، وابن الجوزي في العلل (٢٢٥/١) من طريق سليمان بن قرم عن فطر بن خليفة عن عبدالرحمن بن أبي نعم عن سفينة به مرفوعاً. قال الهيثمي في المجمع (١٢٦/٩): رجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة.

قلت: فطر بن خليفة روى له البخاري مقروناً بغيره كما في مقدمة الفتح (ص ٤٣٥)، ورمز لكونه من رجال البخاري في التهذيب (٣٠٠/٨).

٢ ـ ذكر ابن كثير في البداية والنهاية نقلاً عن جزء الذهبي في حديث الطير (٣٥٢/٧) أن ابن أبي حاتم رواه عن عمار بن خالد الواسطي عن إسحاق الأزرق عن عبدالملك بن أبي سليمان عن أنس. قال ابن كثير عقبه: وهذا أجود من إسناد الحاكم.

قلت: عمار بن خالد الواسطي قال عنه ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي بواسط وكان ثقة صدوقاً (الجرح والتعديل ٣٩٥/١/٣)، وإسحاق بن يوسف الأزرق وعبدالملك بن أبي سليمان ثقتان.

فهذا سند صحيح لا يتكلم فيه إلا صاحب هوى. وإن لم يكن حديث الطير صحيحاً فأشتهي أن يبين المعترض ما هو الحديث الصحيح ؟! والحاصل أن الحكم على الحديث بالوضع مع وجود هذه الطرق تقصير في البحث وتغافل في النظر، وتشديد لا يلائم أصول الحديث الشريف وقواعد الصناعة. والله أعلم.

أما قول الألباني: وتبعه أيضاً الذهبي وغيره. اهـ.

فهذا من ضمن سلاسل أوهامه وتقويله للناس ما لم يقولوه.

وليعلم المستفيد أن الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى حكم على الحديث بالوضع في تلخيص المستدرك (١٣١/٣)، وتلخيص المستدرك من أوائل مصنفات الذهبي، وقد أبدى الذهبي نفسه عدم رضاه عليه كما تراه في ترجمة الحاكم من سير أعلام النبلاء (١٧٦/١٧).

ومن مظاهر عدم رضاه على تلخيص المستدرك رجوعه عن حكمه المذكور فيه. فقال في تذكرة الحفاظ (١٠٤٣/٣): وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً، قد أفردتها بمصنف هو يوجب أن يكون الحديث له أصل. اهـ.

وأجاد الذهبي في تاريخ الإسلام (١٩٧/٢) فقال: حديث الطير وله طرق كثيرة =

يحتمل ضعفه، فأما أن ينتهي إلى كونه موضوعاً في جميع طرقه فلا، ولم يذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات. والله أعلم.

١٨ ـ ومنها حديث «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها».

وهذا الحديث ذكره أبو الفرج في الموضوعات(١) من عدة طرق، وجزم ببطلان الكل، وقال مثل ذلك أيضاً جماعة وعندي في ذلك نظر كما سأبيّنه.

والمشهور بروايته أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية محمد بن حازم الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وعبدالسلام هذا ضعفوه جداً واتُّهم بالرفض ومع ذلك فقد روى عباس بن محمد الدُّوري في سؤالاته(٢) يحيى بن معين أنه

= عن أنس متكلّم فيها، وبعضها على شرط السنن، من أجودها حديث قطن بن نسير شيخ مسلم ثنا جعفر بن سليمان ثنا عبدالله بن المثنى عن عبدالله بن أنس بن مالك عن أنس قال: أُهدي إلى رسول الله ﷺ حجلٌ مشوي فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي...» وذكر الحديث. اهـ.
فبان من هذا بطلان زعم الألباني أن الذهبي حكم على حديث الطير بالوضع.

(١) الموضوعات (١/٣٤٩ ـ ٣٥٠). وأخرجه من حديث ابن عباس أيضاً الحاكم في المستدرك (٣/١٢٦)، والخطيب في تاريخه (٤/٣٤٨، ٧/١٧٣، ١١/٤٨، ١٣/٢٠٤)، وخَيْثمة الأطرابلسي في حديثه (ص ٢٠٠)، وحمزة السهمي في تاريخ جرجان (ص ٣٠)، وابن عدي في الكامل (١/١٩٣، ١٩٥، ٥/١٨٢٣).

(٢) لم أجد هذا النص في المطبوع من سؤالات الدوري، والنص المذكور تجد نحوه في المستدرك (٣/١٢٧)، وتاريخ بغداد (١١/٥٠).
والذي في المستدرك عن ابن معين: محمد بن جعفر الفيدي ثقة مأمون. =

= ومتابعة الفيدي أخرجها الحاكم في المستدرك (٣/١٢٧).
قلت: ومع توثيق ابن معين لمحمد بن جعفر الفيدي تكون هذه المتابعة صحيحة الإسناد.
وهنا حاول الشيخ المعلمي رحمه الله تعالى رد هذه المتابعة فقال في تعليقاته على الفوائد المجموعة (ص ٣٥٠): وتبعه محمد بن جعفر الفيدي فعدّه ابن معين متابعاً وعدّه غيره سارقاً، ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم. اهـ.
قلت:
١ - لم ينفرد ابن معين بتوثيق الفيدي أو عده متابعاً فمعه ثلاثة من الحفاظ:
الأول: صالح جَزَرَة فإنه ذكر كلام ابن معين في محمد بن جعفر الفيدي ساكتاً عنه ومقراً له كما في المستدرك (٣/١٢٧)، وتاريخ بغداد (١١/٥٠) إجابة عن سؤال وُجِّه إليه، وهو أجلّ من أن يسكت عن حديث موضوع أو يقوّي راوياً متّهماً.
الثاني: ذكره ابن حبان في الثقات (٩/١٣٢)، ومن قال في هذا الموضع: إن ابن حبان متساهل، يكون قد أبان عن جهل لا يُحسد عليه.
الثالث: الخطيب البغدادي، ففي تاريخ بغداد (١١/٤٩ - ٥٠): قال القاسم سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو صحيح.
قال الخطيب: قلت: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد. اهـ.
فتأمل كيف عدّ الخطيب الحافظ رواةَ الحديث عن أبي معاوية متابعين. ولذلك قال الحافظ في اللسان (٢/١٢٣): وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يُطلق القول عليه بالوضع. اهـ.
والفيدي أحد رواة هذه الطرق.
وقول الحافظ في ترجمة الفيدي من التقريب (٤٧٢): «مقبول» باعتبار تفرّد ابن حبان بتوثيقه على ما في التهذيب (٩/٩٥ - ٩٦)، ولو استحضر الحافظ توثيقَ ابن معين له المذكور في المستدرك (٣/١٢٦) وتاريخ بغداد (١١/٥٠) لما تردد في توثيقه.
=

= ومهما يكن من أمر ومع الاقتصار على قوله «مقبول» فهو مقبول فعلاً لوجود المتابعين له. والله أعلم.

٢ ـ كان الفيدي في أعلى درجات التوثيق عن ابن معين، فالناظر في تاريخ بغداد (١١/٤٩ ـ ٥٠) يرى أن ابن معين أنكر هذا الحديث أولاً ثم صححه برواية الفيدي له وتبع ذلك توثيقه لأبي الصلت الهروي، أي نتج عن توثيقه الفيدي تصحيح الحديث وتوثيق المتابع، وهذا يدل على أن الفيدي كان في أعلى درجات التوثيق عند ابن معين، يَطمئن لروايته ويَعتمد عليه وهو من هو في نقد الرجال.

٣ ـ أما من عدّه سارقاً فهو من تأخر عن ابن معين كابن عدي في الكامل (١/١٩٣) فقد أتى بدعوى مجرَّدة لا دليل عليها فهو قد حكم على الحديث بالوضع ابتداءً ثم اتُّهم به بالتالي كلٌّ من رواه وعدُّه سارقاً، ومن غرائب ابن عدي أنه يَعُدّ من جملة من سرق هذا الحديث عمر بن إسماعيل الكوفي الذي يختم ترجمته بقوله: وهو مع ضعفه يُكتب حديثه (الكامل ٥/١٧٢٢). فكيف يُكتب حديث السارق؟

وبعضهم تعلق بذهنهم أن أحاديث كثيرة في فضل علي رضي الله عنه هي من وضع الرافضة ولذلك ردّوا عدداً من الأحاديث بادعاء السرقة.

٤ ـ كان ابن معين معاصراً لمحمد بن جعفر الفَيْدي وقول المعاصر حجة عند التعارض، فكيف إذا كان هذا المعاصر هو يحيى بن معين الذي إذا تكلم سكت أمثال ابن عدي وغيره.

٥ ـ أما قول الشيخ المعلِّمي: ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم. اهـ.

قلت: المعلمي رحمه الله تعالى مقلد فى قوله المذكور للحافظ في التهذيب (٩/٩٦) فإن البخاري قال في الهبة (الفتح ٥/٢٢٨): حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر.

قال الحافظ: والذي أظن أنه القومسي فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر بخلاف هذا. اهـ.

وقال نحوه في الفتح (٥/٢٢٨) مصدِّراً كلامه بـ «يحتمل» فانظر إلى تعليق كلامه بظن ويحتمل ولم يقطع في الأمر ولم يوهم غيره. =

سأله عن أبي الصلت هذا فوثقه، فقال: أليس قد حدث عن أبي معاوية حديث «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفَيْدي وهو ثقة عن أبي معاوية.

وكذلك روى صالح بن محمد الحافظ الملقب جَزَرة وأبو الصلت أحمد بن محمد بن محرز عن يحيى بن معين أيضاً.

وفي رواية أبي الصلت بن محرز قال يحيى في هذا الحديث: هو من حديث أبي معاوية أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه، وكان أبو الصلت الهروي رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ يعني[1] فخصه أبو معاوية بهذا

= على أن ترجيح الحافظ فيه نظر لأمور:

أ- صرح جماعة من الحفاظ أن الذي روى عنه البخاري هو الفَيْدي، منهم: الخطيب في التاريخ (٢/١١٨)، والسَّمْعاني في الأنساب (١/٢٧٥)، والمِزِّي في تهذيب الكمال (٣/١٨٣)، وهو ما أشار إليه الحافظ نفسه في التقريب (ص ٤٧٢).

ب- ذكر الخطيب في التاريخ (٢/١١٨) كنية واحدة له وهي «أبو جعفر» وهو أعلم بأهل بغداد من غيره.

ج- الراوي عن أبي جعفر في البخاري هو محمد بن فضيل بن غزوان وقد ذكروا في ترجمة الفَيْدي أنه يروي عن ابن فضيل، ولم يذكروا أن القومسي يروي عن ابن فضيل. والله أعلم.

والخلاصة أن متابعة الفيدي ثابتة ثبوت الجبال الرواسي ولذلك صححها ابن معين ثم الحاكم والخطيب.

(١) تاريخ بغداد (١١/٥٠).

وقد حاول الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى رد هذا النص دفعاً بالصدر، فبعد أن توكأ على احتمال أنتج ظناً لا يشتغل برده محافظة على الوقت قال: ابن محرز له ترجمة في تاريخ بغداد لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفر بن درستويه. اهـ. =

الحديث، فقد برىء عبدالسلام الهروي من عهدة هذا الحديث. وأبو معاوية[1] الضرير ثقة حافظ يحتج بأفراده كابن عُيَيْنة وغيره.

وليس هذا الحديث من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول، بل هو مثال قوله ﷺ في حديث «أرأف أمتي أبو بكر وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل» وقد حسنه الترمذي وصححه غيره[2].

= قلت: كفى توثيقاً لابن محرز أن ابن معين اعتمد عليه في الجزم بنسبة الحديث لأبي معاوية ولو كان متهماً عنده أو ضعيفاً لما اعتمد عليه في ذلك، فتنبّه. وما زال أهل الجرح والتعديل يعتمدون رواية ابن محرز عن ابن معين. انظر تفصيل ذلك في «يحيى بن معين وكتابه التاريخ» لأستاذنا الشيخ أحمد بن محمد نور سيف المكي حفظه الله تعالى.

والحاصل أن الحديث ثبت عن أبي معاوية من ثلاثة أوجه فاحفظ هذا فإنه مهم.

(١) أبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير وهو يروي هذا الحديث عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً، وهو سندٌ رجاله رجال الصحيح.

(٢) هو بعض حديث رواه الحاكم (٣/٥٣٥) من حديث ابن عمر، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/٢١٠) من حديث أنس بن مالك، وسنده صحيح.

أما قوله ﷺ: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر...» الحديث. فأخرجه الترمذي وقال: غريب (تحفة الأحوذي ١٠/٢٩٣)، وأخرجه أحمد بإسناد صحيح في المسند (٣/١٤٨)، وفي فضائل الصحابة (١/٤٤٦)، وأخرجه غير أحمد: النسائيُّ في فضائل الصحابة (ص ٥٥)، وابن ماجه (١/٥٥)، والطيالسي (٢/١٤٠ منحة المعبود)وخيثمة الأطرابلسي في حديثه (ص ١٣٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣/١٣٣)، كلهم من طريق أبي قلابة عن أنس.

قال الحافظ في الفتح (٧/٩٣): إسناده صحيح.

وذلك نظير قوله ﷺ: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر» رواه الترمذي (تحفة الأحوذي ١٠/٣٠٤) من حديث أبي ذر وقال: حسن غريب.

ومثله أيضاً قوله ﷺ: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء بعد النبيين على=

ولم يأت من تكلم على حديث «أنا مدينة العلم» بجواب عن هذه الروايات الثابتة عن يحيى بن معين فالحكم عليه بالوضع باطل قطعاً، إنما سكت أبو معاوية عن روايته شائعاً لغرابته لا لبطلانه، إذ لو كان كذلك لم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه.

وللحديث طريق أخرى رواها الترمذي[1] في جامعه عن إسماعيل بن موسى الفزاري عن محمد بن عمر بن الرومي عن

= رجل خير منك يا عمر» رواه أحمد في فضائل الصحابة من حديث جابر (٤٣٢/١) بسند صحيح.

(١) تحفة الأحوذي (٣٢٥/١٠). وأخرجه من هذا الوجه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تهذيب الآثار (٩٠/١) وقال: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يُعرف له مخرج عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه.
والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم مما لا يثبت بنقله حجة. اهـ.
قلت: لا يشترط لصحة الحديث تعدد مخارجه، وسلمة بن كهيل ثقة متقن كثير الحديث احتج به الجماعة كما في التهذيب (١٥٥/٤ ـ ١٥٧).
وإنما توهم الإمام ابن جرير الطبري أن سلمة بن كهيل لا يثبت به حجة عند بعضهم لتشيُّعٍ فيه، والحديث في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وسيأتي الكلام على من يردّ الحديث بهذه الطريقة.
وإن تعجب فعَجَبٌ من الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث بالسند الذي صححه الطبري آنفاً قال في الميزان (٦٦٨/٣): فما أدري من وضعه. اهـ.
قلت: ليس في رجال السند كذاب أو متهم، وليس المروي ركيكَ اللفظ أو خالف المقطوع به إلى غير ذلك من القرائن الدالة على الوضع، وحُكْم الذهبي بالوضع على هذا الحديث يجعلنا نتريّث كثيراً قبل قبول أحكامه على الأحاديث الواردة في فضلِ عليّ كرّم الله وجهه.
وفي ترجمة جعفر بن محمد الفقيه من الميزان (٤١٥/١) حكم الذهبي على نفس الحديث بالوضع فتعقّبه الحافظ في اللسان (١٢٣/٢) قائلاً: وهذا =

شريك بن عبدالله عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي عبدالله الصنابحي عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

وتابعه أبو مسلم الكجي وغيره[1] على روايته عن محمد بن عمر بن الرومي.

ومحمد هذا روى عنه البخاري في غير الصحيح، ووثقه ابن حبان، وضعفه أبو داود[2]، وقال الترمذي بعد سياق هذا الحديث: هذا حديث غريب قد روى بعضُهم[3] هذا عن شريك ولم يُذْكر فيه

= الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقلّ أحوالها أن يكون للحديث أصلٌ، فلا ينبغي أن يُطلق القول عليه بالوضع. اهـ.

(١) أبو مسلم الكجي هو إبراهيم بن عبدالله بن مسلم البصري، وهو ثقة حافظ.
ومتابعته أخرجها معلّقةً ابنُ حبان في المجروحين (٢/٩٤)، وابنُ عبدالبَرّ في الاستيعاب (٣/٣٨)، وهي مسندة - من طريقٍ لا يصح - في اللآلىء المصنوعة (١/٣٢٩).

(٢) وقال عنه أبو حاتم الرازي: صدوق قد يهم، وتصحيح الطبري كما مر بك (ص ٨٤) لحديثه توثيق له، وذكره ابن حبان في الثقات (٩/٨١)، فالسند به قريب من شرط الحسن، وتحسينه ليس ببعيد.
وأغرب المعلق على فضائل الصحابة للإمام أحمد فذكر أن ابن حبان ضعفه!

(٣) لم يعيّن الترمذي هؤلاء البعض، فالاعتماد عليهم من قبل المصنف كمتابِعِين لمحمد بن عمر الرومي فيه ما فيه.

تنبيـه:

سعى الشيخ عبدالرحمن المعلّمي اليماني رحمه الله تعالى لرد هذا الحديث بمسلك غريب في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٣٥١) فقال: على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك، وشريكاً حدث بهذا، فإنما جاء ذاك عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد، وجاء هذا عن شريك عن سلمة بن كهيل، وأبو معاوية والأعمش وشريك كلهم مدلِّسون متشيعون. اهـ.

قلت: رد هذا الكلام يحتاج للكلام على تدليس المذكورين ثم عن تشيعهم. =

= أما عن تدليسهم:
فأبو معاوية ثقة وهو من أثبت أصحاب الأعمش فيه، فحديثه عن الأعمش مقبول قولاً واحداً لا يردّه إلا مكابر صرح بالسماع أو لم يصرح.
وأما رواية الأعمش عن مجاهد فغاية ما فيها قول يعقوب بن شَيْبة في مسنده: ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش عن مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: سمعت، هي نحو من عشرة أحاديث، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات.
وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد: قال أبو بكر بن عياش عنه: حدَّثنيه ليث عن مجاهد. اهـ. التهذيب (٤/٢٢٥).
وقد استدل المعلِّمي بهذا الكلام على رد عنعنة الأعمش عن مجاهد. لكن يعارضه قول الترمذي: قلت لمحمد ـ يعني البخاري ـ يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث، فقال: ريح ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد. اهـ. انظر جامع التحصيل (ص ٢٣٠).
وقول البخاري مقدَّم لأنه مُثْبِت ومعه زيادة. والله أعلم.
وهذا النص لم يقف عليه المعلِّمي تحسيناً للظن به، لأنه يسد الباب أمام دعواه نهائياً.
وهناك أمر آخر يؤيد قبول عنعنة الأعمش عن مجاهد وغيره، وهو أن الأعمش معدود في المرتبة الثانية من المدلسين (ص ٣٣)، وهم من احتمل الأئمةُ تدليسَهُ وأخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرِّح بالسماع لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى.
ثم حاول المعلمي أن يَقْصُر قبول عنعنة أهل المرتبة الثانية من المدلسين على الصحيح فقط فقال: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تُقبل عنعنتهم مطلقاً، كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم ما غلب على ظنهما أنه سماع. اهـ. انظر حاشية الفوائد المجموعة (ص ٣٥١).
قلت: هذا تخبّط معيب يلزم منه رد عنعنة أهل الطبقة الثانية خارج الصحيح، وفيهم أئمة مثل إبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبو داود الطيالسي ويحيى بن =

= أبي كثير وغيرهم، كما يلزم رد عنعنة أهل المرتبة الثالثة والرابعة التي في الصحيح، كما يلزم من قوله «في المتابعات ونحوها» أن الشيخين يخرجان حديث الطبقة الثانية من المدلِّسين غير مصرِّحين بالسماع في المتابعات ونحوها، وهو خطأ قطعاً فقد أخرجا لكثير من المدلسين في الأصول غير مصرِّحين بالسماع.

وإصلاح كلام المعلمي أن يُقال: إن الشيخين يخرجان حديث المدلس غير مصرِّح بالسماع في أي طبقة كانت ويكون ذلك محمولاً على السماع عندهم، صرح بذلك ابن الصلاح والنووي والعراقي وغيرهم.

أما المراتب المذكورة للمدلسين فهي خاصة بغير الصحيح فتنبه لذلك. والله المستعان.

وعليه تثبت رواية أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد. وشريك مثل الأعمش، ذُكر في المرتبة الثانية من المدلسين (ص ٣٣).

بقي الكلام على كون المذكورين شيعيين وقد رووا ما يؤيِّد مذهبهم.

قلت: الخلل في العقيدة لا أثر له في الرواية، ويكفي أن الصحيحين المتفق على صحتهما فيهما الكثير من أحاديث المبتدعة كما يُعلم من «مقدمة الفتح».

ورَدّ حديث الأعمش وسلمة بن كهيل وعبيدالله بن موسى وأبي نعيم ومحمد بن خازم الضرير وأمثالهم من الأئمة الحفاظ الثقات في فضائل علي كرم الله وجهه بدعوى تشيّعهم مفسدة بينة وسخافة باردة وقدح في ثقات الرواة، ودونك «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» للعلامة الحافظ السيد أحمد بن الصديق، فإنه جلّى مسألة الرواية عن أهل البدع تجلية واضحة، فليرجع إليه كل مريد للصواب في هذا الباب فإن فيه ما ليس في غيره. والله أعلم.

والحاصل أن الشيخ المعلمي ما أصاب في رد هذا الحديث الصحيح وتسلسلت أخطاؤه لأنه تمحّل وخالف القواعد، ثم جاء من بعده - وهو الشيخ عمر بن حسن فلاتة في كتابه «الوضع في الحديث» - فاعتمد عليه في رد هذا الحديث وأضاف إلى أخطاء المعلمي أخطاءً أخرى.

وكذا اغتر بكلام المعلمي من علق على كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل فأثنى على تحرير المعلّمي وهو لا يدري ما فيه انظر (٢ / ٦٣٦) والأمر لله تعالى.

PDF Reducer Demo

الصنابحي ولا يُعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك.

قلت: فلم يبق الحديث من أفراد محمد بن الرومي، وشريك هـذا احتج بـه مسلم وعلّق لـه البخاري ووثقـه يحيى بن معين والعجلي وزاد: حسن الحديث، وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحداً قط أورع في علمه من شريك، فعلى هذا يكون مفرده حسناً.

ولا يرد عليه رواية من أسقط الصنابحي منه لأن سويـد بن غفلة تـابعي مخضرم، وروى عن أبي بكـر وعمر وعثمـان وعلي رضي الله عنهم وسمع منهم فيكون ذكـر الصنابحي فيـه من باب المزيد في متصل الأسانيد.

والحاصل أن الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية[1] وشريك إلى درجة الحسن المحتج به ولا يكون ضعيفاً فضلاً عن أن

---

(١) طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس صحيح كما تقدم، وقد حسنه لذاته الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٩٨).
والحـديث صححه يحيى بن معين، وأبـو جعفر محمـد بن جريـر الطبـري، والحاكم، والخطيب البغدادي كالموافق لابن معين.
وقال الحافظ ابن حجر في جواب له: إن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحطّ إلى الكذب. اهـ. كذا في اللآلىء (١/٣٣٤).
وقال الحافظ السيوطي في الجامع الكبير: كنت أجيب دهراً عن هذا الحديث بأنه حسن، إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في «تهذيب الآثار» مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبـة الحسن إلى مرتبـة الصحيح. اهـ. كـذا في فتح الملك العلي (ص ١١٦).
وللعلامة الحافظ السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى جزآن في تصحيح هذا الحديث أحدهما «فتح الملك العلي بتصحيح حديث باب مدينة العلم علي»، والآخر «سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث أنا مدينة=

يكون موضوعاً، ولم أجد لمن ذكره في الموضوعات طعناً مؤثراً في هذين السندين، وبالله التوفيق.

١٩ ـ ومنها حديث «يا علي لا يحل لأحد يجنب في المسجد غيري وغيرك».

وهذا الحديث ليس من الحسان قطعاً، ولكنه حديث ضعيف إلا أنه لا ينتهي إلى درجة الموضوع.

وهو عند الترمذي[1] من طريق محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ذلك لعلي رضي الله عنه، وقال عقيبه: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد سمع مني محمد بن إسماعيل يعني البخاري هذا الحديث.

قلت: فلو كان موضوعاً لم يسمعه البخاري وإنما كتبه عن تلميذه الترمذي لاستغرابه له، وسالم بن أبي حفصة وعطية العوفي كل منهما شيعي ضعيف، قال النسائي في سالم: ليس بثقة، وقال الفلاس: مفرط في التشيع، وعطية ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني والنسائي والجماعة[2]، وتحسين الترمذي لهذا الحديث

= العلم وعلي بابها» الأول منهما مطبوع وفيه من الفوائد الفرائد ما لا يوجد في غيره، ويجزم الواقف عليه بصحة الحديث. والله أعلم.

(١) تحفة الأحوذي (١٠/٢٣٢).

(٢) عطية العوفي وثقه يحيى بن معين وابن سعد وابن شاهين وحسن له الترمذي مرات عديدة وسكت عن حديثه أبو داود، وحسن حديثه غير واحد من الحفاظ وهو الحق الموافق لقواعد الجرح والتعديل والذي تراه مبسوطاً في كتابي «رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة». =

= وسالم بن أبي حفصة مع غلوه في التشيع قال عنه الحافظ في التقريب (ص ٢٢٦): صدوق في الحديث. اهـ.

وللحديث شاهدان أحدهما مسند والآخر مرسل.

أما المسند فأخرجه البزار في مسنده (١/١٣٣/٢) حدثنا إبراهيم بن سعد الجوهري قال ثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أبي عن الحسن بن زيد عن خارجة بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك».

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يُروى عن سعد إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد... ولا نعلم روى عن خارجة إلا الحسن بن زيد هذا. اهـ.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١١٥): رواه البزار، وخارجة لم أعرفه وبقية رجاله ثقات. اهـ.

قلت: أما إسماعيل بن أبي أويس وأبوه ففيهما مقال كبير مشهور وتوثيقهما فيه نظر... وهما علة هذا السند.

وخارجة هو ابن سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه، ذلك أن البزار ذكره في مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه (١/٣٣/٢) وقال: ومما روى خارجة بن سعد عن أبيه... اهـ.

وممن صرح بأن خارجة هو ابن سعد بن أبي وقاص الحافظ في أجوبته (ص ١٧٩٠). وهو والد عامر بن خارجة بن سعد الذي يروي عن جده سعد مباشرة كما في الجرح والتعديل (٣/١/٣٢٠)، وضعفاء العقيلي (٣/٣٠٨). فهذا صريح من أبي حاتم والعقيلي بأن خارجة هو ابن سعد بن أبي وقاص.

وعليه فقد أخطأ الشيخ عبدالرحمن المعلّمي رحمه الله تعالى في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٣٦٧) بقوله: خارجة لا يُعرف هو ولا أبوه فليس لسعد بن أبي وقاص ابنٌ اسمه خارجة. اهـ.

وأما المرسل فأخرجه القاضي إسماعيل في «أحكام القرآن» قال: ثنا إبراهيم بن حمزة ثنا سفيان بن حمزة عن كثير بن زيد عن المطلب أن النبي ﷺ لم يكن أذِن لأحد أن يمرّ في المسجد ولا يجلس فيه وهو جنب إلا علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأن بيته كان في المسجد. =

عجب مع تفرّد هذين به.

ومما يدل على ضعفه ونكارته[1] أن النبي ﷺ لم يختص عن

= قلت: هذا مرسل حسن. إبراهيم بن حمزة وسفيان بن حمزة صدوقان، وكثير بن زيد صدوق يخطىء كما في التقريب (٤٥٩)، والمطلب بن حنطب تابعي ثقة، لذلك قال الحافظ في النكت (١/٤٧٠) وفي القول المسدد (ص ٢١): هذا مرسل قوي.

وهذا المرسل القوي يعضده حديثا أبي سعيد وسعد بن أبي وقاص وبمجموعهم يصير الحديث حسناً. والله أعلم.

(١) أما عن ضعفه فقد مر أن الحديث حسن، ثم لا نكارة في المتن، وما استشكله الحافظ العلائي رحمه الله تعالى أجاب عنه شيخنا العلامة المحقق المحدث الأصولي السيد عبدالله بن الصديق الغُماري فقال فيما كتب إليّ ما نصه: واستبعاد الحافظ العلائي أن يخص الله نبيه ﷺ باستطراق المسجد جنباً هو وعلي عليه السلام غلط، لأن استطراق المسجد للجنب جائز بنص القرآن، والمكث للجنب في المسجد صغيرة، وليس بكثير أن يخصّ الله نبيّه بأن يجيز له ما هو صغيرة في حق غيره، كيف وقد خصه بما هو كبيرة في حق غيره، وإليك المثال:

إذا كان شخص يصلي فرضاً فيحرم عليه أن يكلم أحداً، ولو كلّمه النبي ﷺ وجب عليه أن يجيبه، ودليل هذا حديث أبي سعيد بن المعلّى في الصحيح.

والزيادة على أربع في النكاح زنا فاحشة، وقد خصه الله بإباحته.

والزواج بدون ولي وشهود وصداق باطل، وقد خصه الله بإباحته.

إلى غير ذلك مما لاستقصائه كتب الخصائص. انتهى كلام شيخنا حفظه الله تعالى ومتّع به.

وإشارة شيخنا لحديث أبي سعيد بن المعلى يرد ما استشكله العلائي من أن الخصائص تتعلق بالأمور الدنيوية فللّه درُّه.

وحديث أبي سعيد بن المعلى أخرجه البخاري (الفتح ٨/٣٠٧)، وأبو داود (٢/٩٦)، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٩/٢١٨)، وابن ماجه بعضه (٢/١٢٤٤) قال: كنت أصلي، فمرّ بي رسول الله ﷺ فدعاني فلم آته =

الأمـة بشيء من الرخص فيمـا يقتضي تعظيم حـرمات الله تعـالى والقيام بإحلاله أصلاً، بل خصائصه المرخصة إنما هي فيما يتعلق بالأمور الدنيوية كالـزيادة على أربـع في النكاح ونحـو ذلك، فلم يكن ﷺ يترخص عن الأمة باستحلال المسجد حالة الجنابة سوى حمله ذلك على اللبث فيه أو المرور فيه على اختلاف المذهبين.

وقد أنكر ﷺ على بعض الصحـابة في كـونه ميـزه عن أمر ترخص فيه هو وقالوا: يُحِلّ الله لنبيه ما شاء فقال ﷺ: «والله إني لأخشاهم لله وأعلمهم بما أتقي» فنفى ﷺ عن نفسه أن يرخص عن الأمة بشيء مما يخل بالإجلال والتعظيم. والله سبحانه أعلم.

«آخر الجزء عن الأحاديث التي انتُقدت من كتاب المصابيح للبغوي.

قال المؤلف: كتبهـا المجيب عنها مؤلِّفُه خليل بن العـلائي الشافعي ـ غفر الله لـه ـ ببيت المقدس في شهـر رجب سنة ستين وسبعمائة. والحمد لله رب العالمين».

= حتى صلّيتُ، ثم أتيتُه فقال: ما منعك أن تأتي؟ ألم يقلِ الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾ ثم قال: «لأعلمنّك أعظم سورة في القرآن. . .» الحديث.

المسعى الرجيح

بتتميم

النقد الصحيح

لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح

تأليف

محمود سعيد ممدوح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولي كل النعم، والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم، سيدنا محمد وآله وأصحابه أولي الفضل والكرم. وبعد:

فهذا جزء تكلمت فيه على الأحاديث التي وقعت في مصابيح السنة وحكم عليها ابن الجوزي بالوضع ولم تقع في جزء الحافظ العلائي «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح».

وسميت هذا الجزء «المسعى الرجيح بتتميم النقد الصحيح» حررت فيه الكلام على الأحاديث قدر الطاقة، واللهَ أسأل أن ينفع به، ويجعله خالصاً لوجهه، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه.

وكتب

محمود سعيد

١ ـ حديث: «من كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ فليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين، ثم ليُثنِ على الله تعالى، وليصلِّ على النبي ﷺ ثم ليقل: لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين، أسألك موجباتِ رحمتك وعزائمَ مغفرتك، والغنيمة من كل بِرّ، والسلامة من كل إثم، لا تدع لي ذنباً إلا غفرته، ولا هماً إلا فرجته، ولا حاجةً هي لك رضى إلى قضيتَها يا أرحم الراحمين».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٤٠/٢) من طريق فايد بن عبدالرحمن عن عبدالله بن أبي أوفى به مرفوعاً.

ثم قال: قال أحمد بن حنبل: فايد متروك الحديث، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال الرازي: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ٤١٧/١).

---

١ ـ قلت:

الحديث أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي ٥٨٩/٢) ـ وقال: غريب في إسناده مقال، فايد بن عبدالرحمن يضعَّف في الحديث ـ وابن ماجه (٤٤١/١)، والحاكم (٣٢٠/١)، وابن النجار كما في اللآلىء (٤٦/٢) كلهم من طريق فايد عن ابن أبي أوفى به مرفوعاً.

وقال الحاكم عقبه: فايد بن عبدالرحمن أبو الورقاء كوفي عداده في التابعين، وقد رأيت جماعة من أعقابه وهو مستقيم الحديث إلا أن الشيخين لم يخرِّجا عنه. اهـ.

وتعقبه الذهبي في تلخيص المستدرك (٣٢٠/١) فقال: بل متروك.

والحاكم نفسه قال في فايد: روى عن ابن أبي أوفى أحاديث موضوعة كما في التهذيب (٢٥٦/٨). ومع اتفاقهم على ضعف فايد بن عبدالرحمن فحديثه عن ابن =

= أبي أوفى لا يُستبعد الحكم عليه بالوضع لما سبق عن الحاكم ولقول أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل (٨٤/٢/٣): وأحاديثه عن ابن أبي أوفى بواطيل، كأنه لا يشبه حديث ابن أبي أوفى، ولو أن رجلاً حلف أن عامة حديثه كذب لم يحنث. اهـ.

وله عن أنس طريقان تالفان:

الأول: ما رواه الطبراني في «الدعاء» (١٢٨٤/٢) وفي الصغير (١٢٤/١) عن أبي معمر عباد بن عبدالصمد.

وأبو معمر هالك، روى عن أنس نسخة أكثرها موضوع كما في المجروحين (١٧٠/٢)، والكامل (١٦٤٨/٤).

الثاني: ما رواه الديلمي في «مسند الفردوس» كما في اللآلىء (٤٧/٢) عن أبي هاشم عن أنس.

وأبو هاشم هو كثير بن عبدالله الأبلي البصري، قال النسائي: متروك، وقال الحاكم: زعم أنه سمع من أنس، وروى عنه أحاديث يشهد القلب أنها موضوعة كذا في التهذيب (٤١٧/٨).

وللحديث شاهد أخرجه أحمد (المسند ٤٤٢/٦) ثنا محمد بن بكر قال ثنا ميمون يعني أبا محمد المرائي التميمي قال ثنا يحيى بن أبي كثير عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال: صحبت أبا الدرداء أتعلم منه فلما حضره الموت قال: آذِن الناسِ بموتي فآذنت الناس بموته، فجئت وقد مُلىء الدار وما سواه، قال: فقلت: قد آذنتُ الناس بموتك، وقد مُلىء الدار وما سواه، قال: أخرجوني فأخرجناه، قال: أجلسوني فأجلسناه.

قال: يا أيها الناس، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من توضأ فأسبغ الوضوء ثم صلى ركعتين يُتمّهما أعطاه الله ما سأل معجَّلاً أو مؤخَّراً».

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٨/٢): رواه أحمد والطبراني وفيه ميمون أبو محمد قال الذهبي: لا يُعرف. اهـ.

قلت: ميمون الذي لا يُعرف هو ميمون غير معروف الأب وغير منسوب كما في الكامل (٢٤١٠/٦)، والميزان (٢٣٦/٤)، ولسانه (١٤٢/٦).

لكن الذي وقع في المسند هو ميمون أبو محمد المرائي وهو ميمون بن موسى أبو محمد المرئي كما في «الكنى والأسماء» للدُولابي (١٠٢/٢) من رجال التهذيب (٣٩٢/١٠)، حديثه حسن أو قريب منه، وفي التقريب (ص ٥٥٦): صدوق مدلِّس، وقد صرح هنا بالتحديث. =

. . . .

= وشيخه يحيى بن أبي كثير ثقة وإن كان مدلّساً أيضاً إلا أنه مذكور في المرتبة الثانية في طبقات المدلسين (ص ٣٦).

فهذا السند من شرط الحسن، حسّنه الحافظ السيوطي في اللآلىء (٢/٤٧)، ثم في التعقبات (ص ١٤)، ولحديث أبي الدرداء طريق آخر في المسند (٦/٤٥٠): حدثنا عبدالله حدثني أبي ثنا أحمد بن عبدالملك حدثني سهل بن أبي صدقة قال حدثني كثير بن الفضل الطفاوي حدثني يوسف بن عبدالله بن سلام قال: أتيت أبا الدرداء في مرضه الذي قُبض فيه فقال لي: يا ابن أخي ما أعمدك إلى هذا البلد أو ما جاء بك، قال: قلت: لا إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبدالله بن سلام، فقال أبو الدرداء: بئس ساعة الكذب هذه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من توضأ فأحسن وضوءه ثم قام فصلى ركعتين أو أربعاً ـ شك سهل ـ يُحسن فيهما الذكر والخشوع ثم استغفر الله عز وجل غفر له». قال عبدالله: وثناه سعيد بن أبي الربيع السمان قال ثنا صدقة بن أبي سهل الهنائي ـ قال عبدالله: وأحمد بن عبدالملك وهم في اسم الشيخ فقال سهل بن أبي صدقة وإنما هو صدقة بن أبي سهل الهنائي ـ.

قلت: الصواب في كثير هو كثير بن يسار أبو الفضل، انظر تعجيل المنفعة (ص ١٢٥، ٢٢٩).

وصدقة المذكور مكثر كما في التاريخ الكبير (٢/٢/٢٩٨). وروى عنه جماعة كما في التعجيل (ص ١٢٥)، وسكت عنه ابن أبي حاتم (٢/١/٤٣٤)، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/٤٦٨) فحديثه حسن.

وكثير بن يسار معروف وروى عنه حفاظ ومثنيٌّ عليه (التهذيب ٨/٤٣٠)، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/٣٥٠).

فالحديث سنده حسن كما قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٢٧٩)، والحافظ في أمالي الأذكار.

وادعى بعضهم وجود نكارة في المتن لأن أبا الدرداء سأل يوسف عن سبب قدومه فقال: لا إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبدالله بن سلام، مع أن عبدالله بن سلام عاش بعد أبي الدرداء مدة. ولا نكارة إن شاء الله تعالى، فربما قصد يوسف الصلة التي كانت بين أبي الدرداء وعبدالله بن سلام رضي الله عنهما وقت وجودهما في المدينة المنورة مع رسول الله ﷺ، فمن المعروف أن عبدالله بن سلام بقي في المدينة وتوفي بها بينما أبو الدرداء ذهب إلى الشام وولي قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبها مات رضي الله عنه. والله جل وعز أعلم بالصواب. =

٢ ــ حديث: «يود أهل العافية يوم القيامة حين يُعطى أهل البلاء الثواب لو أن جلودهم كانت قرضت في الدنيا بمقاريض».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٠٢ ـ٢٠٣) من طريق أبي زهير عبدالرحمن بن مغراء عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر به مرفوعاً، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال علي بن المديني: عبدالله بن مغراء ليس بشيء. اهـ.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ١/٤٩٤).

---

٢ ــ قلت:

أخرجه من الطريق المذكور الترمذي (تحفة الأحوذي ٧/٨٣)، والطبراني في المعجم الصغير (١/٨٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٣٧٥)، والخطيب في التاريخ (٦/١٥٦)، وأبو يعلى الخليلي في الإرشاد (كما في اللآلىء ٢/٤٠١).

والحكم على هذا الحديث بالوضع بعيد جداً، وتعلّق ابن الجوزي بكلام علي بن المديني في عبدالرحمن بن مغراء فيه نظر في ثبوته عن ابن المديني، لأن الراوي عن ابن المديني كما في الكامل (٤/١٥٩٩) هو محمد بن يونس الكُدَيمي ضعفه مشهور، ولم أجد قول ابن المديني في ابن مغراء مسنداً إلا في الكامل فقط وعلّقه الذهبي في الميزان (٢/٥٩٢) من طريق الكُدَيمي. وعليه فما أصاب من تعلّق بكلام ابن المديني في عبدالرحمن بن مغراء، وحاصل ما فيه هو قول الحافظ في التقريب (ص ٣٥٠): صدوق تُكُلِّم في حديثه عن الأعمش. اهـ.

وشيخه الأعمش إمام ثقة وإن كان يدلّس إلا أنه مذكور في المرتبة الثانية من المدلسين (طبقات المدلسين ص ٣٣).

وأبو الزبير المكي ثقة، وقَبِل الأئمة حديثه صرّح بالسماع أو لم يصرّح كما وضحته في «تنبيه المسلم إلى تعدّي الألباني على صحيح مسلم».

فليس في هذا السند إلا كلامهم في رواية ابن مغراء عن الأعمش، لكن للحديث =

. . . .

= شاهدين:

الأول: أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/١٨٢) ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٣/٩١) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «يُؤتى بالشهيد يوم القيامة فينصب للحساب ثم يؤتى بالمتصدِّق فينصب للحساب ثم يؤتى بأهل البلاء فلا ينصب لهم ميزان ولا ينصب لهم ديوان فيُصبّ عليهم الأجر صبّاً حتى إن أهل العافية ليتمنون أن أجسادهم قُرضت بالمقاريض من حسن ثواب الله لهم».

فيه مجاعة بن الزبير وهو مختلَف فيه، ويمكن أن يحسَّن حديثه لا سيما في باب المتابعات والشواهد كما يظهر من ترجمته في الكامل (٦/٢٤١٨)، والميزان (٣/٤٣٧)، ولسانه (٥/١٦).

والثاني: أخرجه الطبراني في الكبير (٩/١٦٩ ـ ١٧٠) عن ابن مسعود يقول: «يود أهل البلاء يوم القيامة حين يعاينون الثواب لو أن جلودهم كانت تُقرض بالمقاريض».

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٣٠٥): فيه رجل لم يُسَم، وبقية رجاله ثقات. اهـ. وهو وإن كان موقوفاً إلا أنه مما ليس للرأي فيه مجال فله حكم المرفوع.

وللحديث شاهد آخر عن أنس لكنه شديد الضعف.

فالحديث حسن ولا بد. والله أعلم.

٣ ـ حديث: «إذا أصاب أحدكم الحُمّى فإن الحمى قطعة من النار فليطفئها عنه بالماء وليستنقع في نهر جار ويستقبل جريه فيقول: بسم الله اشف عبدك وصدق رسولك، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، ولينغمس فيه ثلاث غمسات، ثلاثة أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس، فإن لم يبرأ فسبع، فإن لم يبرأ فتسع فإنها لا تجاوز تسعاً بإذن الله تعالى».

أخرجه ابن الجوزي بزيادة في أوله في الموضوعات (٣/٢١٠) من طريق يحيى بن ساسويه المروزي حدثنا محمد بن النضر حدثنا سلمة بن رجاء عن أبي طاهر عن مرزوق بن عبدالله الحمصي عن ثوبان به مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وفيه مجهولون وضعفاء منهم سلمة بن رجاء قال يحيى: ليس بشيء.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ١/٤٩٧).

---

٣ ـ قلت:

الحديث أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي ٦/٢٦٠) وقال: غريب، وأحمد في المسند (٥/٢٨١)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٢١٢)، وأبو نعيم في الطب (كما في اللآلىء ٢/٤٠٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/١٠٠)، كلهم من طريق روح بن عبادة حدثنا مرزوق أبو عبدالله الشامي حدثنا سعيد ـ رجل من أهل الشام ـ حدثنا ثوبان به مرفوعاً.

روح بن عبادة ثقة احتج به الجماعة.

وشيخه مرزوق أبو عبدالله الشامي قال ابن معين: ليس به بأس، وهو يعني توثيقه، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/٤٨٧).

وشيخه هو سعيد بن زرعة الحمصي تابعي روى عنه اثنان فقط: أحدهما مرزوق المذكور أعلاه، والآخر الحسن بن همام وهو مجهول كما في الجرح والتعديل (٢/١/٢٤) وإن ذكره ابن حبان في الثقات (٦/١٦٨). =

= وعليه فهذان الراويان لا يكفيان لرفع جهالة العين عن سعيد بن زرعة، وإن ذكره ابن حبان في الثقات (٢٨٣/٤) على طريقته في رفع جهالة العين ـ وبالتالي توثيقه ـ برواية ثقة عنده عنه لكنه يبقى مجهول العين عند الجمهور.

وأقر السيوطي توثيق ابن حبان لسعيد بن مرزوق فقال في «النكت البديعات على الموضوعات»: إن رجاله ثقات معروفون فهو على شرط الحسن. اهـ. ووافقه المدراسي في ذيل القول المسدد (ص ٦٦).

قلت: في تحسين السيوطي لهذا السند وموافقة المدراسي نظر ظاهر. والله أعلم.

وقول الحافظ عن سعيد الحمصي في التقريب (ص ٢٣٥): مستور، فيه ما فيه، لأن المستور عند الحافظ كما صرح في النخبة (ص ٥٠) هو مجهول الحال ولكي يكون مجهول الحال يجب أن يَروي عنه اثنان على مذهب الجمهور أو ثقة مشهور على مذهب البعض، والرجل لم يرو عنه إلا مجهول وآخر غير مشهور فكيف يكون مستوراً؟!

وقول الحافظ في الفتح (١٧٦/١٠) بعد ذكره هذا الحديث: سعيد بن زرعة مختلف فيه يعني بين التوثيق والحكم بالجهالة فتدبر.

وللحديث شاهد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٤٧/١٠) حدثنا معاوية بن هشام قال حدثنا سفيان عن عبدالملك بن عمير عن رجل عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل يُحَمّ فليغتسل ثلاثة أيام متتابعة فيقول عند كل غسل: بسم الله إنما اغتسلت رجاء شفائك وتصديق نبيك محمد ﷺ إلا كُشف عنه».

وهو مرسل ضعيف، ولا ينجبر بالمسند الضعيف، فكان هذا الحديث ضعيفاً ولكن لا ينحط إلى درجة الوضع والله تعالى أعلم.

٤ ــ حديث: «السخي قريب من الله، قريب من الجنة، قريب من الناس، بعيد من النار، والبخيل بعيد من الله، بعيد من الجنة، بعيد من الناس، قريب من النار، ولَجاهل سخي أحب إلى الله من عابد بخيل».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨٠ ـ ١٨١) من حديث أبي هريرة وأنس وعائشة رضي الله عنهم. وحديث أبي هريرة (وهو الذي أورده البغوي في المصابيح) أخرجه ابن الجوزي من طريق سعيد بن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: المتهم به سعيد بن محمد الوراق، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة. اهـ.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ١/ ٥٨٥).

---

٤ ــ قلت:

أخرجه من الطريق المذكور الترمذي (تحفة الأحوذي ٦/٩٥)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص ٦٢)، وابن حبان في روضة العقلاء (ص ٢٤٦)، والعقيلي في الضعفاء (١١٧/٢)، وابن عدي في الكامل (١٢٣٩/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان، والخطيب في البخلاء (ص ٤٧).

واختُلف في هذا الحديث على يحيى بن سعيد على أوجه:

تقدم الأول منها، وعنه قال أبو حاتم الرازي في العلل (٢/ ٢٨٤): حديث منكر.

أما الثاني: قال سعيد بن محمد الوراق عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة به مرفوعاً. رواه الطبراني في الأوسط (مجمع الزوائد ١٢٧/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان، والخطيب في البخلاء (ص ٤٧)، وضعّفه الهيثمي في المجمع بسعيد الوراق. =

. . . .

= الثالث: ما رواه سعيد بن محمد الوراق أيضاً عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة، وعلقه الخطيب في التاريخ (٩/٧٢)، وحكى نكارته عن أحمد بن حنبل.

الرابع: ما أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢/٢٨٣)، والخطيب في البخلاء (ص ٤٨، ٤٩) وابن الجوزي في الموضوعات (٢/١٨١) من حديث سعيد بن مسلمة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عائشة به مرفوعاً.

وأحياناً كان سعيد بن مسلمة يجعل علقمة بن وقاص بين محمد بن إبراهيم التيمي وعائشة كما في البخلاء للخطيب (ص ٤٩).

وسعيد بن مسلمة ضعيف بل وهّن البخاريُّ أمره جداً فقال: فيه نظر (التاريخ الكبير ٥١٦/٢/١)، وقال في الضعفاء (ص ٢٦٢): منكر، وقال ابن حبان في المجروحين (٣٢١/٢): منكر الحديث جداً فاحش الخطأ في الأخبار. اهـ. وكان تليد بن سليمان يسرقه من سعيد بن مسلمة كما في البخلاء (ص ٤٨، ٤٩)، وتليد كذّبه غير واحد وكان مدلّساً (التهذيب ٥٠٩/١)، فمن عده متابعاً لسعيد بن مسلمة يكون قد أخطأ. والله أعلم.

وقال أبو حاتم الرازي في العلل (٢/٢٨٣): هذا حديث باطل وسعيد ضعيف الحديث، أخاف أن يكون أدخل عليه. اهـ.

الخامس: رواه أبو بكر بن أبي داود حدثنا جعفر بن محمد بن المرزبان حدثنا خلف بن يحيى القاضي عن عنبسة بن عبدالواحد القرشي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة به مرفوعاً. أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٢٤٣)، والخطيب في البخلاء (ص ٤٨)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/١٨١).

قلت: عنبسة ثقة من رجال التهذيب (٨/١٦١) لكن الراوي عنه خلف بن يحيى القاضي قال عنه أبو حاتم الرازي (٣٧٢/٢/١): متروك الحديث، كان كذّاباً لا يُشتغل به ولا بحديثه. اهـ.

تنبيه: وقع في الموضوعات «غريب بن عبدالواحد» وهو تصحيف وقع فيه ابن الجوزي جعله يحكم على هذا الراوي بالجهالة وتبعه على ذلك الحافظ في اللسان (٤/٤١٧)، والسخاوي في المقاصد (ص ٢٣٩)، والصواب أنه عنبسة بن عبدالواحد كذا وقع في البخلاء وتاريخ أصبهان ونبّه على ذلك السيوطي في اللآلىء (٢/٩٢).

السادس: ما أخرجه الخطيب في البخلاء (ص ٤٩) من طريق رواد بن الجراح حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة وذكرتْ آخر الحديث مرفوعاً. وعلقه البيهقي في الشعب وقال: غير محفوظ.

....

= قلت: رواد بن الجراح تُكُلِّم فيه وكان قد اختلط، ولم يصح السند إليه.
والحاصل أن هذا الاضطراب لا يزيد الحديث إلا قوة في الضعف. وقال ابن عدي في الكامل (١٢٣٩/٣) على هذا الاضطراب: اختُلف فيه على يحيى بن سعيد، وكل الاختلاف فيه عليه ليس بمحفوظ. اهـ.
ثمّت طرق أخرى للحديث غير ما تقدم عن عائشة وأبي هريرة، فقد جاء بألفاظ مقاربة عن أنس وابن عباس. أما حديث أنس بن مالك: فأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٨١/٢) وفيه محمد بن تميم قال ابن حبان وغيره: كان يضع الحديث، كما في الميزان (٤٩٤/٣).
وحديث ابن عباس: أخرجه تمام الرازي في فوائده (كما في اللآلىء ٩٣/٢) وفيه محمد بن زياد كذّبه غير واحد (كما في الميزان ٥٥٢/٣).
وخلاصة ما تقدم أن الحديث شديد الضعف من حديثَيْ عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما، وغير ذلك فترى انفراد كذّاب أو وضّاع به. والقول فيه قول الدارقطني: لهذا الحديث طرق ولا يثبت منها شيء. وقال العقيلي في الضعفاء (١١٧/٢): ليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى ولا غيره. اهـ.

٥ ــ حديث: «من قرأ حم الدخان في ليلة أصبح يَستغفر له سبعون ألفَ مَلَك».

أخرجه ابن الجوزي: في الموضوعات (١/٢٤٨) من طريق عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: تفرد به عمر، قال أحمد بن حنبل: عمر بن راشد لا يساوي شيئاً، قال ابن حبان: يضع الحديث لا يحل ذكره في الكتب إلا بالقدح فيه. اهـ.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ١/٦٦٢).

---

٥ ــ قلت:

الحديث أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي ٨/١٩٨) ـ وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعمر بن أبي خثعم يضعّف، قال محمد: هو منكر الحديث اهـ ومحمد بن نصر المروزي في الصلاة (ص ٧٣)، وابن حبان في المجروحين (٢/٨٢)، وابن عدي في الكامل (٥/١٧٢٠)، كلهم من طريق عمر بن أبي خثعم عن يحيى عن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به مرفوعاً.

ولفظ المروزي فيه اختلاف يسير، وأورده الذهبي في ترجمة عمر بن أبي خثعم (الميزان ٣/٢١١) على أنه من منكراته.

وقول ابن الجوزي «عمر بن راشد» وهم تبع فيه ابن حبان والصحيح أنه عمر بن عبدالله بن أبي خثعم، كذلك وقع عند الترمذي وغيره، وفرّق بينهما الدارقطني كما في التهذيب (٧/٤٤٦)، والمِزّي في تحفة الأشراف (١١/٧٧)، وسبط بن العجمي كما في الكشف الحثيث (ص ٣١٥) تبعاً لأصله الميزان (٣/١٩٣).

وعمر بن أبي خثعم مع قول البخاري عنه منكر الحديث، فقد قال عنه أبو زرعة: واهي الحديث حدّث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثةَ أحاديث لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها. كذا في التهذيب (٧/٤٦٧). وهو هنا يروي عن يحيى بن أبي كثير. =

= ومن أمارات الوضع أن يشتمل الحديث على المجازفات الشديدة، فيفرط في الوعيد أو الوعد، وهو ما يظهر جلياً في هذا الحديث. والله أعلم.
وحاول السيوطي تعقّب ابن الجوزي في حكمه على هذا الحديث بالوضع فأتى بشواهد لكنها لا تشهد لمتن الحديث، لذلك أمسكت عن الكلام عليها.

٦ ـ حديث: «من قرأ كل يوم مائتي مرة: قل هو الله أحد مُحِيَ عنه ذنوب خمسين سنة إلا أن يكون عليه دَيْن».

هذا الحديث سقط من النسخة المطبوعة من «الموضوعات» بيْد أنه موجود في اللآلىء (١/٢٣٨) والتعقّبات على الموضوعات (ص ٨) مما يؤكد سقوطه من النسخة المطبوعة من الموضوعات.

والحديث ساقه السيوطي في اللآلىء من طريق حاتم بن ميمون عن ثابت عن أنس به مرفوعاً، ولكن بلفظ: كتب الله له ألفاً وخمسمائة حسنة.

ثم نقل السيوطي عن ابن الجوزي أنه قال: موضوع، حاتم لا يُحتج به بحال.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ١/٦٦٤).

---

٦ ـ قلت:

الحديث أخرجه من الطريق المذكور الترمذي (تحفة الأحوذي ٨/٢١٠) ـ وقال: غريب من حديث ثابت عن أنس ـ ومحمد بن نصر في قيام الليل (المختصر ص ٧٠)، وأبو يعلى المَوْصلي، وابن حبان في المجروحين (١/٢٧١)، وابن عدي في الكامل (٢/٨٤٤)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٣٣٧)، والخطيب في التاريخ (٦/٢٠٤)، والبيهقي في شعب الإيمان، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/١٠٦).

وأورده الذهبي في الميزان (١/٤٢٨) في ترجمة حاتم بن ميمون، قال عنه البخاري: روى منكراً، كانوا يتقون مثل هؤلاء المشايخ، وقال ابن حبان في المجروحين (١/٢٧١): منكر الحديث على قِلّته، روى عن ثابت البُناني ما لا يُشبه حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وهو الذي روى عن ثابت عن أنس. ثم ذكر الحديث المذكور أعلاه مرفوعاً. =

= وقال ابن عدي في الكامل (٢/٨٤٤): يروي عن ثابت البُناني أحاديث لا يرويها غيره.

وأغرب الحافظ فاقتصر على تضعيفه في التقريب (ص ١٤٤)، مع أن عباراتهم تدل على تركه.

ومع نكارة الحديث من جهة سنده لم يقله أنس ولا رواه عنه ثابت، فإن فيه نكارةً ظاهرة في متنه أيضاً ولا يبعد الحكم عليه بالوضع.

وله طريق آخر عن أنس أخرجه ابن السني (ص ٢٥٥ - ٢٥٦) وفيه زياد بن أبي عمار ويقال له زياد بن ميمون، كذاب معترف على نفسه بالوضع كما في الميزان (٢/٩٤).

وللحديث ألفاظ أخرى مضطربة لا يصح منها شيء.

٧ ـ حديث: «من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿ولله على الناس حِجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٢٠٩) من حديث علي وأبي هريرة وأبي أمامة رضي الله عنهم. وحديث علي عليه السلام (وهو الذي أورده البغوي في المصابيح) أخرجه ابن الجوزي من طريق هلال بن عبدالله مولى ربيعة بن عمرو حدثنا أبو إسحاق الهمداني عن الحارث عن علي به مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: أما حديث علي عليه السلام فقال الترمذي: هلال بن عبدالله مجهول، وأما الحارث فقد كذّبه الشعبي وغيره. اهـ.

وأورده البغوي في مصابيح السنة (المشكاة ٢/٧٧٥).

---

٧ ـ قلت:

أخرجه من الطريق المذكور الترمذي (تحفة الأحوذي ٣/٥٤٠)، والبزار (كما في نصب الراية ٤/٤١٠)، وابن مردويه (كما في ابن كثير ٢/٧٠)، وابن جرير الطبري وابن أبي حاتم (كما في ابن كثير ٢/٧٠)، والعقيلي في الضعفاء (٤/٣٤٨)، وابن عدي في الكامل (٧/٢٥٨٠)، وأورده الذهبي في الميزان (٤/٣١٥) في ترجمة هلال بن عبدالله الباهلي.

والحكم على الحديث بالوضع بالنظر لهذا السند فيه ما فيه، فقد جعل ابن الجوزي آفته، اثنين:

الأول: هلال بن عبدالله الباهلي. منهم من لم يعرفه كالترمذي، ومنهم من عرفه وضعفه كالبخاري والعقيلي وابن عدي، ولم يُتّهم بالكذب حتى يحكم على ما انفرد به بالوضع.

الثاني: الحارث هو الحارث بن عبدالله الأعور، وهو ليس بكذاب، فقد ذكر الحافظ أبو حفص عمر بن شاهين في جزء مفيد جمعه فيمن تُكُلّم فيه من الثقات مطبوع بآخر =

. . . .

= تاريخ جرجان (ص ٦٥٥ ـ ٦٥٦): عن الشعبي أنه قال: الحارث الأعور أحد الكذابين.

قال أبو حفص: وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر، لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي، وهذا يدل على أن الحارث صحيح في الرواية عن علي ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث، لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي، فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته، ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين: ما زال المحدثون يقبلون حديثه.

وهذا من قول يحيى بن معين الإمام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وثقته، وقد وثقه أحمد بن صالح المصري إمام أهل مصر في الحديث، فقيل لأحمد بن صالح: قول الشعبي حدثنا الحارث وكان كذاباً؟ قال أحمد بن صالح: لم يكن بكذاب، إنما كان كذبه في رأيه. اهـ. يعني لأنه كان شيعياً.

وهو كلام نفيس للغاية. ومن وقف على جزء شيخنا المحدث السيد عبدالعزيز بن الصديق الغماري «الباحث عن علل الطعن في الحارث» ما ارتاب في قبول حديث الحارث. والله أعلم.

ثمّت أمر آخر وهو أن تعليل الحديث بالحارث فيه نظر من وجه آخر. فالسند لم يصح إليه حتى يعلّل به، فالكلام على هلال الباهلي قد تقدم وشيخه هو أبو إسحاق السبيعي مدلّس ولم يصرح هنا بالسماع وهو معدود في المرتبة الثالثة منهم كما في تعريف أهل التقديس (ص ٤٢)، وهو لم يسمع من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث كما في (ثقات العجلي ص ٣٦٦). فكيف يُعلّل السند بعد ذلك بالحارث؟!

وصفوة القول أن ابن الجوزي ما أصاب بحكمه على هذا السند بالوضع، ويبقى هذا السند ضعيف بسبب هلال بن عبدالله الباهلي ثم عنعنة شيخه أبي إسحاق السبيعي. والله أعلم.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه ابن عدي في الكامل (١٦٢٠/٤) من طريق عبدالرحمن بن القطامي حدثنا أبو المهزم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يحج حجة الإسلام غير وَجَعٍ حابس، أو حجة ظاهرة، أو سلطان جائر، فليمُتْ أيَّ الميتتين إما يهودياً أو نصرانياً».

والحكم عليه بالوضع هو الصواب، فأبو المهزم متروك كما في الميزان (٤٢٦/٤)، وعبدالرحمن بن القطامي قال عنه الفلاس: لقيتُه وكان كذاباً (الميزان ٥٨٢/٢). =

. . . .

= أما حديث أبي أمامة رضي الله عنه فأخرجه أحمد في الإيمان (كما في نصب الراية ٤١٢/٤)، والدارمي (٢٨/٢)، وسعيد بن منصور في سننه (كما في نصب الراية ٤١٢/٤)، وأبو يعلى، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣٤/٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢٥١/٩)، كلهم من طريق ليث بن أبي سليم عن عبدالرحمن بن سابط عن أبي أمامة به مرفوعاً.

وليث بن أبي سليم مع ضعفه المشهور اختلط بآخره فحصل منه اضطراب وتخليط كما في التهذيب (٤٦٥/٨)، وغيره، واضطرب في هذا الحديث فكان يرفعه تارةً ويرسله أخرى، ولعلَّ الإرسال هو الأصوب، فقد قال ابن حبان (٢٣١/٢): اختلط في آخر عمره فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل.

والإرسال هو ما رجَّحه ابن عبدالهادي في التنقيح كما في نصب الراية (٤١٢/٤).

ولحديث أبي أمامة طريق آخر أخرجه ابن عدي في الكامل (١٧٢٨/٥) من طريق عمار بن مطر ثنا شريك عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة مرفوعاً.

وفيه عمار بن مطر كذَّبه أبو حاتم الرازي (الجرح والتعديل ٣٩٤/١/٣). وقال ابن حبان (المجروحين ١٩٦/٢): يسرق الحديث.

والحديث قد سَرق متنه عمار بن مطر وركَّب له السند المذكور.

ومما سبق يُعلم أن الحديث ضعيف بطرقه الثلاثة وأكثرها ضعفاً طريق أبي هريرة، وأقلها ضعفاً مرسل ابن سابط وهو مرسل ضعيف فيه ليث بن أبي سليم لا يجد من يقوِّيه ويرفعه إلى درجة الحسن. وجاء الحديث بأسانيد مقبولة عن عمر بن الخطاب صحَّح الحافظ بعضها في التلخيص (٢٢٣/٢).

أخرجها سعيد بن منصور، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣٤/٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢٥٢/٩)، إلا أنها موقوفة فلا تقوى لرفع المرسل الضعيف إلى درجة الحسن، لأنه وإن كان نص الإمامُ الشافعي رضي الله عنه أن المرسل يتقوّى إذا وُجد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ما يوافقه من قولٍ أو عمل كما في الرسالة (ص ٤٦٤) فشرط هذا المرسل أن يكون مقبول السند.

نعم يتقوى الحديث باتجاه آخر وهو اعتبار قول عمر رضي الله تعالى عنه من المرفوع حكماً حيث لا يوجد هنا مجال للرأي، ولا يقول عمر بهذا القول إلا عن توقيف.

وعلى كلٍّ فقد أخطأ من أدرج هذا الحديث في الموضوعات. والله أعلم.

٨ ـ حديث: أن النبي ﷺ أتى على جماعة من التجار فقال: «يا معشر التجار فاستجابوا ومدُّوا أعناقهم، فقال: اللّهُ عز وجل باعثُكم يوم القيامة فجّاراً إلا من صدّق وصلّى وأدّى الأمانة».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٢٣٧) من طريق الحارث بن عبيدة عن ابن خيثم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مرفوعاً.

قال ابن حبان: ليس لهذا الحديث أصل صحيح يُرجع إليه، والحارث بن عبيدة يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ٢/٨٥١).

---

٨ ـ قلت:

الحارث بن عبيدة هو الحمصي، قال عنه أبو حاتم الرازي: شيخ ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ضعيف كما في الجرح والتعديل (١/٢/٨١)، والميزان (١/٤٣٨).

وعبارة ابن حبان لا تساعد ابن الجوزي على حكمه، وباقي عبارة ابن حبان في المجروحين (١/٢٢٤): لا يُعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد. اهـ.

ومعناه أنه إذا توبع احتج به، فمثله لا يُحكم على حديثه بالوضع إذا انفرد.

وقد اختلف حكم ابن حبان عليه، فبينما ذكره في المجروحين عدَّه من الثقات كما تجده في ثقاته (٦/١٧٦).

تنبيه: قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في اللآلىء (٢/١٤١): الحارث روى له مسلم وأبو داود والترمذي. اهـ.

قلت: وهم السيوطي رحمه الله تعالى، فالحارث الذي روى له مسلم هو ابن عبيد بصريٌ مترجم في التهذيب (٢/١٤٩)، أما الذي اتهمه ابن الجوزي فهو ابن عبيدة الحمصي ليس من رجال التهذيب، وله ترجمة في تعجيل المنفعة (ص ٥٥ ـ ٥٦)، وقد عدُّوا هذا الحديث من منكراته عندما ترجموا له كما تجده في المجروحين (١/٢٢٤)، والميزان (١/٤٣٨)، ولسانه (٢/١٥٤).

. . . .

= والحديث أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي ٤/٤٠٠) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٢/٧٢٦)، وابن حبان (موارد الظمآن ص ٢٦٩)، والحاكم في المستدرك (٢/٦) وقال صحيح الإسناد ولم يخرّجاه وسلّمه الذهبي، وعبدالرزاق في مصنفه (رقم ٢٠٩٩٩)، والدارمي في سننه (٢/٢٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٢٦٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/١٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٥/٣٧)، والضياء المقدسي (كما في اللآلىء ٢/١٤٢) كلّهم من طريق عبدالله بن عثمان بن خيثم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه عن جده.

ولم يقنع الألباني بتصحيح الترمذي وغيره فقال في صحيحته (٢/٧٢٩) تعقيباً على موافقة الذهبي للحاكم ما نصه: مع أنه (أي الذهبي) قال في ترجمة إسماعيل هذا: «ما علمتُ روى عنه سوى عبدالله بن عثمان بن خيثم، ولكن صحح هذا الترمذيّ»، وفي التقريب «مقبول»، وللحديث شاهد يرتقي به إلى درجة الحسن. انتهى كلام الألباني.

فظهر لنا من كلامه تضعيفُه للسند المذكور بحجة أن فيه إسماعيل بن عبيد لم يرو عنه سوى عبدالله بن خيثم.

قلت: تقرر في علم الحديث أن الراوي إذا لم يرو عنه إلا راوٍ واحد فقط ووثّقه أحد الأئمة كان الراوي ثقة.

وهذا ما ينطبق تماماً على إسماعيل بن عبيد وتصحيح الترمذي هو توثيقه، فردُّ حديث إسماعيل وبالتالي ردُّ تصحيح الترمذي وغيره مخالف للقواعد، والألباني يخالف القواعد الحديثية وبالتالي يخالف الأئمة، فيظن من لا معرفةَ له أنه أتى بما عسر على المتقدمين واستطاع أن يستدرك عليهم وقد شنع الإمام الحافظ المتقن تقي الدين بن دقيق العيد على مثل صنيع الألباني فقال في كتابه العظيم «الإمام»: ومن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بُجْدان، مع تفرّده بالحديث، وقد نقل كلامه: هذا حديث حسن صحيح، وأيُّ فرق بين أن يقول: هو ثقة أو يصحح له حديثاً انفرد به؟ . . . ولا يوجب جهالة الحال بانفراد راوٍ واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله وهو تصحيح الترمذي. اهـ. نقلاً عن نصب الراية (١/١٤٩)، فكن من هذا الكلام على بال تسلم من الأوهام.

وللحديث شاهد أخرجه أحمد في المسند (٣/٤٢٨)، والحاكم في المستدرك (٢/٦-٧) وصححه وسلّمه الذهبي، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٢٦٦)، كلهم من طريق هشام الدستوائي عن =

= يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو راشد الحبراني أنه سمع عبدالرحمن بن شبل فذكره مرفوعاً.

وله طريق آخر بسياق أطول عن عبدالرحمن بن شبل أخرجه أحمد في المسند (٤٤٤/٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٢/٣)، والطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد (٣٦/٨)، وذكر الحافظ الهيثمي أن رجال الطبراني وأحمد رجال الصحيح.

والخلاصة أن الحديث صحيح، وأخطأ من أدرجه في الموضوعات. والله أعلم.

٩ ــ حديث: «إن أحقَّ ما أخذتم عليه أجراً كتابُ الله».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٢٢٩) من طريق عمرو بن المحرم البصري عن ثابت الحفار عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: سألت رسول الله ﷺ عن كسب المعلِّمين، فقال: إن أحقَّ ما أُخذ عليه الأجر كتاب الله.

قال ابن عدي: لعمرو أحاديث مناكير، وثابت لا يُعرف، والحديث منكر.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ٢/٨٩٩) بدون السبب المذكور عند ابن الجوزي.

---

٩ ــ قلت:

عمرو بن المحرم روى عن ابن عيينة وغيره البواطيل كما في الكامل (٥/١٨٠١)، ووافق الذهبيُّ في الميزان (١/٣٦٩) والحافظُ في لسانه (٢/٨٠) ابنَ عدي في حكمه على الخبر بالنكارة.

والنكارة هنا ترادف الوضع، وانظر تقرير ذلك (ص ٢٦)، ولكن النكارة إنما تكون من هذا الطريق فقط الذي فيه السؤال عن كسب المعلمين، وإلا فالحديث غاية في الصحة إذ أخرجه البخاري في صحيحه (الفتح ١٠/١٩٩)، وابن حبان في صحيحه (موارد الظمآن ص ٢٧٦)، والدارقطني في سننه (٣/٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٤٣٠، ٦/١٢٤)، والبغوي في شرح السنة (٤/٤٥١)، كلهم من طريق عبدالله بن الأخنس عن ابن أبي مُلَيكةَ عن ابن عباس به مرفوعاً.

وفيه سبب للورود غير السبب المنكر الذي في الموضوعات. ولعل ابن الجوزي رحمه الله تعالى قصد بالوضع السبب وليس المتن ولكن كان يجب عليه بيان ذلك. والله أعلم.

١٠ ــ حديث: «يوشك إن طالت بكَ مدةٌ أن ترى قوماً في أيديهم مثل أذناب البقر يغدون في غضب الله ويروحون في سخط الله».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٠١/٣) من طريق أفلح بن سعيد حدثنا عبدالله بن رافع سمعت أبا هريرة قال به مرفوعاً.

ثم نقل قول ابن حبان: هذا خبر بهذا اللفظ باطل، وأفلح كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به.

أورده البغوي في المصابيح (المشكاة ١٠٤٥/٢).

---

١٠ ــ قلت:

الحديث أخرجه من الطريق المذكور مسلم في صحيحه (٢١٩٣/٤)، وأحمد في المسند (٣٢٣/٣، ٣٥٥)، والبيهقي في دلائل النبوة، وابن حبان في المجروحين (١٧٧/١).

وهو حديث غاية في الصحة، وأكثر الحفاظ من الانتقاد على ابن الجوزي لإدراجه إياه في الموضوعات مع تخريج مسلم له في صحيحه.

وأفلح بن سعيد وثقه ابن معين وابن سعد، وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث، وقال النسائي: لا بأس به، وإخراج مسلم له في صحيحه توثيق له كما هو مقرر في موضعه.

وأمام هؤلاء ذكره العقيلي في الضعفاء (١٢٥/١)، وابن حبان في المجروحين (١٧٦/١).

أما العقيلي فذكر أن عبدالرحمن بن مهدي لم يرو عنه. وهذا ليس من الجرح في شيء، فلم يبيِّن لماذا لم يروِ عنه ابنُ مهدي؟

وأفلح بن سعيد كان عنده خمسة أحاديث فقط صرح بذلك ابن معين كما في التهذيب (٣٦٧/١)، فعدم رواية ابن مهدي عن مُقِلّ مثله لا يدل على شيء.

وأما ابن حبان فإنه قال: يروي عن الثقات الموضوعات وعن الأثبات الملزوقات لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال. اهـ. =

. . . .

= قلت: هذا تعنّت بالغ جعل الحفاظ يتشددون على ابن حبان حتى قال الذهبي (الميزان ١/٢٧٤) في دفع جرحه لأفلح بن سعيد: ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه. اهـ.

وتبع كلام ابن حبان في أفلح بن سعيد حكمُه على الحديث بالبطلان ثم جاء ابن الجوزي يقلّده، بل وقلد ابنَ حبان أيضاً ابنُ طاهر في تذكرة الموضوعات (ص ٥٦)، فما أصابا. فالرجل ثقة والحديث صحيح.

وله طريق آخر أخرجه مسلم (٤/٢١٩٢)، وأحمد في المسند (٢/٤٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٣٤)، والبغوي في شرح السنة (١٠/٢٧١) وغيرهم، من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياطٌ كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساءٌ كاسيات عاريات، مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البُخْت المائلة، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وإن ريحها لتُوجد من مسيرة كذا وكذا».

وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو أخرجه ابن حبان (موارد الظمآن ص ٣٥١)، والطبراني في الصغير (٢/١٢٨) وغيرهما.

١١ ــ حديث: «لا تقطعوا اللحم بالسكين فإن ذلك صنيعُ الأعاجم».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٣٠٣) من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مرفوعاً، وقال: أبو معشر ليس بشيء.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ٢/١٢١٨).

---

١١ ــ قلت:

أخرجه من الطريق المذكور أبو داود (٣/ ٤٧٨) وقال: ليس هو بالقوي، وابن حبان في المجروحين (٣/٦٠)، وابن عدي في الكامل (٧/٢٥١٨)، والبيهقي في الشعب وقال: تفرد به أبو معشر المدني وليس بالقوي.

وأورده الذهبي في الميزان (٤/٢٤٧) على أنه من مناكير أبي معشر.

وأبو معشر هو نجيح بن عبدالرحمن السندي ضعيف ومدلّس وبعدما أسنَّ اختلط.

تابعه يحيى بن هاشم الغساني، أخرج هذه المتابعة ابن عدي في الكامل (٧/٢٧٠٦)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/٣٠٣).

ويحيى بن هاشم كذبه ابن معين وصالح جَزَرة، وقال ابن عدي: كان ببغداد يضع الحديث ويسرقه.

فليكن هذا الحديث ممن سرقه يحيى بن هاشم من أبي معشر صرّح بذلك ابن الجوزي وهو جلي وواضح. والله أعلم.

وله شاهد لا يُعبأ به أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٢٨٥) من حديث عبّاد بن كثير عن أبي عبدالله عن عطاء بن يسار عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «لا تقطعوا الخبز بالسكين كما تقطعه الأعاجم، وإذا أراد أحدكم أن يأكل اللحم فلا يقطعه بالسكين».

عباد بن كثير الثقفي متروك، وقال أحمد: روى أحاديث كذب، وشيخه أبو عبدالله هو المصري مولى إسماعيل بن عبيد مجهول، كما في اللسان (٧/٤٧٢).

فتبين أن المتابعة والشاهد لا يفيدان شيئاً. =

. . . .

= والحديث أصاب ابن الجوزي في حكمه عليه بالوضع، ثم هـو يخالف الحـديث الصحيح عن عمرو بن أمية أنه رأى النبي ﷺ يحتزّ من كَتِفِ شاةٍ في يده، فدُعي إلى الصلاة فألقاها والسكينَ التي يحتزّ بها، ثم قام فصلّى ولم يتوضـأ. رواه البخاري (الفتـح ٩/٥٤٧)، ومسلم (١/٢٧٤)، وتـرجم عليـه البخـاري بـاب قـطع اللحم بالسكين.

١٢ ـ حديث: «ضع القلم في أذنك فإنه أذكر للمملي».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٢٥٩) من طريق عنبسة عن محمد بن زاذان عن أم سعد عن زيد بن ثابت به مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، أما عنبسة فهو ابن عبدالرحمن المصري، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث، وأما محمد بن زاذان فقال البخاري: لا يُكتب حديثه.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ٣/١٣٢٠).

---

١٢ ـ قلت:

الحديث أخرجه من الطريق المذكور الترمذي (تحفة الأحوذي ٧/٤٩٦)، وابن حبان في المجروحين (٢/١٨٠)، وابن عدي في الكامل (٥/١٩٠١).

وقد أصاب ابن الجوزي في حكمه على هذا الحديث بالوضع، ومحمد بن زاذان اختصر ابنُ الجوزي كلامَ البخاري فيه فقد قال عنه في التاريخ الكبير (١/١/٨٨): منكر الحديث لا يُكتب حديثه، وقال أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل (٢/٣/٢٦٠): متروك الحديث لا يُكتب حديثه.

ومع حاله المذكور فقد انفرد بالرواية عنه عنبسة بن عبدالرحمن كما قال ابن عدي في الكامل (٦/٢٢١١)، فلعله شخص لا وجود له اخترعه عنبسة بن عبدالرحمن الوضّاع كما هي عادة كثير من الكذابين.

وحاول السيوطي تعقُّبَ ابن الجوزي في حكمه، فساق طرقاً عن أنس. الأول أخرجه ابن عساكر (كما في اللآلىء ١/٢١٦) عن عمرو بن الأزهر عن حميد عن أنس مرفوعاً به.

وعمرو بن الأزهر قال عنه البخاري: يُرمى بالكذب، وقال أحمد: كان يضع الحديث، وتركه النسائي وغيره كذا في الميزان (٣/٢٤٥). =

. . . .

= والطريق الثاني أخرجه الديلمي (مسند الفردوس ل ١/١١١، اللآلىء ١/٢١٦) من طريق إبراهيم بن زكريا الواسطي عن عمرو بن أبي زهير عن حميد عن أنس به مرفوعاً.

قلت: عمرو بن أبي زهير لعله هو عمرو بن الأزهر الكذاب المذكور أعلاه ثم تحرّف اسمه، والراوي عنه (إبراهيم بن زكريا الواسطي) قال عنه ابن عدي: حدث بالبواطيل، وقال أبو حاتم الرازي: حديثه منكر كذا في الميزان (١/٣١).

قال ابن حبان في المجروحين (١/١١٥ - ١١٦): يأتي عن الثقات ما لا يشبه حديثه الأثبات، إن لم يكن بالمعتمد لها فهو المدلّس عن الكذّابين لأني رأيته قد روى عن مالك أشياء موضوعة.

والطريق الثالث عن أنس وهو موضوع أيضاً، والحمل فيه على إبراهيم بن زكريا الواسطي المذكور. وعليه فالحديث لم يروه إلا كذاب هالك فهو موضوع.

وأورده ابن القيسراني في تذكرة الموضوعات (ص ٨٥)، فوافق حكمُه حكمَ ابن الجوزي.

١٣ ـ حديث: «من تمام عيادة المريض أن تضع يدك عليه وتسأله: كيف هو؟».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٠٨/٣) من طريق عبدالأعلى بن محمد التاجر حدثنا يحيى بن سعيد عن الزهري عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبي أمامة رضي الله عنه به مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال العقيلي: عبدالأعلى روى عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير لا يُتابَعُ عليها ولا أصولَ لها. منها هذا الحديث.

قال المصنف (أي ابن الجوزي) قلت: وقد روى عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من تمام عيادة المريض أن تضع يدك وتسأله: كيف هو؟».

أما عبيد الله فقال عنه يحيى: ليس بشيء، وقال أبو مسهر: صاحب كل معضلة.

وأما علي بن يزيد فقال عنه يحيى: ليس بشيء.

وأما القاسم فقال أحمد: يروي عنه علي بن يزيد الأعاجيب وما أراها إلا من القاسم.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ١٣٢٧/٣).

---

١٣ ـ قلت:

أخرجه من الطريق الأول ابنُ السني في عمل اليوم والليلة (ص ٢٠٠)، والعقيلي في =

. . . .

= الضعفاء (٦٢/٣)، وعبارته في ترجمة عبدالأعلى المذكور: يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري بواطيل لا أصل لها. اهـ.

ويحيى بن سعيد ليس هو ابن قيس الأنصاري الإمام المشهور بل هو التميمي المدني صرح بذلك ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٢٠٠)، والحافظ في أمالي الأذكار (الفتوحات الربانية ٦٩/٤)، وقال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: يروي عن الزهري أحاديث بواطيل.

فهذا إسناد تالفٌ جداً، ويبين لي ـ والله أعلم ـ أن إسناد هذا الطريق والطريق الآتي واحد، سرقه يحيى بن سعيد من علي بن يزيد ثم ركّبه على الزهري.

أما الطريق الثاني فأخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي ٥١٧/٧)، وأحمد في المسند (٢٦٠/٥)، وابن عدي في الكامل (١٦٣٢/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان.

قال الترمذي: هذا إسناد ليس بالقوي، قال محمد: عبيدالله بن زحر ثقة، وعلي بن يزيد ضعيف، والقاسم هو ابن عبدالرحمن ويُكْنى أبا عبدالرحمن وهو ثقة. اهـ.

وبحكاية توثيق البخاريِّ لابن زحر والقاسم تعلم خطأ ابن الجوزي حيث حكى الجرح فيهما وسكت عن التعديل، وهما ممن اختلَف كلامُ النقّاد فيهما فلا يكون حديثهما موضوعاً البتة.

والقاسم بن عبدالرحمن صدوق، كما في التقريب (ص ٤٥٠).

وعبيدالله بن زحر كما في التقريب (ص ٣٧١) صدوق يخطىء.

وعلي بن يزيد هو الألهاني ضعيف ولم يُتّهم بالوضع، أما قول ابن حبان (المجروحين ٦٣/٢): إذا اجتمع في إسنادِ خبرٍ، عبيدُالله بن زحر وعلي بن زيد والقاسم وأبو عبدالرحمن لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عَمِلته أيديهم فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة. اهـ. فهو من إفراطه المعهود.

وتابع ابنُ الجوزي ابنَ حبان على حكمه فحكم على أحاديث هذه الصحيفة بالوضع كما تجده في مثالنا وفي اللآلىء (٢٠٠/١).

والحاصل أن الحكم على هذا السند بالوضع فيه مجازفة، وقد قال عنه الترمذي كما مر: هذا إسناد ليس بالقوي. اهـ. ومن ثم قال الحافظ في الفتح (١٢١/١٠): سنده ليِّن. اهـ.

وللحديث شواهد تُبعد شائبة الحكم عليه بالوضع تماماً، خذ منها:

١ ـ ما أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٨٢/٣) من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن تميم حدثني إسماعيل بن =

عبيدالله عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرج النبي ﷺ يعود رجلاً مريضاً من أصحابه، وعُدْناه معه فقبض على يده ووضع على جبهته، وكان يرى ذلك من تمام عيادة المريض ثم قال: «إن الله عز وجل يقول: هي ناري أسلِّطها على عبدي المؤمن لتكون حظَّه من النار في الآخرة».

وأخرج ابن ماجه من هذا الطريق (١١٤٩/٢) قوله: إن الله عز وجل. . . إلخ.

قال الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة (٦١/٤): هذا إسناد صحيح رجاله موثقون. اهـ.

قلت: فيه عبدالرحمن بن يزيد بن تميم ضعيف كما في التهذيب (٢٩٥/٦)، ولعل البوصيري ظنه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الثقة فصحح سنده. والله أعلم.

وابن تميم وإن كان ضعيفاً فإن ابنَ عدي قال في ترجمته في الكامل (١٦٠٣/٤): وهو من جملة من يُكتب حديثه من الضعفاء. اهـ.

٢ - ما أخرجه الطبراني في الكبير (٣٣٦/٢٢) عن أبي رهم السَّمَعي مرفوعاً وذكر حديثاً منه: «وإن من الحسنات عيادةَ المريض وإن من تمام عيادته أن تضع يدك عليه وتسأله: كيف هو؟».

قال الحافظ الهيثمي (مجمع الزوائد ١٨١/٤): رجاله ثقات وفي بعضهم كلام لا يضرّ. اهـ.

وأبو رُهم مختلف في صحبته قال البوصيري في مصباح الزجاجة (١١٦/٢ - ١١٧) بعد ذكر بعض ألفاظ الحديث: هذا إسناد مرسل، أبو رهم هذا اسمه أحزاب بن أسيد. . . قال البخاري: تابعي، وقال أبو حاتم: ليست له صحبة، وذكره ابن حبان في الثقات. اهـ. بتصرف يسير.

فإذا انضم هذا المرسل القوي لحديثي أبي أمامة وأبي هريرة عُرف أن لهذا الحديث أصلاً وكان من قسم الحسن لغيره. والله أعلم.

١٤ ـ حديث: «من عيَّر أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٨٢/٣) من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم به محمد بن الحسن.

قال أحمد: ما أراه يسوى شيئاً، وقال يحيى: كان كذاباً، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: لا شيء.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ١٣٦٣/٣).

---

١٤ ـ قلت:

أخرجه من الطريق المذكور الترمذي (تحفة الأحوذي ٢٠٥/٧)، وابن حبان في المجروحين (٢٧٧/٢)، وابن عدي في الكامل (٢١٨١/٦)، والخطيب في تاريخه (٣٤٠/٢)، وأورده الذهبي في ترجمة محمد بن الحسن الهمداني في الميزان (٥١٥/٣) على أنه مما أنكر عليه.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل. اهـ. قال العبد الضعيف: حسّن الترمذي الحديث [1] لاعتضاده بالشاهد المتقدم (ص ٥١) وهو قوله ﷺ: «لا تُظهر الشماتة بأخيك ....» الحديث، وقد أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي ٢٠٦/٧) وقال: حسن غريب، وهو ما ذهب إليه الحافظ في أجوبته على القزويني (١٧٨٥/٣).

ولكن هذا التحسين فيه نظر لوجود محمد بن الحسن الهمداني كذّبه ابن معين وأبو داود.

=

(١) نقل البغويُّ عن الترمذي أنه قال: هذا حديث غريب... ولم ينقل تحسيناً، ولعل هذا الصواب عن الترمذي. والله أعلم.

. . . .

= وتعقب السيوطي في اللآلىء (٢/٢٩٣) ذِكْرَ ابن الجوزي له في الموضوعات فأتى بشاهدين موقوفين لا يفيدان شيئاً:

الأول: من طريق صالح بن بشير المري عن الحسن قال: كانوا يقولون: «من رمى أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه لم يمت حتى يبتليه الله به».

وهو مع كونه موقوفاً فصالح المري شديد الضعف كما في التهذيب (٤/٣٨٢).

الثاني: رواته ثقات لكنه موقوف على إبراهيم النخعي.

ومع كون معناه المذكور في اللآلىء بعيداً، فإبراهيم النخعي تابعي ولا يُحكم لقوله بالرفع وإن كان مما لا يكون للرأي فيه مجال. وليس هذا من باب المرفوع المرسل لأنه مختص بصحابي لم يأخذ من أهل الكتاب، انظر التدريب (١/١٩٠). والله أعلم.

١٥ ـ حديث: «إن في الجنة لسوقاً ما فيها شرى ولا بيع إلا الصور من الرجال والنساء، فإذا اشتهى الرجل صورة دخل فيها».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٥٦) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي به مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، والمتهم به عبدالرحمن بن إسحاق وهو أبو شيبة الواسطي، قال أحمد: ليس بشيء منكر الحديث، وقال يحيى: متروك. اهـ.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ٣/١٥٦٩).

---

١٥ ـ قلت:

أخرجه من الطريق المذكور الترمذي (تحفة الأحوذي ٧/٢٦٤) وقال حسن غريب[1]، وابن المبارك في الزهد (ص ٥٤٣)، وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند (١/١٥٦)، وابن عدي في الكامل (٤/١٦١٣)، والبيهقي في البعث والنشور (ص ٢٠٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٤٥٠)، وابن عساكر في تاريخه (أول حرف العين ص ١٣٤).

وعبدالرحمن بن إسحاق قد اتفق النقّاد على ضعفه كما في التهذيب (٦/١٣٧)، فكيف يُحَسّن حديثه؟ وقول الحافظ في القول المسدد (ص ٤١) في محاولة تقوية عبدالرحمن بن إسحاق: صحح الحاكم من طريقه حديثاً غير هذا، وأخرج له ابن خزيمة في الصيام من صحيحه آخر لكن قال: في القلب من عبدالرحمن شيء. اهـ. لا يفيد عبدالرحمن شيئاً. فكم صحح الحاكم للوضّاعين أمثال أحمد بن داود بن عبدالغفار وهو أسوأ حالاً من عبدالرحمن بن إسحاق، وابن خزيمة كما ترى قد توقف في التصحيح وهو نفسه يقول عن عبدالرحمن: لا يحتج به، كما في التهذيب (٦/١٣٧).

(١) في بعض النسخ «غريب» فقط كما في فيض القدير (٢/٤٦٨).

= نعم، كلام الحافظ يفيد أن ما انفرد به عبدالرحمن بن إسحاق لا يتجه الحكم عليه بالوضع. والله تعالى أعلم.

وهناك علة أخرى في السند وهي النعمان بن سعد شيخ عبدالرحمن بن إسحاق، فهو مجهول العين لم يرو عنه إلا ابن إسحاق المذكور، صرح بذلك أبو حاتم الرازي (٤٤٦/١/٤)، ووافقه الحافظ في التهذيب (٤٥٣/١٠) ثم قال: والراوي عنه ضعيف كما تقدّم فلا يحتج به. اهـ. لكن ذكره ابن حبان في الثقات (٤٧٢/٥) وذكر راوياً آخر عنه هو ابنه أيوب، وأيوب بن النعمان مستور كما يُعلم من الجرح والتعديل (٢٦٠/١/١)، واللسان (٤٩٠/١)، فلا يصلح لرفع جهالة والده ولكن مع وجود العلتين المذكورتين لم يتهم أحدهما بالكذب، فالحكم على الحديث بالوضع بعيد وأبعد منه تحسينه. والله أعلم.

وله شاهد من حديث جابر لا يُفرح له، أورده المنذري في الترغيب (٥٤١/٤) وعزاه للطبراني في الأوسط، وفي إسناده جابر بن يزيد الجُعفي تالف وكذّبه غير واحد.

وآخر أردأ منه من حديث علي بن أبي طالب أخرجه ابن عساكر كما في اللآلىء (٤٥٥/٢) وفيه محمد بن الفرات الجرمي، وقال في التقريب (ص ٥٠١): كذّبوه.

فالحديث من قسم الواهيات، ولذا أصاب ابن الجوزي بإيراده في العلل المتناهية كما سبق.

١٦ ــ حديث: «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمَّهم غيرُه».

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣١٨) من طريق أحمد بن بشير قال: حدثنا عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة به مرفوعاً.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، أما عيسى فقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يُحتج بروايته، وأما أحمد بن بشير فقال يحيى: هو متروك. اهـ.

وأورده البغوي في المصابيح (المشكاة ٣/١٦٩٩).

---

١٦ ــ قلت:

الحديث أخرجه من الطريق المذكور الترمذي (تحفة الأحوذي ١٠/١٥٨) وقال: غريب، وابن عدي في الكامل (٥/١٨٨١).

وأحمد بن بشير المذكور هو المخزومي صدوق له بعض مناكير، روى له البخاري متابعة (التهذيب ١/١٨).

وهناك أحمد بن بشير آخر لكنه بغدادي متروك، وقد خلط بينهما عثمان بن سعيد الدارمي وتبعه ابن الجوزي، وفرق بينهما الخطيب في التاريخ (٤/٩٦)، وصوّبه الحافظ في التقريب (ص ٧٨).

فبرىء أحمد بن بشير من التهمة التي انحصرت في عيسى بن ميمون المدني المعروف بابن تليدان، وهو وإن قال ابن معين فيه مرة: «لا بأس به»، ومرة «ليس بشيء» كما في التاريخ (٢/٤٦٥ ـ ٤٦٦)، فإن الفلاس قال عنه: متروك، وقال النسائي: ليس بثقة، وضعفه العقيلي، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات، وقول البخاري فيه مذكور أعلاه.

وهو وإن كان بهذا الضعف الشديد فروايته عن القاسم بن محمد ـ وهو هنا يروي عنه ـ أشد ضعفاً، قال عبدالرحمن بن مهدي: استعديت على عيسى بن ميمون =

= فقلت: هذه الأحاديث التي تُحدِّث بها عن القاسم بن محمد في النكاح فقال: لا أعود. اهـ. كذا في الجرح والتعديل (٢٨٧/١/٣) وغيره.

ولأحمد بن بشير متابعة قوية تؤيِّد براءته أخرجها أحمد بن منيع في مسنده (كما في اللآلىء ١/٢٩٩): حدثنا يزيد أنبأنا عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها به مرفوعاً. ويزيد هو ابن هارون الحافظ الثقة، وفي حاشية المطالب العالية (٣٣/٤) تضعيف الحافظ البوصيري لهذه المتابعة بسبب عيسى بن ميمون.

ولعيسى بن ميمون متابعة أخرجها أبو العباس الزوزني (كما في اللآلىء ١/٢٩٩) في كتاب «شجرة العقل» من طريق داود بن وازع أنبأنا هشام بن عروة وعيسى بن ميمون وعبدالرحمن بن القاسم بن أبي بكر عن القاسم به.

قلت: داود بن وازع ضعفه الأزدي وغيره، وقال أبو حاتم: مجهول. كذا في الميزان (٢١/٢)، ولسانه (٤٢٦/٢).

فلا يُعتَدّ بهذه المتابعة خاصة مع مخالفة ابن وازع لمن رواه عن عيسى بن ميمون، أعني يزيد بن هارون وأحمد بن بشير، فقد أسندا الحديث بينما أرسله ابن وازع الضعيف.

وللحديث شاهد تالف أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥٤٩/٢): ثنا عمر بن عثمان ثنا أبي ثنا عبدالله بن عبدالعزيز عن محمد بن عبدالعزيز عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وعروة بن الزبير عن عتبة بن غزوان به مرفوعاً.

قلت: عبدالله بن عبدالعزيز وشيخه (وهو شقيقه) ضعيفان، والثاني أشد ضعفاً من الأول كما في الميزان (٦٢٨/٣).

فيبقى الحديث من قسم الواهيات لأنه يدور على طريقين شديدَي الضعف. والله أعلم.

وهذا آخر «المسعى الرجيح بتتميم النقد الصحيح» والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وكتبه مؤلفه

محمود سعيد بن محمد ممدوح

غفر الله تعالى له

فهـرس الموضوعـات